المكتبة

الجمهـــوريـــة الجـــــزائرية الديمقـــــراطية الشعـــــبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

338.9 28/05

العنـــــــوان:

الصناعات التقليدية و الحرفية بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي

– دراسة حالة مدينة تلمسان–

اعداد الطالب:

وهراني عبد الكريم

اشراف البروفيسور:

بونوة شعيب

اعضاء لجنة المناقشة:

أ.د بن حبيب عبد الرزاق	استاد التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بـــونوة شعـــيب	استاد التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
د.بدي نصر الـــــدين	استاد محاضـــــر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.شـــــريف مصطفى	استاد محاضـــــر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.زيـــاني الطاهـــــر	استاد محاضـــــر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2007–2008.

تشكـــرات

إن خير فاتحة نفتتح بها مذكرتنا هو الشكر لله باسط العلم و فاتح الخير اعز العباد و أكرمهم بعلمه الوافر فنشكره على نعمه التي لا تفنى.

أتقدم بفائق التقدير و الاحترام و خالص الشكر إلى رفيع المقام أستاذي الفاضل البروفيسور: بونوة شعيب ذا النفس السخية و الآراء السديدة عرفانا بفضله في إنارة الطريق أمامي، و أعرب له عن امتناني الكبير لقبوله الإشراف على هدا البحث و لتوجيهاته القيمة و متابعته المستمرة في انجاز هدا العمل.

و أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا إثراء هدا البحث بمناقشتهم و توجيهاتهم.

كما توجه بالشكر لكل من استفدت من جهودهم في انجاز هدا العمل.

شكرا جزيلا للجميع

وهراني عبد الكريم

فهرس

الصناعات التقليدية بين الإقتصاد الرسمي و الإقتصاد غير الرسمي

– دراسة حالة مدينة تلمسان –

فهرس.....	I
قائمة الجداول.....	V
قائمة الأشكال.....	VI
المقدمة العامة.....	1
إشكالية البحث.....	2
فرضيات البحث.....	3
دوافع اختيار الموضوع و أهميته.....	3
منهجية البحث.....	4
محتويات الدراسة.....	5

الفصل الأول:الاقتصاد غير الرسمي.

تمهيد	08
المبحث الأول:مفاهيم و تعاريف حول الاقتصاد غير الرسمي	09
المطلب الأول: مفهوم و مضمون الاقتصاد غير الرسمي	09
المطلب الثاني: التعاريف الحديثة للاقتصاد غير الرسمي	10
المبحث الثاني: هيكل، مميزات و اشكال الاقتصاد غير الرسمي	15

المطلب الأول: هيكل الاقتصاد غير الرسمي	15
المطلب الثاني:مميزات الاقتصاد غير الرسمي	19
المطلب الثالث: أشكال الاقتصاد غير الرسمي	21
المبحث الثالث: أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	23
المطلب الأول: اسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي	24
المطلب الثاني: مصدر الاقتصاد غير الرسمي	27
المبحث الرابع: النظريات و النماذج المفسرة للاقتصاد غير الرسمي، طرق و أساليب تقديره	30
المطلب الأول: النظريات و النماذج المفسرة للاقتصاد غير الرسمي	30
المطلب الثاني:طرق و اساليب قياس الاقتصاد غير الرسمي	37
المطلب الثالث: الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي	41
خلاصة.	44

الفصل الثاني: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تمهيد	47
المبحث الأول: تعاريف الاقتصاد غير الرسمي، التشغيل و مؤشرات سوق العمل	48
المطلب الأول: الاقتصاد غير الرسمي في الأدبيات الاقتصادية	48
المطلب الثاني: تعريف البطالة، و التشغيل غير الرسمي	49
المطلب الثالث: مؤشرات سوق العمل	50
المبحث الثاني: تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و عوامل انتشاره	52
المطلب الأول: تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	52
المطلب الثاني: عوامل انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	55
المبحث الثالث: نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر على سوق العمل و خصائصه	63

المطلب الأول: نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر على سوق العمل	63
المطلب الثاني:خصائص سوق العمل في الجزائر	67
المبحث الرابع: سوق العمل و أثر الاقتصاد غير الرسمي على التنمية الجزائرية	69
المطلب الأول: سوق العمل غير الرسمي في الجزائر	70
المطلب الثاني: أثر الإقتصاد غير الرسمي على مسيرة التنمية الجزائرية	74
خلاصة	76

الفصل الثالث: الصناعات التقليدية و الحرفية بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي

تمهيـــد	80
المبحث الأول: الصناعات التقليدية و الحرفية في الاقتصاد غير الرسمي	81
المطلب الأول: تعريف الصناعات التقليدية و الحرفية في القطاع غير الرسمي	81
المطلب الثاني: ظهور و تحول أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية من الممارسة الرسمية الى الممارسة غير الرسمية	83
المطلب الثالث: مميزات قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية، و سوق العمل فيه	88
المبحث الثاني: خصائص، معوقات، و أهمية الصناعات التقليدية و الحرفية	92
المطلب الأول: خصائص الصناعات التقليدية و الحرفية	92
المطلب الثاني : معوقات قيام قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية	95
المطلب الثالث: الاهمية الاقتصادية و الاجتماعية لقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية	99
المبحث الثالث: التنمية، و الصناعات التقليدية و الحرفية	101
المطلب الأول: الصناعات التقليدية و الحرفية، و دورها في التنمية	101
المطلب الثاني : دور الصناعات التقليدية و الحرفية في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة	103

المطلب الثالث: مساهمة الصناعات التقليدية و الحرفية في زيادة الصادرات	103
المبحث الرابع: الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر	104
المطلب الأول : واقع قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر	104
المطلب الثاني : محفزات قيام قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية	106
المطلب الثالث : سوق العمل في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر	113
خـــلاصـــــة	120

الفصل الرابع: دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في مدينة تلمسان

تـــمهيـــد	123
المبحث الأول: خصائص قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية و منهجية العمل	125
المطلب الأول: تعاريف الصناعات التقليدية و الحرفية	125
المطلب الثاني: المفهوم الدولي للحرفة	129
المطلب الثالث: الصناعات التقليدية و الحرفية في مدينة تلمسان	131
المبحث الثاني:منهجية العمل	133
المطلب الأول:تحديد العينة المراد دراستها	133
المطلب الثاني:الاستجواب و عناصره	133
المطلب الثالث: نتائج الدراسة الميدانية	135
المبحث الثالث:تحليل نتائج الاستجواب	136
المطلب الأول: تحليل نتائج معايير التمييز	149
المطلب الثاني: تحليل النتائج الخاصة بالنشاط	158
المطلب الثالث: تحليل النتائج الخاصة بالعلاقة الأنشطة غير الرسمية- الأنشطة الرسمية	162
خـــلاصـــــة	170
الخـــاتمة العـــامة	174
قـــائمة المـــراجـــع	179

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المصطلحات التي تعكس النشاطات غير الخاضعة للقانون و الاحصاء	14
02	التوزيع حسب العمر للاعداد التي تتراوح اعمارها بين 6-18 لعدد المتمدرسين و غير المتمدرسين في سنة 2001.	56
03	تطور عدد السكان الطالبين على العمل البطالين و نسبة البطالة	60
04	تطور السكان القادرين على العمل الموجودين في حالة بطالة حسب فئات الاعمار خلال سنة 2003.	61
05	توزيع حدود الفقر الغدائي و الفقر العام حسب عدد البطالين سنة 2000.	62
06	تطور معدلات البطالة 2007/03.	64
07	تطور المشغلين خارج سن العمل 2005.	67
08	تطور معدلات البطالة 2004/09.	68
09	تطور معدلات البطالة للاشخاص الدين سنهم 16-59 سنة	68
10	تطور حجم التشغيل في القطاع الرسمي و غير الرسمي في الجزائر 1992-2003 بالالاف.	72
11	مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية لنهاية عام 2005.	114
12	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عام 2005.	115
13	تطور الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2004-2005.	115

14	توزيع الحرفيين حسب نوعية النشاط خلال عام 2005.	116
15	تطور الشغل في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية خلال عام 2005.	117
16	تطور الحرفيين الفرديين حسب نوعية النشاط خلال عام 2005.	118
17	تطور عدد الحرفيين من سنة 2002 الى سنة 2005.	119
18	تقسيم الحرفيين حسب طبيعة النشاط	137
19	تقسيم الحرفيين حسب مكان ممارسة النشاط(قار أو غير قار)	139
20	تقسيم الحرفيين حسب قائمة النشاط الذي تمارسه	140

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مجموع النشاطات الاقتصادية	32
02	منحنى نموذج لويس	34
03	مجموع الأشخاص	51
04	معدل البطالة حسب السن و الجنس	69
05	نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي من اجمالي العاملين في القطاع غير الزراعي في عينة من الدول العربية حسب الجنس	71
06	حجم التشغيل في القطاع الرسمي و غير الرسمي و كدا التشغيل الاجمالي 1992-2003.	72

المقدّمة العامّة

من المعلوم أن للـــدولة دورا أساسيا في تنظيم النشـــاط الاقتصادي بل و أنها تعتبر المحرك الأساسي في تحقيقه، و مما يزيد في تعزيز دورها تعقد الحياة الاقتصادية التي يجعلها تسير صوبا نحو تحقيق أهداف معينة تتجلى في تنمية موارد المجتمع و الرفع من مستواه المعيشي و كذا تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للمداخيل بشكل يتماشى و متطلبات الاستقرار الاقتصادي. و هذا ما تسعى إليه جميع الدول على اختلاف أنظمتها و مع هذا فالمسألة ليست بالأمر الهين فهناك من الأنشطة الاقتصادية التي لا تستطيع الدولة إحصائها و لا قياسها على الرغم من كل الجهود الرامية إلى ذلك. و بالتالي يصبح من غير الممكن إدراجها عند إعداد السياسات الاقتصادية. هذه الأنشطة التي تعجز الدولة على حصرها و إحصائها يجمع الاقتصاديون على تسميتها بالأنشطة غير الرسمية و التي كانت سببا مباشرا في بروز أول ملامح الاقتصاد غير الرسمي الذي بدأ في الظهور أوائل سنة**1972** في الدراسات التي أعدها المكتب الدولي للعمل في تقاريره الرسمية.

و بعد أن تمت عولمة الاقتصاد و قيادته و تسييره وفق أنظمة و أسس تتحكم فيها مؤسسات دولية أصبح لزاما على كل الدول و من بينها الجزائر التي أصبحت مجبرة على التأقلم مع نظام اقتصاد السوق، و هدا بالتركيز على قطاعات تمتلك فيها مزايا تنافسية تسمح لها بالتكيف و اكتساب أسواق دولية.

من بين الأنشطة الجوهرية و السائدة في الاقتصاد غير الرسمي، نذكر الصناعات التقليدية و الحرفية. فنظرا للمكانة التي تربّع عليها في اقتصاد عديد الدول العربية و الإسلامية، فقد أصبح لها مكانة مرموقة في اقتصاد كل من المغرب و تونس و مصر التي سخرت لها معاهد و مدارس و بحوث أكاديمية هدفها تنمية قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية.

و لعلّ هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة و المتوسطة إحدى أهم القطاعات التي تراهن عليها الجزائر بهدف بناء اقتصاد تنافسي بشكل يسهم مباشرة في تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات، و هذا ما يمثل خطوة إستراتيجية يستلزم من الجزائر الوقوف على واقع قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية و رسم آفاقها المستقبلية.

إشكالية البحث:

حتى نستطيع الإلمام بموضوعنا المتعلق بالصناعات التقليدية و الحرفية و علاقتها بالاقتصاد غير الرسمي ارتأينا اتخاذ إشكالية صياغتها على النحو التالي:

إذا كانت الصناعات التقليدية و الحرفية تمثل إستراتيجية تراهن عليها جل الدول في بناء اقتصاد تنافسي قوي. **فماهي مكانة قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في الاقتصاد غير الرسمي الجزائري خاصة و أنّ هدا الاقتصاد قد هيمن عليها في بلادنا؟**

فبتشخيص هذه الإشكالية الرئيسة يظهر لنا جليا أنها تحمل أفكار فرعية تتبين من خلال الأسئلة الثانوية التالية:

1- بعد تفطن السلطات العمومية بأهمية قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية، و تنامي أنشطته في الاقتصاد غير الرسمي أصبح لزاما إعادة إدماج هذه الأنشطة في الاقتصاد الرسمي، و عليه يتطلب الإجابة على الأسئلة التالية: ماذا يقصد بالاقتصاد غير الرسمي؟ ماهي خصائصه و مميزاته؟ و ماهي النظريات و النماذج التي حاولت تفسير هده الظاهرة؟

2- ماذا يقصد بالصناعات التقليدية و الحرفية غير الرسمية، و ماهي خصائصها، و ما دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي المحلي؟

3- ماهي طبيعة العلاقة التي تجمع بين القطاعين و إلى أي مدى يمكن أن تصل إليه الممارسة الحرفية غير الرسمية؟

و من خلال هذه الأسئلة يمكننا أن نحدد معالم ترشيد قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية بالقدر الذي يتوافق مع مقاصد تنميته في الدول السائرة في طريق النمو. كما نحاول أن نتوصل إلى معرفة واقع قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في مدينة تلمسان قصد حصر هده المسالة و التنبؤ بتحسين أوضاعها.

فرضيات البحث:

بناءا على الطرح السابق ذكره يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

*الإجراءات و التنظيمات الإدارية سبب مباشر في تسرب الصنـــاعات التقليدية و الحرفية إلى نسيج الممارسة غير الرسمية.

* طبيعة المؤسسات التقليدية و الحرفية الصغيرة تحتم عليها الممارسة غير الرسمية لتعظيم الربح.

* الاقتصاد غير الرسمي يمثل للصناعات التقليدية و الحرفية الصغيرة درع أمان و يمكنها من الامتداد.

دوافع اختيار الموضوع و أهميته:

من المسلم به أنّ النشاطات الاقتصادية تخضع إلى دراسات معمقة ترشدنا إلى ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة، بشكل يتماشى و قاعدة التخصيص الأفضل، أي استخدام مثل هذه الثروات - و التي تزخـــر بها بلادنـــا – حسب طبيعتها الجغـــرافية و الاقتصادية قصد ضمان نموذج تنموي سليم و متواصل و تحقيق أواصر التـــرابط الإقليمي و رسم معـــالم تنموية بالقدر الذي يلبي التطلعـــات الوطنية و الاحتياجات الفردية و الجماعية.

و من هذا المبدأ تعين علينا ضرورة معالجة موضوع الصناعات التقليدية و الحرفية بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي، في إطار منهج علمي، يوضح لنا مختلف الأدبيات المتعلقة بالموضوع باعتبارها شرطا أساسيا لإنشاء أي بحث علمي يتميز بالموضوعية و الضبط المعرفي، فضلا عن سرد مجموعة من الحقائق سواء كانت وصفية أو تحليلية من شأنها:

* تبيان وزن قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية، و مدى تأثيره على تنمية البلدان النامية.

* ترشيـــد استخدامات قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية و رسم مقـــاصده الاقتصادية و الاجتماعية.

* ضبط طرق و أساليب منظمة هدفها تطوير قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية و وصف علاقته بمختلف الأبعاد التنموية.

و مما لاشك فيه أن إشكالية قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية لم تحض باهتمام بالغ في مختلف الأبحـــاث الأكاديمية، و هذا ما عزز إرادتنا حول انجاز هدا العمل الهادف إلى إثـــراء الرصيد المعرفي و إلقاء صداه بين مختلف الأوساط الفكرية، و محاولة منا في ذلك تجنب قاعدة تعطيل المشاريع و الأنشطة التقليدية و الحرفية، و تبديد مثل هذه المكاسب و المعارف الناذرة، و سوء التخطيط الذي لطالما عرقل وثيرة النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة.

المنهجيـــة المتبعـــة في البحث:

إن دراســـة أي موضـــوع تتطلب أدوات و منهجية بحث علمية تتمثل في مجموع القواعـــد و الخطوات و الإجراءات التي يعتمد عليها العمل للتوصل إلى مواضع دراسته، كما تتصف هذه المنهجية بالمناهج المتبعة و أدوات البحث المستعملة.

أدوات البحث:

اعتمدت دراستنا على جمع المادة أو ما يعرف بالمراجع أو المصادر الالكترونية على قدر ما تيسر لنا باللغة العربية و التي تميزت بالندرة، و كذا اللغات الأجنبية، مع التطلع على شتى منشورات وزارة المؤسســـات الصغيرة و المتوسطة و الصنـــاعات التقليدية و مديرياتها، و مختلف الغرف الجهوية، قصد جمع الإحصاءات و البيانات.

منهج البحث:

يعبر المنهج عن فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون.

في دراستنا هده اتبعنا **المنهج الوصفي التحليلي**، و كان اختياره بما يتناسب مع طبيعة الموضوع محل البحث، سعيا منّا إلى ترتيب الأفكار من خلال وصف الواقع و وصفها بشكل تحليلي يساعد الباحث على تقويم الدراسة كما يساعد قارئها و المصحح على فهمها و تقييمها.

محتويات الدراسة:

لدراسة الموضوع و تحليله قسمنا بحثنا هذا إلى أربعة فصول:

فالفصل الأول، و المعنون بالاقتصاد غير الرسمي:
سنتناول فيه مفهوم هده الظاهرة من الناحية النظرية، و هدا حتى نعطي فكرة عن طبيعة هدا الاقتصاد و خصـــائصه العامة، و مدا خيل تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، أيضا النمـــاذج و النظريات التي حاولت تفسير هدا الاقتصاد و آثاره المختلفة على الاقتصاد الرسمي.

أما الفصل الثاني و المسمى بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:
سنحاول من خلاله التطرق لمختلف الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بتعريف ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي. ثم التطرق إلى عرض أهم المـــراحل التي مر بها هذا الاقتصاد في الجزائر، أشكالـــه و أسباب نشأته و استفحاله في الجزائر.

و في فصلنا الثالث و الموسوم بالصناعات التقليدية و الحرفية بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي، سنحاول التعرض لمختلف المفاهيم و التعريفات التي قيلت بشأن قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في القطاعين الرسمي و غير الرسمي، خصائص، معوقات و أهمية هذه الأنشطة في دفع عجلة التنمية. لننهي فصلنا بموجز لواقع قطـــاع الصنـــاعات التقليدية و الحرفية في الجزائر.

أما فصلنا الأخير و الذي سنخصصه لدراسة ميدانية سنقوم بها على مستوى القطاع الحضري لمدينة تلمسان، بغية الاطلاع على واقعه و محاولة قراءة و فهم حقائق هذا الموضوع، و موازاة لذلك الرغبة في معرفة أكثر لسوق العمل في قطاع الصناعات التقليدية والحرفية.

الفصل الأول:

الإقتصاد غير الرسمي

الفصل الأوّل: الاقتصاد غير الرسمي.

تمهيـــد.

المبحث الأول: مفاهيم و تعريفات حول الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الأول: مفهوم ومضمون الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني: التعريفات الحديثة للاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثاني: هيكل، مميزات و أشكال الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الأول: هيكل الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني:مميزات الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثالث:أشكال الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثالث: أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الأول: أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني: مصدر الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الرابع: النظريات و النماذج المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، طرق و أساليب تقديره.

المطلب الأول:النظريات و النماذج المفسرة للاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني:طرق و أساليب تقدير الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثالث: الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي.

خـــلاصـــة.

المبحث الأول : مفاهيم و تعريفات حول الاقتصاد غير الرسمي.

لتحديد مفهوم الاقتصاد غير الرسمي، و من أجل معرفة جميع المفاهيم و التعريفات التي أسندت لهذا المصطلح، نقسم هذا المبحث إلى مطلبين و ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم و مضمون الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني: التعريفات الحديثة للاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الأول: مفهوم و مضمون الاقتصاد غبر الرسمي.

متعدّدة و مختلفة هي التسميات والمفاهيم المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي. لذا يمكن تقسيم المصطلحات (التسميات) التي تعبر عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛ إلى ثلاثة مجموعات بينّاها على النحو التالي:

1. المجموعة الأولى: وتشير إلى مفهوم السرية.

من بين الاصطلاحات التي أطلقت على هذه الظاهرة نذكر : اقتصاد السراديب، الاقتصاد التحتي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد السري واقتصاد الأبواب الخلفية.[2]

من خلال هذه التسميات نجد أنه من مميزات الظاهرة أنها سرية وغير معلنة، مما يمنع من الجـــــزم و الحكم قطعا على جميع مفردات الظاهرة في وجود جملة أنشطة مشروعة غير معلنة، غير مدرجة ضمن دائرة التدفقات المالية في مصفوفة الحسابات الاجتماعية الوطنية، كل هذا يدفع بنا إلى الاستنتاج على أنّـــه لا يمكن جزم جميع عناصر الظاهرة لأن بعض عناصرها غير مخفية، تنحصر السرية في التمويل، وحجم المشروع على وجه التحديد، وليست إلى كينونة الظاهرة.

2. المجموعة الثانية: تشير إلى مفهوم اللاّ نظامية.

تصبّ جميع التسميات في مفهوم مشترك و موحّد يتعلق بلا نظامية الظاهرة، بحيث أنّ بهذه المجمـــوعة عـــدد لا متناهي من المصطلحـــات ومن أبرزها: الاقتصـــاد غير الرسمي، الاقتصاد

[2] عاطف وليم اندراوس، " الاقتصاد الظلي. المفاهيم- المكونات- الاسباب، الاثر على الموازنة العامة " ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص 12.

اللاّ نظامي، الاقتصاد غير المرصود، والاقتصاد غير المنظم، و تشير هذه الدّلالة عـــلى الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الوطني.

و تندرج ضمن هذا القطاع الصناعـــات التقليدية و الحرفية و الصناعات الصغيرة.

3. المجموعة الثالثة: تشير إلى العلاقة بالاقتصاد الوطني.

هذه المجموعة استخدمت مفهوما لتحديد الظاهرة (اقتصاد الظل والاقتصاد الموازي)، هذان المفهومان يعبران عن العلاقة الديناميكية التي تعيش بين الظاهرة المدروسة والاقتصاد الرسمي. "ويفضل الكثيرون استخدام أحد مفاهيم تلك المجموعة، باعتبار أنّ معظم عناصر الظاهرة، هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي، فضلاً عن أنّ عناصر تلك الظاهرة، ليست بالضرورة أنشطة سواء غير مشروعة، ذلك لوجود أنشطة مشروعة لا تدخل في دائرة التجريم الاقتصادي – كالدروس الخصوصية وأعمال موظفي الحكومة الإضافية — وتمثل جزءا يعتد به من تلك الظاهرة [3].

المطلب الثاني: التعريفات الحديثة للاقتصاد غير الرسمي.

1. تعريفات بعض الاقتصاديين:

تبعا لتنوع الإيديولوجيات التي تعتنقها الدولة تعددت المعايير المستخدمة لتعريف الاقتصاد غير الرسمي، حيث نجد أنّ الدول ذات التخطيط غير المركزي تعتبر أن الدخل محدد (غير المعلن للسلطات الضريبية) سواء " يدخل أو لا يدخل ضمن تقدير الحسابات الوطنية، أو هو الفرق بين النشاط الاقتصادي الكلي والجزء المقاس منه وبين معياري الإقرار للسلطات الضريبية، والتقدير الفعلي للنّشاط الاقتصادي الكلي تتحدد وتندرج الرؤى الخاصة بتعريف الاقتصاد غير الرسمي"[4].
وفيما يلي استعراض لبعض التعريفات التي تناولت الاقتصاد غير الرسمي تحت كل معيار[5].

---

[3] عاطف وليم اندراوس، " الاقتصاد الظلي. المفاهيم - المكونات- الأسباب، الأثر على الموازنة العامة "، مرجع سبق ذكره، ص 13.
[4] المرجع السابق، ص 13.
[5] المرجع السابق، ص 14.

- يرى Vito Tanzi: في الاقتصاد غير الرسمي أن مصطلحeconomy underground هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو بالأحرى مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية.

كما يعرف الاقتصاد غير الرسمي، في صياغة أخرى له، بذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم تقديره في الإحصاءات الرسمية، بسبب عدم إعلانه أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية.

و كلا التعريفان يفترضان أنّ الحسابات الوطنية تستند بقدر ما على المعلومات الضريبية، و يختلف مداه من دولة إلى أخرى، ومن ثم فإن تهريب الدخول من الضرائب قد يترتب عليها عدم التقدير الدقيق للدخل الوطني.

- ويتفق Edgarl . Fiege مع Tanzi في تعريفه للاقتصاد غير الرسمي حيث حدده بمجموعة الأنشطة الاقتصادية غير المصرّح عنها ضريبيا أو تلك التي لا تقاس بواسطة أساليب تقدير النّشاط الاقتصادي.

- ويعرف Ingowalter الاقتصاد غير الرسمي "بأنه ذلك القطاع الذي يتكون من مجموعة معاملات موفّرة أو خالقة للقيمة غير أنها تمارس بنيّة التّهرب من الضرائب، واللوائح التنظيمية، والروتين الحكومي...وغيرها"[6].

- يعرف Ennolangfeld الاقتصاد غير الرّسمي "بأنه ذلك القطاع المتمم للقطاع الرسمي من الاقتصاد الكلي، والذي يتألف من كل الأنشطة التي تدخل في إطار التقدير الفعلي للاقتصاد الوطني، ويتم عادة تحديد ذلك القطاع، بلغة الموارد المستخدمة، أو الدخول المتولدة في أو من تلك الأنشطة، وذلك لصعوبة استخدام مفهوم القيمة المضافة بشأن ما يدخل في أو يستبعد من حسابات الدخل الوطني"[7].

ويعرف مكتب الإحصـــاءات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد غير الرسمي من منظور الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر دخل، و لا يمكن تقديرها من مصادر الإحصاءات الرسمية والمناط بها عادة وضع مقاييس الدخل والناتج الوطنيين.

---

[6] المرجع السابق، ص 14.
[7] المرجع السابق، ص 15.

- ويعرف Ingemar Hansson الاقتصاد غير الرسمي "بأنّه مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا تدخل في إطار الحسابات الوطنية، والتي تنقسم إلى: أنشطة اقتصادية يتولّد عنها دخول يجب أن تخضع للضرائب، وأنشطة اقتصادية ذاتية".[8]

وفي دول التخطيط المركزي، تتحدد أساليب وأنماط التوظيف والإنتاج والتوزيع، وتحدد أسعار السلع والخدمات والأجور إداريا وفق خطط مركزية شاملة آمرة، حيث تمارس الرقابة المركزية على كافة نواحي الحياة الاقتصادية، و بالتالي فإنّه من المتوقع أن يتحدّد الاقتصاد غير الرّسمي ، بتلك الأنشطة الـــتي تتـــنافى و ضوابط الخطة المركزية.

- ويعرف F.JM Feldbrugge الاقتصاد غير الرسمي على أنّه ذلك القطاع الذي يغطي الأنشطـــة الاقتصادية التي تهرب من الرقابة المركزية، لأنها غير محددة في التخطيط المـــركزي، أو تلك التي تدخل ضمن إطار ملكية الدولة لوسائل الإنتاج"[9].

- وربما يكون تعريف Grossman قد وضّح طبيعة تلك الأنشطة التي تهرب من الرقابة المركزية، إذ يحـــدّد الاقتصاد غير الرسمي "في حدود تلك الأنشطة المرتبط وجودها مباشرة بهدف تحقيق ربح خـــاص، أو بمخالفة وانتهاك قوانين الدولة"[10].

- ويعرف Wiles الاقتصاد غير الرسمي "بأنه سلوك ضد النظام العام، يتعلق بأيّ شيء لا يتوافق مع النظام الاقتصادي الفعلي للدولة"[11].

يتضح مما تقدم، أنه على الرغم من وجود بعض الجوانب الخلافية في تعريفات الاقتصاد غير الرسمي إلاّ أنّ هناك الجوانب أخرى مشتركة فيما بينها، تميّـــز الاقتصاد غير الرسمي كظاهرة عالمية هي :

أ- ينتج عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي سلع وخدمات نقدية أو غير نقدية، مشروعة أو غير مشروعة، يتولد عنها دخول حقيقية أو ضمنية.

---

[8] المرجع السابق، ص 13 .
[9] المرجع السابق، ص 13.
[10] المرجع السابق، ص 14.
[11] المرجع السابق، ص 15.

ب- تسيّر أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في إطار قنوات غير ظاهرة للإدارة الاقتصادية، ومن ثمّ فإن أدوات التقدير التقليدية للمؤشرات الاقتصادية لا تستطيع أن تصل إليها، وغالبا لا تخضع دخولها للضرائب.

أما الدكتور **عاطف وليم اندراوس** فقد عرّف الاقتصاد غير الرسمي على أنّـــه ذلك الاقتصاد الممثل لجزء من أنشطة مشروعة أو غير مشروعة في الاقتصاد الوطني، أنشطة ينتج عنها سلع وخدمات نقدية تتبادل من خلال الأسواق أو غير نقدية يتم تبادلها بالمقايضة أو تستهلك ذاتيا، ومجموع هذه الأنشطة يمارس في إطار قنوات غير واضحة للإدارة الاقتصادية، ومن ثم فنواتجها ومداخلها لا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للناتج والدخل الوطنيين، كما قد لا تخضع للضرائب"[12].

2 . تعريفات الهيئات الدولية:

حتى منتصف القرن الماضي أُستعمل مصطلح العمل في السوق السوداء إلى النشاطات التي تقوم بجانب القطاع الرسمي، غير أنّ المفهوم اتضح أكثر بعد الحرب العالمية الثانية أين انتشرت ظاهرة السوق السوداء عبر معظم أنحاء المعمورة و خاصة داخل الدول المتضررة من الحرب ومخلّفاتها من دمار وندرة بعض المنتجات الأساسية. و بهذا بدأت تظهر تسميات جديدة تشير جميعها إلى الأنشطة غير الرسمية والاقتصاد غير الرسمي نذكر منها: الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المهيكل، الاقتصاد الخفي،... إلى غير دلك من التسميات المتعدّدة والمستخدمة في التعريف بالاقتصاد غير الرسمي إلى حين صدور التقرير الذي أعده المكتب الدولي للعمل بخصوص حالة التنمية في الدول النّامية أطلق بصفة رسمية تسمية النّشاط غير الرّسمي[13].

في سنة (1972) عرّف المكتب الدولي للعمل(B.I.T) الأنشطة غير الرّسمية بالشّكل التّالي: "النّشاط غير الرّسمي عبارة عن مجموعة الحوادث المنتجة للسلع و الخدمات من أجل خلق مناصب شغل وموارد للأشخاص المعنيين. هذه الوحدات تتميز بمستوى تنظيمي دنيء العمل، بمستوى صغير، فارق ضئيل أو منعدم بين العمل ورأس المال كعوامل إنتاج، أيضا علاقات العمل تتركز أساسا

---

[12] .عاطف وليم اندراوس،مرجع سبق ذكره، ص 15.

[13] Fatma Boufenik et Abdelkrim El aidi ," l'informel en Algérie ; Quel approche ?", Revue Economie et Management n° 01, Université de Tlemcen ; 2003 ; P54.

على العمل المؤقت، الروابط العائلية أو العلاقات الشخصية والاجتماعية"[14]. و في هامش هذا التعريف يجمع الاقتصاديون المهتمين بدراسة هذا الاقتصاد على أن دراسات الأستاذ Keith Harth لدولة كينيا تمثل الخطوات الأولى الممهدة لميلاد مصطلح **غير الرسمي** هادفا من خلال ذلك إلى دراسة مشكلة الدّخل غير المهيكل باعتباره دخل متمم والذي أصبح ضروريا للفرد الذي طالما ظل يتخبط في أزمة تضخم مرتفعة مقارنة بمستوى الأجور الثّابت، فظهور مصطلح« غير الرسمي » قد مهّد فعلا الطريق نحو بروز مصطلحات جديدة للتعريف بالاقتصاد غير الرسمي فنذكر على سبيل المثال الاقتصاد غير المهيكلnon Structuré، الموازي Parallèle وتسميات أخرى أطلقت على ظاهرة مشتركة، ألا وهي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

وتسميات أخرى لخصها الأستاذ J.C. Williard [15] في جدول يضم **26** مصطلحا شاملا للنشاطات غير الخاضعة للقانون والإحصاء.

الجدول رقم01: يشير الى جملة من المصطلحات المستخدمة للدلالة على **الاقتصاد غير الرسمي**.

Economie non officielle	Economie non observée
Economie non enregistrée	Economie cachée
Economie non déclarée	Economie sous-marine
Economie non dissimulée	Economie souterraine
Economie non submergée	Economie secondaire
Economie clandestine	Economie durale
Economie parallèle	Economie occulte
Economie non alternative	Economie noire
Economie non autonome	Economie irrégulière
Economie grise	Economie périphérique
Economie marginale	Economie informelle
Contre économie	Economie invisible

المصدر: J.C. Williard , L'Economie Informelle au Mexique , Revue Economique et Statistique N° 226 in François Roubond , Karthala orstom ; Paris ,1994,p26.

[14] Saib Musette et Nasr Eddine Hammouda, "La mesure de l'emploi informel en Algérie " , Revue Economie et management N°01, Université de Tlemcen, 2003, p 33

[15] J.C. Williard ," l'Economie Informelle au Mexique " , Revue Economique et statistique n° 226 in François Roubond ; KARTHALA ORSTOM , Paris ,1994, p26.

المبحث الثاني: هيكل، مميزات و أشكال الاقتصاد غير الرسمي

انطلاقا من التّعريفات السّابقة الذّكر، يمكن تحديد هيكل الاقتصاد غير الرسمي استنادا إلى معايير عدة. هده الأخيرة جعلته يتميز بخصائص و أشكال، انفرد بهـــا عن الاقتصاد الرسمي، و هذا ما سنحاول تحليله في هذا المبحث و الذي قسمناه إلى مطالب و هي:

المطلب الأول: هيكل الاقتصاد غير الرسمي

المطلب الثاني:مميزات الاقتصاد غير الرسمي

المطلب الثالث:أشكال الاقتصاد غير الرسمي.

و فيما يلي محاولة لتحليل المطالب السابقة الـــذكر.

المطلب الأول: هيكل الاقتصاد غير الرسمي.

من خلال التعريفات السابقة الذكر نجد أن الاقتصاد غير الرسمي يرتكز على معايير وهي: المشروعية، الدخل الضريبي، الدخل الاقتصادي، حقائق السوق والعلاقة بالدولة.

1 . معيار المشروعية :

معيار اجتماعي قانوني مفاده أن أيّ نظام قانوني ترتكز على مبادئه الدّولة فعال في توجيه النظام الاقتصادي، وفي هذا المجال نصنف أنشطة الاقتصاد غير الرسمي على النحو التالي:

أ- أنشطة مشروعة: يقصد بها جميع الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات مشروعة مولدة دخول غير واضحة للسلطات الرسمية، ومن أمثلتها: بعض الأنشطة الصناعية الصغيرة، أنشطة قطاع الصناعة التقليدية، أنشطة القطاع الحرفي والمهني، إذ تخلق سلع وخدمات، عوائدها غير معروفة للسلطات المالية والاقتصادية.

ب- أنشطة غير مشروعة: تتجزأ إلى ثلاث أقسام وهي :

1- القسم الأول: يشمل جميع الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات غير مشروعة كالرشوة والتهريب، في معظم بلدان العالم وحسب إطارها القانوني تعتبر جرائم.

2- القسم الثاني: يجمع كل الأنشطة المخالفة للّوائح التي تضعها الدولة، إما لتنظيم المعاملات (أفراد، مؤسسة)، أو لتحقيق أهداف اقتصادية.

فعدم مشروعية النشاط أمر نسبي يختلف حسب الأهداف والتوجيهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ومن أمثلة تلك الأنشطة نجد:

- أنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي.
- تهريب البضائع المشروعة.

ـ أنشطة تقوم على مبدأ مخالف لقوانين العمل والهجرة، ولكن يتم التقاضي عنها، حتى تصبح ممارستها عرفا مقبولا، ومن أسمائها، الاقتصاد الرمادي " Grey Economy ". و يدخل في دائرتها العمال الذين يمارسون أنشطة مشروعة و لكن مخالفة لبعض شروط العمل كالعمر وعدد ساعات العمل... وغيرها[16].

2. معيار الدخل :

من أكثر المعايير المعمول بها لتحديد هيكل ومكونات الاقتصاد غير الرسمي حيث يعبر عن أنشطة هـــذا الاقتصاد بلغة الدخل الذي يتولد عنها. لهذا المعيار مفهومان هما:

* مفهوم الدخل الاقتصادي: ينظر للدخل من منظور اقتصادي.
* مفهوم الدخل الضريبي: ينظر للدخل من وجهة نظر ضريبية أو مالية.

أ- الدخل الاقتصادي الكلي : حسب النظرية الاقتصادية الكلية يعرف الدخل على "أنه مقدار الحد الأقصى من الاستهلاك الذي يمكن تحقيقه خلال فترة زمنية معينة وذلك دون تغيير رصيد الثروة"[17]، و يضم هذا الدخل كل من الاستهلاك السوقي وغير السوقي حيث يشمل على استهلاك السلع والخدمات السوقية خلال تلك الفترة الزمنية. هنا تتجلى مكانة الحسابات الوطنية للدخل والإنتاج في الدخل الاقتصادي.

و من هنا يمكن تقسيم الدخل الاقتصادي الكلي إلى جزأين هما:

1- الدخل المسجل: يعرّف على أنه عبارة عن جزء من إجمالي الدخل الوطني المسجل بالحسابات الوطنية، و يضم ما يلي:

ت- الجزء الأكبر من الدخل السوقي المتولد من أنشطة مشروعة.

---

[16] عاطف وليم أندراوس،مرجع سبق ذكره، ص 18.
[17] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ث- الدخل الافتراضي: جزء ضئيل ناتج عن أنشطة غير سوقية مشروعة.

2- الدخل غير المسجل: يعرف على أنه ذلك الجزء من إجمالي الدخل الوطني غير المسجل بالحسابات الوطنية ويتألف بدوره من:

- الدخل الناتج عن الأنشطة غير المشروعة (سوقية أو غير سوقية).

-"جزء من الدخل المستمد من أنشطة مشروعة، والذي سقط سهوا من التقديرات الرسمية للدخل الوطني، إما نتيجة لقصور في إجراءات التسجيل ذاتها، أو نتيجة لقصور قاعدة البيانات التي تؤسس عليها التقديرات"[18].

- معظم الدّخل المتولد من أنشطة مشروعة غير سوقية، والذي لم يدرج بالحسابات الوطنية، لأسباب قد تتعلّق بطبيعة القواعد والأعراف المتصلة بالتسجيل فيها، أو لاعتبارات تتعلق بصعوبة تقدير حجم تلك الدخول.

وتبعا لما تقدّم فإنه يمكن تقسيم الاقتصاد الكلي إلى قطاعين:

القطاع الرسمي المعلن: يعبر عنه بدلالة الدخل الوطني المسجل.

القطاع غير المعلن: يمثل الاقتصاد غير الرسمي، ويعبر عنه بدلالة الدّخل غير المسجل"[19].

الدخل الضريبي: يقصد به ذلك الدخل المحدّد من وجهة نظر التّشريع الضّريبي، ويعكس القاعدة الضّريبية للدّولة، و هناك أوجه تعاكس فيها الدّخل الضّريبي مع الدّخل الاقتصادي وهي:

- التّشريع الضّريبي.
- الأرباح الرأسمالية النّـــاتجة من بيع الأصول الثّابتة.
- قيمة الإنتاج العائلي غير النقدي.

من جهة أخرى نجد أن الدّخل الضّريبي يتجزأ إلى قسمين مختلفين هما الدخل الضريبي الممكن والدخل الضريبي الفعلي.

3. معيار الاتصال بالدولة:

حسب Rosanvallon ينـــقسم الاقتصاد الكلي إلى :

- اقتصاد عام رسمي. - اقتصاد خاص رسمي. - اقتصاد غير رسمي.

---

[18] عاطف وليم انداورس، مرجع سبق ذكره،ص 18.

[19] المرجع السابق، ص 19.

في إطار البيئة الاقتصادية الكلية يعرف الاقتصاد غير الرسمي على أنّـــه ظاهرة اقتصادية لها حقيقتها الخاصة و لقد أكّد Rosanvallon على معيار الاتصال بين النشطين في الاقتصاد غير الرسمي والدولة، متجنبا بذلك معايير المشروعية، الحجم، وخصائص السوق. و يتكون الاقتصاد غير الرسمي من قطاعين:

الاقتصاد غير الرسمي: يضم الأنشطة المخالفة للقوانين وتشريعات الدولة. تربط الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي علاقة عضوية مفادها أن نشأة هذه العلاقة نتيجة للجمود المؤسسي والاجتماعي للاقتصاد الرسمي.

القطاع الذاتي: يجمع الأنشطة التي لا تخالف قوانين ولوائح الدولة، وهي تظهر على أشكال وأنماط اجتماعية وتنظيمية متباينة كالعائلات الممتدة حيث لا تولد آثار ضريبية، تخلق سلعا وخدمات، إما تستهلك ذاتيا أو يتم تبادلها بالمقايضة.

و عليه يمكن تقسيم الاقتصاد غير الرسمي إلى عنصرين، ينطوي كل منهما على عناصر جزئية:

أ- مكون الأنشطة غير المشروعة: يتضمن الأنشطة التي تتم بالمخالفة لقوانين ولوائح ونظم الدولة، وتنقسم إلى:

✓ أنشطة مخالفة للقوانين التي تضعها الدولة لتحقيق مبتغاها، ومن نتائج ممارستها إنتاج سلع وخدمات مشروعة . من أمثلتها:

- تهريب السلع المشروعة.
- أنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي.

✓ أنشطة الجريمة: عمليات إنتاج، تهريب، وتوزيع المخدرات، أيضا تهريب السلع غير المشروعة كالخمور، عمليات الرشوة، القمار، ...وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

ب- مكون الأنشطة المشروعة :

أنشطة مشروعة متماشية مع قوانين الدولة، غير معلنة و غير معلومة للدولة، و لا تخضع دخولها للضرائب، ولا تدخل في إطار التقدير الفعلي للدخل الوطني، و يمكن تقسيمها إلى جزأين:

✓ أنشطة غير نقدية: إما تستهلك منتجاتها ذاتيا عن طريق الوحدات المنتجة لها كأنشطة تربية الطيور، أو يتم تبادلها بالمقايضة مقابل سلع وخدمات أخرى.

✓ أنشطة يتولد عنها دخولا نقدية غائبة عن دفاتر الدولة منها[20] :

-أنشطة قطاع الصناعات التقليدية والقطاع الحرفي.

-كثير من أنشطة القطاع المهني كالأطباء، والمحاسبون وغيرها.

-أنشطة الوسطاء والسمسرة، و أنشطة الباعة المتجولين.

المطلب الثاني: مميزات الاقتصاد غير الرسمي.

في إفريقيا من المميزات الجوهرية للنشاطات غير الرسمية نجد:

- عدم التجانس .
- معرضة للانتقادات.
- تنوع الفئات الاجتماعية (شباب، نساء ،بطالين، مهاجرين).

1. عدم التجانس:

ظاهرة عدم التجانس مهمة في الاقتصاد غير الرسمي الناشئ في الدول النامية خاصة بإفريقيا، حيث يتجلى ذلك في العديد من المظاهر. حسب Carlos Maldonado (عضو في المكتب الدولي للعمل) ؛ فان إمكانية اندماج منظمات الإنتاج في الأسواق تختلف حسب وحدات الإنتاج، التي لها طاقة اقتصادية جد متغيرة.

أما J P Lachaud، فيؤكد بأنه كما هو موجود في الأجناس ينتشر الاختلاف في أشكال العمل غير الرسمي والذي لا يتوافق حتما مع القطاع الحديث، وكمثال على ذلك هناك أشكال مختلفة للعمل المستقل وأخرى للعمل المأجور.

ففي ظل الاقتصاد غير الرسمي، نجد أن بعض الأجراء يشبهون الشركاء.

وموازاة للحوادث الاقتصادية غير الرسمية نستعمل في عملياتنا الإنتاجية رأس المال البشري ورأس المال التقني اللّذان يختلفان كما ونوعا.

في دائرة الاقتصاد غير الرسمي تتأسّس نشاطات مختلفة منها الصناعات التقليدية و الحرف الإنتاجية الصغيرة للسلع والخدمات.

[20] المرجع السابق، ص 25.

2 . الانتقادات الموجهة للنشاطات غير الرسمية :

على الرغم من تفوق خاصّية عدم التّجانس وتأسيسها لوحدة الاقتصاد غير الرسمي، حسب جون بيار لاشود Jean Pierre Lachaud الذي يعبر عن هذه الحقيقة فان فكرة المعرضة للانتقادات، هي المخرج المشترك من أجل إدراك كيفية توزع أشكال العمل في سوق العمل غير الرسمي.

و حسب المكتب الدولي للعمل B.I.T وعلى غرار العمال البسطاء تتفاقم انتشار خاصية موجهة للانتقادات ليصل إلى رؤساء مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي، و التي تتميز بـــالخصائص التالية:[21]

- غياب الحماية القانونية والاجتماعية.
- اللجوء لآليات النّظام غير الرسمي بالرّغم من آثاره على الأشغال.
- عمالة غير مستقرة بصفة عامّة.
- دخل ضعيف وغير منتظم.

دائما ووفقا للمكتب الدولي للعمل، فان عمال الاقتصاد غير الرسمي محرومين من تأمينات مهمة نوجزها فيما يلي:

- تأميـــن سوق العمل.
- تأمين البطالة.
- التأمين المهني.
- التأمين في العمل.
- تأمين حفظ المؤهلات.
- تأمين الدخل.
- تأمين الممثلين (النيابة).

3. تنوع الفئات الاجتماعية المكونة للاقتصاد غير الرسمي :

في هذا المجال نجد أن السؤال الآتي يـــفرض نفسه:

من هم السكان الذين يحتلون الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا ؟

حسب التقارير والمداخلات المكتوبة عن هدا القطاع نجد أن الاقتصاد غير الرسمي يعج بالنساء أكثر منه من الرجال، و يتجلى هذا خاصة عندما يكون الدخل العائلي ضعيفا، أين تلجأ النساء إلى تربية الأطفال. و بعض من الأنشطة غير الرسمية التي تبقى منحصرة على حيّز ضيق داخـــل المترل، و غالبا ما تكون محدودة على الكسب المعيشي.

---

[21] تقرير المكتب الدولي للعمل،2002 ، ص 03

و حسب الدّراســـات الاقتصادية الحديثة، الشباب أكثر تمثيلا من الشيوخ في الاقتصاد غير الرسمي، "مثلا في كودي فـــوار : 10 % من اليد العاملة غير الرسمية تمثل الشباب الذين يفـــوق عمرهم 30 سنة، من جهة أخرى تصل نسبة رؤساء المؤسســـات في الاقتصاد غير الرسمي إلى 53 %."[22]

هذه الحالة تفسر لنا بأن الاستخدام في القطاع الحديث يتطلب مستوى معين من التعليم والتكوين، الأمر الذي يؤخر الاندماج في الوقت الحالي. ومنه يمكن تسجيل حضور قوي للشباب غير المتمدرسين أو المتمدرسين في الاقتصاد غير الرسمي. هذا لا يمنع من حضور محتشم لحاملي الشهادات والباحثين عن العمل.

فالعديد من الأشخاص المنتمون إلى الاقتصاد غير الرسمي ضحايا لسياسات الاستقرار، أين نجد بطالة في القطاع الحديث الرسمي متناسبة مع أخرى في الاقتصاد غير الرسمي.

في هذا الشأن اختلفت وجهات نظر الاقتصاديون فمنهم من يستند إلى فكرة موادها وجود العديد من النازحين (Migrant) في الاقتصاد غير الرسمي و من أمثلتهم كارلوس مالدونادو Carlos Maldonado، أما برينو لوتيي Bruno Lautier ، يؤكد لنا فكرة عدم وجود نازحين (مهاجرين) دخلوا الاقتصاد غير الرسمي سوى قدماء المدن.

المطلب الثالث: أشكال الاقتصاد غير الرسمي .

استفحلت ظاهرة النشاط غير الرسمي لتمس كل المجالات الإنتاجية، الخدمية، التجارية، ...الخ هذا ما أدى بها إلى الظهور في أشكال متنوعة، وعموما تنقسم الأنشطة غير الرسمية إلى:

1. **النشاط غير الرسمي (غير الشرعي)**[23]: يضم جميع النشاطات غير المسجلة لدى الإدارات (المركز الوطني للسجل التجاري، المصالح الإحصائية و الجبائية،....)، عن طريق التستر والاختفاء من مصالح الضرائب ويكون ذلك من خلال عدم التصريح لدى الضمان الاجتماعي للأجراء وأرباب العمل المستقلين الذين يفترض أنهم منخرطون في صناديق الضمان الاجتماعي.

[22] Lomami Shomba, "L'économie informelle", Mémoire de master, Université de Kinshasa Senegal, avril 2005, p 17.

[23] نظرا لتنوع و تعدد اصطلاحات هذا النشاط يتبنى صاحب البحث مصطلح الاقتصاد غير الرسمي.

يمكن أن نعرف العمل غير المصرح به أو العمل في السوق السوداء " Travail au noir " بمجموع النشاطات المادية التي تتم داخل السوق بالاعتماد على المبادلات النقدية وإن هذه النشاطات تعتبر مشروعة في حد ذاتها".[24]

وكل أنواع الأنشطة تتوافق على مبدأ فحواه أنّـــه بإمكانيات بسيطة يستطيع الشخص ممارسة هذه الأنشطة أحيانا حتى بالمنزل، وفي كل الحالات هي عبارة عن وحدات صغيرة.[25]

و إذا حطّم الأشخاص النشطون في الاقتصاد غير الرسمي حاجز التصريح، تصبح هذه الأنشطة رسمية فتسدد مستحقات الضرائب محترمة بذلك التشريع المنظم لعلاقات العمل والضمان الاجتماعي.

2. النشاط الشرعي المصرح به جزئيا: يحتوي على مجموع النشاطات المسجلة إداريا وغير المصرح بها لدى مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي، و تكمن هذه الفئة خاصة في القطاع الخاص حيث بلغت نسبة الوظائف غير المصرح بها لدى الضمان الاجتماعي حوالي **50 %** من إجمالي المستخدمين، حسب الدراسة التي أنجزها مكتب الدراسات (إيكوتكيكس) بطلب من البنك العالمي[26].

من خلال هذه الدراسة نستنتج أنه يعيش ما بين القطاع الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي، فرع وسيط ميزته هي التصريح الجزئي للنشاطات – التصريح الجزئي لرقم الأعمال والوظائف – هدفه تخفيض قيمة مدفوعات الضرائب والأعباء الاجتماعية.

لقد اشترك كل من هيئة الأمم المتحدة والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والمخطط المحاسبي الوطني في مقاييس من شأنها تقسيم النشاطات غير الشرعية وهي:

النشاط غير الرسمي: حسب المكتب الدولي للعمل يكون العمل غير رسميا إذا استوفى على الأقل أحد المعايير التالية:

- ✓ نشاطات غير قانونية.
- ✓ نشاطات متنقلة غير مرخص بها.
- ✓ نشاطات رئيسية أو ثانوية غير مصرح بها.

---

[24] براهيمي بوطالب ،"واقع التهريب في الجزائر و الاستراتيجية الجمركية لمكافحته"، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2005/2004، ص 20.

[25] Pierre Pestieu, "L'économie souterraine" , Edition Hachette, 1989, P110-111.

[26] بوطالب براهيمي ،مرجع سبق ذكره ، ص 42.

- ✓ نشاطات محظورة.
- ✓ نشاطات تمارس بدون سجل تجاري.
- ✓ نشاطات غير مسجلة لدى مصالح الضرائب، الإدارة العامة ولدى مصالح الإحصاء، وكذا في صندوق الضمان الاجتماعي.

أ) *المؤسّسة غير الرسمية:* هي وحدات إنتاجية لسلع وخدمات تجارية صغيرة الحجم، لا تحترم القوانين والتنظيمات، ذات صلة بإنشائها، و تشغيلها، واستغلالها. ينحصر هذا النوع من المؤسسات في:

- ✓ عائلية و متنقلة: تمويل ذاتي واستعمال لمساعدات عائلية.
- ✓ تعتمد في تمويلها وتموينها على السوق الموازية.
- ✓ محدودية الإنتاج.
- ✓ نمط تسيير قديم و تقليدي يعيش في ظل غياب معايير العمل (النظافة والأمن).

ب) *الإنتاج غير الرسمي:* و إن كان منحصرا في إنتاج السلع والخدمات فان أهم ما يميّزه:

- ✓ غياب معايير الإنتاج والأمن.
- ✓ نوعية رديئة بسعر تنافسي في السوق.
- ✓ غياب التصدير أين يكون الإنتاج مخصص للاستهلاك الخاص والسوق.

ت) *العامل غير الشرعي:* هو العامل الذي ينشط داخل المؤسسة غير الشرعية سواء كان دائما أو مؤقتا حيث لا يستفيد من تشريع العمل، ولا من الحماية، كما قد يكون هذا العامل:

- ممارسا لأنشطة شرعية غير مصرح به.
- منجزا لأعمال غير مصرح بها حتى وان كان يتقاضى عنها أجرا.

المبحث الثالث: أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي :

نجد من بين الأسباب التي أدّت إلى نمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و انتشارها، تلك" العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية و الثقافية السّائدة في البلاد، فضلا عن العوامل الخارجية"[27]، إلاّ أنّ بعض الاقتصاديين شخصوا أسباب ذلك في التعقيدات الإدارية،

[27] عبد السلام عوض الله صفوت ،" الاقتصاد السري دراسات في آلية الاقتصاد الخفي و طرق علاجه"، دار النهضة العربية،2002، ص 10.

البيروقراطية،و ارتفاع أعبـــاء الضرائب،...و عموما يمكن حصر أسباب ظهور الاقتصاد غير الرسمي، و منابعه على النحو التالي:

المطلب الأول: أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني: مصدر الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الأول:أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي.

عموما فان حجم الاقتصاد غير الرسمي و في كثير من دول العالم خاصة السائرة في طريق النمو يبقى تابع لمعدلات الضريبة ومختلف اللوائح التنظيمية و الإجراءات الإدارية، التي يتطلب تطبيق أحكامها صرامة، وحسب نتائج بعض الدراسات التي تمت على المستوى الكلي والجزئـــي مرتكزة في ذلك على بيانات عدة بلدان، نجد أن الدافع الأساسي إلى نمو وتطور حجم الاقتصاد غير الرسمي يبقـــى منحصرا و بشكل كثير على تزايد أعباء المدفوعات الضريبيـــة ومدفوعات الضمان الاجتماعي، مع خضوع سوق العمل الرسمية لقيود متزايدة.

كذلك تقوم معدلات الأجور في الاقتصاد الرسمي بدور في هذا الصدد أو كما جاء في أحد تقارير صندوق النقد الدولي[28]، وحتى نكون أكثر دقّـــة سنتطرّق إلى تفسير أهم أسباب نمو هذا القطاع:

1. الضرائب و اشتراكات الضمان الاجتماعي:

ارتفاع مستوى الضرائب:

بفعل تزايد الضرائب على أنشطة الاقتصاد الرسمي، يتحفز النّشطون فيه إلى الالتحاق بدائرة العمل في الاقتصاد غير الرسمي، ومن بين الأسس والدوافع التي ساهمت في تحقيق ذلك التهرب من الضرائب تنبؤا لضرورة المحافظة على توازن ميزانيته، في حالة الكشف عن تأهّبه وما ينجرّ عليه من مخاطر آخذا بعين الاعتبار مدى تحنده لتكاليف هذه المخاطرة، ويكون ذلك بمساهمة علاوات الدخول العائدة من التهرب الجبائي.

---

[28]فريديرك شنايدر مع دومينيك انستي،" الاختباء وراء الظلال نمو الاقتصاد الخفي"، صندوق النقد الدولي، مارس 2002 ، ص02 .

مـــن جهة أخرى ما يشجع تزايد ظاهرة التهرب الضريبي من خلال الممارسة غير الرسمية تراكم العبء الضريبي (الضرائب المباشرة أو غير المباشرة) خاصة على الأنشطة التقليدية الصغيرة ذات الدخل الضعيف، مما يعجّل دخولها إلى الاقتصاد غير الرسمي. هذه الزيادة تلعب دور محفّز قوي لالتحاق بعض الأنشطة الرسمية بدائرة الاقتصاد غير الرسمي أو بالأحرى بدائرة الممارسة غير الرسمية.

فالملاحظ أن الضرائب بشقيها المباشر وغير المباشر ومع تباين أهمية ودرجة تأثيرها وعلى اختلاف مواطنها تحول المشروعات خاصة الصغيرة – أنشطة الصناعة التقليدية و الحرفية – إلى النشاط في الاقتصاد غير الرسمي، ومن أمثلة ذلك نجد أن الاقتصاد غير الرسمي في أوربا يعرف بفعل ارتفاع اشتراكات التأمينات الاجتماعية والضرائب على التجارة الخارجية نموا مضافا إلى لائحة العوامل المسببة في التحول نحو المشاريع غير الرسمية.و من ناحية أخرى نجد أن العلاقة التبادلية الناشئة ما بين التضخم والمستويات الضريبية المتزايدة على الدخل دافع للمخاطرة والتحول نحو الاقتصاد غير الرسمي، ففي حالة تزايد الأجر الاسمي مع معدلات التضخم، ترتفع معدلات الضرائب رغم أن الدخل الحقيقي القابل للتصرف قـــد يؤول أو أنه يؤول للانخفاض بعد فرض الضريبة في وجود التضخم، وهذا ما يشجع بعض الأشخاص إلى التصريـــح بجزء من دخـــولهم في تقاريرهم الضريبية، أو يعودون إلى التعامل بالمضايقة تجنبا لتدنّي المستوى المعيشي الحاصل على التضخم وارتفاع المعدلات الضريبية في ذات الوقت.

فعلى الرغم من الدور الفعال الّذي تلعبه المعدلات الضريبية في الحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي. ففي الاقتصاد الرسمي تضاف الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي إلى تكلفة العمالة، لذا فان ارتفاع الفرق الحاصل بين التكلفة الكلية للعمالة في الاقتصاد الرسمي وصافي إيرادات العمل بعد خصم الضرائب يشجع النشطين في القطاع الرسمي على تفادي هذا الفرق منضمين بذلك إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

2. اللوائح الحكومية:

في الاقتصاد الرسمي من الأعباء التي تتحملها المؤسسة، نجد ارتفاع تكلفة العمالة الناتجة عن اللوائح الحكومية والتي تضم:

- ✓ شروط الترخيص ولوائح سوق العمل.
- ✓ الحواجز التجارية و مختلف القيود المفروضة على الأجانب.
- ✓ التحاق جلّ التكاليف الإضافية بالعاملين فيها.

حسب دراسات أجريت في البلدان ذات اللوائح المقيدة والمنظمة والمطبقة لأحكام قراراتها. فإنّ الاقتصاد غير الرسمي يكثر في هذه البلدان " فعلى سبيل المثال في عينة من 84 بلدا من البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي والبلدان المتقدمة تبيّن أنّ زيادة نقطة واحدة في مؤشر التنظيم (الذي يتضمن درجات من 1 إلى 5) تقترن زيادة في الاقتصاد غير الرسمي نسبتها 10 % ".[29] وللّـــوائح المنظمة لسوق العمل تأثيرًا كبيرًا خاصة على التكاليف التي تتحمّلها جهات العمل وعلى حوافز العاملين فيها.

3. حسن ممارسة السلطات:

أظهرت بعض الدراسات أنّ سبب انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تكمن في " انعدام الكفاءة واستخدام السلطة التقديرية في تطبيق الحكومات للنظام الضريبي واللوائح التنظيمية "[30] مستبعدة بذلك ارتفاع المعدلات الضريبية.

إن ضعف الكفاءة والاعتماد على السلطة التقديرية في تطبيق القانون ضاعفت من انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي خاصة في البلدان الّتي تتّسم بلوائح حكومية مستقلة، أيضا انتشار الفساد " وهو في جوهره استغلال السلطة العامة في تحقيق مآرب خاصة"[31] يتبعه تزايد في حجم الاقتصاد غير الرسمي.

وفيما يلي بعض الأنشطة التي تتيح الفرص أمام الفساد:

- ✓ وضع إجراءات تنظيمية أو إصدار تراخيص لمزاولة أنشطة المعينة كفتح المتاجر أو قيادة سيارات الأجرة.
- ✓ إدارة السلع والخدمات العامة أو تيسير الحصول عليها.
- ✓ تقييم الأراضي، و غير ذلك من القرارات الرسمية المماثلة.
- ✓ الرّقابة على القرارات المتّصلة بعقود الاستثمارات العامة.

---

[29] فريديرك شنايدر مع دومينيك انستي، نفس المرجع السابق، ص 08 .
[30] نفس المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[31] نفس المرجع السابق، ص 08 .

- ✓ الرّقـــابة على تقديم الحوافز الضريبية.
- ✓ الرقابة على عمليات التعيين والترقية في القطاع العام.

حسب بعض البحوث التّجريبية نجد وجود ارتباط مباشر بين تخفيض مستوى الفساد في أي بلد ونطاق الاقتصاد غير الرسمي. وخلصت جميع الدراسات إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يزداد مع ارتفاع مستوى الفساد.

4. دور المشروعات الصغيرة :

ففي الواقع، كما يقرّه أغلب المهتمين بدراسة همزة الوصل بين الاقتصاد غير الرسمي و الأنشطة التقليدية أن هناك علاقة سببية وحلقة محكمة الوصل تربط كل من هاتين المتغيرتين بدءا بالاقتصاد غير الرسمي الذي يعتبر مهم للأنشطة الصغيرة خاصة من حيث توفير بساط الممارسة الآمن لها، ثم إن هذه الأخيرة تضمن بدورها امتداد وتوسّع الاقتصاد غير الرسمي، فالمشاريع الصغيرة و خاصة أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة غير الرسمية، ولهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية عنوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لأن هذه المشروعات تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود الضرائب، وقد يؤدي تزايد عدد المشروعات الصغيرة التي تقوم أساسا على استخدام النقود السائلة في إبراء المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد غير الرسمي في العديد من الدول حيث يصبح من السّهل التّهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغيرا نسبيا.

المطلب الثاني: مصدر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

نظرا لاستفحال هده الظاهرة و تطورها في جميع ول العالم، تعددت و تنوعت منابع توريد الاقتصاد غير الرسمي. و فيما يلي إيجاز لها.

1. التحول من الممارسات الرسمية إلى الممارسات اللاّرسمية:

من العوامل المساعدة على زيادة عرض العمل، تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، المصحوب بعدّة اضطرابات سياسية و اقتصادية و اجتماعية، أبرزها تمثل في

توقيف المسار الديمقراطي سنة 1992، ومخلفات برامج التعديل الهيكلي عام 1994[32] و تأثيراته المشحونة بأزمات متفاوتة الأبعاد امتدّت على عدّة مستويات كتأثيرها على سوق السلع وخاصة فيما تعلّق بقلة العرض، فحالة الندرة النسبية الخاضعة لاقتصاد موجه نتج عنها تضخم وتجارة موازية غير قانونية، فحالات العجز التي عرفها القطـــاع الرسمي عن تلبية طلب العـــائلات المتزايدة من السلع و الخدمات الأساسية، استدركت بسلع وخدمات منتجة في الاقتصاد غير الرسمي فحتى وان كانت متميّزة بإنتاجية ضعيفة و بأقل تكاليف، المهمّ هو إشباع هذه الرغبة و هذا أمام نظر الدولة التي لم تتدخّل و هذا ما يمثل نوع من الاعتراف غير المباشر بدور الاقتصاد غير الرسمي.

في سوق العمل نلاحظ تناقص الطلب على العمل وتزايد في نسبة التشغيل غير المحددة نسبيا، حيث عرفت العائلات ارتفاعا في عرض العمل المرفق بارتفاع لمعدل البطالة، أما بالنسبة للمؤسسات بـــما فيها العموميـــة و الخاصة اتجهت نحو التقليل من طلبات العمل والرفع من عدد العمال الأجراء غير الدائمين، ذلك لان الأجـــراء مطالبون بزيادة وتنويع عروض العمل، هذا ما يترجم بزيادة في تعـــدد النشاطات التي سببها التكامل و أكثر منه استبدال وظيفة غير المصرح بها بوظيفة المصرح بها.

عرفت نسبة السكان النشطون في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، خارج قطاع الفلاحة منحى متزايد فبعدما كانت 19.5 % عام 1977 ارتفعت إلى 25.4 % أو 25.6 % عام 1985 نسبة السكان النشطين خارج قطاع الفلاحة تمثل الضعف، وشبح البطالة ينقص بمقدار النصف في هذه الفترة، و فيه تغير العمل الرسمي بسبب زيادة العمالة الكلية عكس البطالة التي شهدت انخفاضا.

ما تترجمه الإحصائيات السابقة الذكر على مدى قدرة هدا القطاع على امتصاص عروض العمل التي لا تقف عند صدور طالبي العمل فقط، فلا شيء يضمن في المقابل امتداد هذه العلاقة إلى أمد طويل.

[32] روابحي عبد الباقي و غياط شريف،" الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي" ، ملتقى الجزائر في الالفية الثالثة ،جامعة سعد دحلب البليدة، ماي 2002 ،ص 17 .

أما فرص العمل الحقيقة فقد شهدت انخفاضا منذ 1984، و هي على عكس التي تتزايد بسرعة مقارنة بزيادة عدد السكان النشطين و هدا منذ عام 1987،هذه الزيادة تسارعت عام 1990، 1992 و1995، وجاءت في فترة عرفت فيها نتائج أزمة 1986 و نتائج تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المتسبب في غلق 1040 مؤسسة عمومية وتسريح 330000 عامل[33]، نسجل أن البطالة تخص الشباب الحـــاصلين على الشهادات (الجامعية،التكوين المهني، المعاهد).

هذه الأسباب و أخرى عملت على توسيع رقعة السكان النشطين، أما نسبة العمالة المعروضة فعرفت تراجعا في القطاع العمومي الصناعي وعرفت ارتفاعا طفيفا في الإدارة مقارنة بمحدودية إمكانية عرض العمل في القطاع الرسمي الخاص، بينما نجد أن الاقتصاد غير الرسمي أخذ بضعف إنتاجيته ومستوى الأجور التي يقدمها، فهو بصدد امتصاص زيادة اليد العاملة نوعا ما بما فيه البطالون، و في المقابل يبقى من الصعب تقدير نمو الاقتصاد غير الرسمي في غياب معطيات طويلة الأجل، مما يجعل التحليل مقتصرا على مقارنة معطيات ذات صيغة فورية.

2. القيود السوسيو–جبائية (اجتماعية وجبائية):

هناك ميزة مهمة للقطاع غير الرسمي، وتعتبر عاملا يشجع على بقاء و على استمرار هذا القطاع في الوجود، تتمثل في الإحاطة بالمعايير الجبائية والقانونية. فوجهة نظر أصحاب المؤسسات الصغيرة هي:

في الأول، النشاط غير الرسمي يمكن اعتباره حتميا ومفروضا وغير اختياريا لان ضعف المداخيل لا تسمح لصاحب المؤسسة بشراء سندات اجتماعية و جبائية.

و ثانيا، النشاط غير الرسمي يسير إتباعا لجهل صاحب المؤسسة وفهمه السلبي للقوانين.

و أخيرا، احترام المعايير من عدمه من طرف صاحب المؤسسة ناتجان عن تصرف عقلاني قائم على حساب قيمة الفرص المتاحة.

و في مقابل ذلك نجد أن الدافع الأول لوجهة نظر الدولة يكمن في إثارة الخاصية غير الملائمة للقوانين اتجاه حالات الفقر، أما الدافع الثاني يتطرق إلى الحكم بين نمو الضغط الجبائي والمراقبة

---

[33] روابحي عبد الباقي و غياط شريف، مرجع سب ذكره، ص 15 .
جميع الإحصائيات التي استعملها الطالب من مداخلة الأستاذين روابحي عبد الباقي و غياط شريف.

القانونية، مما يؤدي إلى تثبيت وتضييق الاقتصاد غير الرسمي لتمويل النفقات العمومية، وجعل القيود أكثر مرونة بهدف تشجيع وتفضيل التشغيل في القطاع الرسمي.

المبحث الرابع: النظـــريات و النمـــاذج المفســـرة لظـــاهـــرة الاقتصاد غير الـــرسمي، طـــرق و أساليب تقديره.

نظرا لاستفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و نموها بصفة تلازمية مع الاقتصاد الرسمي، ظهرت نظريات و نماذج حاولت تفسير هده الظاهرة،كما كان لهده الأنشطة طرق عديدة يمكن استخدامها في تقدير حجم و قيمة الاقتصاد غير الرسمي، و هي تنقسم إلى مجموعتين من الأساليب. فالمجموعة الأولى تسمى بطريقة التقدير المباشرة، أما الثانية فهي طريقة التقدير غير المباشرة. و هنالك أساليب أخرى تهدف إلى تقدير هذا الاقتصاد.

و سوف نعرض فيما يلي تباعا هذه الطرق و المداخل المختلفة التي تناولت عملية تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، مسبوقة بأهم النظريات و النماذج التي حاولت تفسير دلك، من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : النظريات و النماذج المفسرة للاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثـــاني: طرق و أساليب تقدير الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثالث : الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الأول :النظريات و النماذج المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

1. النظريات المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي:

النظرية الليبرالية: نقطـــة بدايتها تكمن في مستوى تدخل الدولة في شتى الميادين، و نذكر منها الرشوة والبيروقراطية، ما يدعم أيضا فكرة وجود الاقتصاد غير الرسمي انتشاره و بروزه، و عدم قدرة الدولة على تحقيق متطلبات العيش خاصة في مجتمع يتميز بنظام الطبقية أي الفقيرة (المحرومة) منها و التّي تلجأ إلى النشاط في قطاع غير الرسمي سواء موروثة أو مكتسب نتيجة استغلالهم واستعمالهم من طرف الطبقة البرجوازية (الأرستقراطية) لأسباب منها: التمويل السهل،

سهولة الانضمام إليه، الملكية العائلية للمؤسسة...، من جهة أخرى تتوقع النظرية الليبرالية "بأن الاقتصاد غير الرسمي يعمل على خلق الثروة ومناصب الشغل، أيضا التخلص من الضغوطات الجبائية، التكاليف الاجتماعية، والإجراءات الإدارية المعقدة"[34]. و تبرز هذه الفكرة من خلال ما ينفقه كل شخص يهدف إلى إنشـــاء أي مشروع (مؤسسة صغيرة أو متوسطة) بطريقة قـــانونية يمارس فيه نشاطـــه التقليدي الذي ظـــل يعيش علـــى هامش القطـــاع الـــرسمي، وتتمثل هذه المصاريف في الرشـــوة، و البيروقراطية،...ناهيك عن طول طوابير الانتظار في الإدارات. فانطلاقا من هذه المشاكل وأخرى تستبعد الإنسان من النشاط الرسمي منتميا بذلك إلى قطاع الأنشطة غير الرسمية.

و تدعيما لما سبق ذكره، فبخصوص تشريعات وتنظيمات الدولة يدعم Desoto هذه الفكرة مركزا في ذلك على جمع الدولة لقوانينها المعيقة والمعرقلة للأنشطة الاقتصادية مما يؤدي إلى الانضمام والعمل في القطاع الرسمي، حيث يتجه إلى الاقتصاد غير الرسمي (وهو اقتصاد مرن)، متجنبا كل الصعوبات التي تواجه حياة مشروعه، بشكل عام فان ما يمكن استخلاصه من خلال دراسته لهذا المشكل نجد أن Desoto قدم اقتراحات نوجزها فيما يلي:

- ✓ تخفيض معدلات الضرائب.
- ✓ تبسيط القوانين وتقليصها.
- ✓ القضاء على عراقيل البيروقراطية.

ويؤكد Desoto أن المعيار الوحيد لتعريف " القانون الجيد هو أن يكون جيدا بالنسبة للمؤسسات"[35].

نظرية تدخل الدولة:

أساس هذه النظرية هي الفكرة التي تقول بأن ضعف رقابة الدولة على الأنشطة الرسمية هي التي تؤدي إلى ظهور النشاطات غير الرسمية. هذه الفكرة تظهر جليا وواضحة في الـــدول غير المستقرة أو حديثة الاستقلال.

[34] Philippe Adair,"Production Financement du secteur urbain en Algérie : En jeux et méthodes", Revue Economie et management, Op.cit, P02.
[35] Bruno Lautier, " Economie informelle, Solution où Problème", Edition la découverte, 1994, P172 – 174.

بالنظر إلى وضعيتها الاقتصادية الهشة لا تستطيع هذه الدول التكفل بالرقابة الجبائية لأن مداخيل هذه الأخيرة لا تكفي أجور المراقبين. وتتضح إشكالية رقابة الدولة من منظورين اثنين هما:

- ✓ غياب سياسة محكمة تطبقها الدولة على جميع الأنشطة الاقتصادية، من شأنها إخضاع جل النشاطات الاقتصادية للاقتطاعات الجبائية.
- ✓ عجز الدولة على تسديد أجور العمال المراقبون، حيث تغض النظر عن الاقتطاعات الموجهة لحساباتهم الخاصة.

ومن بين الانتقادات التي صوبت لهذه الظاهرة نذكر:

- ✓ "كيتر" الذي اعتبر أن هذا التبرير غير مقنع، إذ أن ضعف رقابة الدولة يعتبر نتيجة لتطور الاقتصاد غير الرسمي أكثر منها سببا لذلك"[36].
- ✓ أما الأستاذ Bruno Lautier " فقد أعطانا مثلا على ذلك في دولة الزايير بحيث فلتت من سيطرتها المدينة الثالثة بسبب النزاعات التي شهدتها والتي نتجت عن النشاطات الرسمية"[37].

الشكل البياني رقم**01**: يشير إلى مجموع النشاطات الاقتصادية[38].

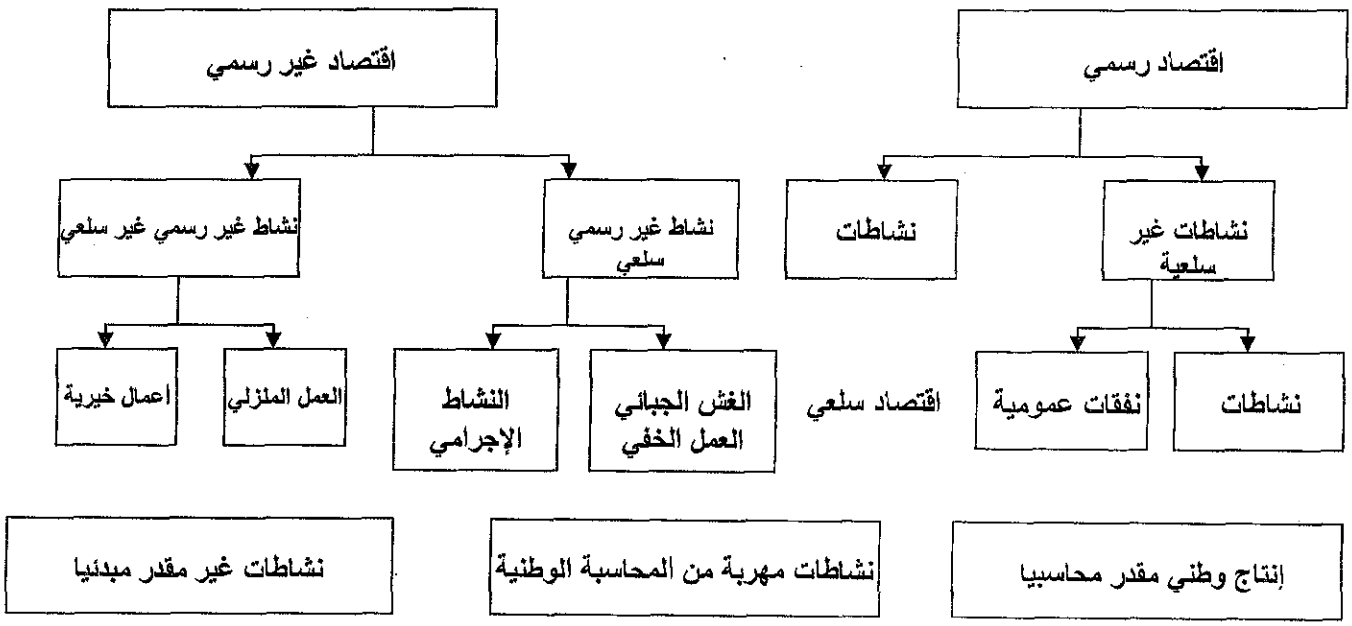

المصدر: Pierre Pestieu , L'Economie Souterraine, Hachette, 1989, P29.

[36] براهيمي بوطالب، مرجع سبق ذكره، ص 32 .

[37] Bruno Lautier, "L'Economie informelle dans le tiers monde", Edition la découverte, 2004, P101.

[38] Pierre Pestieu,"L'Economie Souterraine", Edition Hachette, 1989, P29.

2. – النماذج المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

النماذج الأولى (الأحادية): ففي الأدبيات الاقتصادية نجد أن جل نظريات سوق العمل انحرفت في دراساتها عن البطالة في القطاع الحضري والاقتصاد غير الرسمي، ومن أمثلة ذلك نجد النموذج المتفائل لـــ Lewis 1954 و هو نموذج ازدواجي حيث يهتم بحركية الفائض في اليد العاملة.

نموذج Lewis: Le modèle de Lewis

منذ القرن الثامن عشر وحتى Lewis1954 ، دافع عن إشكالية تراكم رأس المال والتي ارتكزت على تدفق الموارد غير المعوضة من القطاع الفلاحي إلى القطاع غير الفلاحي. فعند ريكاردو (Ricardo) إنّ انخفاض العائد التفاضلي وحماية القطاع الفلاحي تحلل كتحويل الدخل إلى ربح رأس المال الصنـــاعي، مع الأخذ بعين الاعتبار انخفـــاض الأجر المعيشي والعـــائد، أمـــا عند Feight و Ranis (1964) الذين كونوا نموذج Lewis، الزيادة عبارة عن الفرق ما بين الناتج الكلي **Y** وقيمة الأجر **W**.

دائما وحسب نموذج Lewis ندرج ضمن الاقتصاد السائر في طريق النمو قطاعين:

- ✓ قطاع تقليدي للعيش فقط مع زيادة في نفقات اليد العاملة.
- ✓ قطاع عصري رأسمالي يضم مجموعة من الوحدات الإنتاجية الصناعية في المدن.

ففي القطاع التقليدي الفائض في عرض العمل عبارة عن بطالة مقنعة في القطاع الزراعي الذي يهدف إلى تحقيق العيش ويشمل العمل المتقطع، الأنشطة التجارية الصغيرة، الأعمال المترلية التي تقوم بها النساء في المنازل، هذا النوع من النشاط مغذي ومدعم بالنمو الديمغرافي السريع.

طبقا للنموذج الكلاسيكي لـــ Ricardo الذي يرى أنّ الأجر الجاري عبارة عن أجر معيشي Ws يتساوى ومتوسط الناتج/الشخص في القطاع الفلاحي الذي يعرف علاوة التروح الريفي.

لا يتحدد عرض العمل بمعدل الأجر الجاري مادام الزيادة في اليد العاملة غير ممتصة، و الإنتاجية الحدية معدومة في القطاع التقليدي، هذا يدل على أن التخلص من الفائض في اليد العاملة لا يعني النقص في الإنتاج.

و في القطاع الرأسمالي الصناعي، فإنّ الإنتاجية الحدية لليد العاملة متناقصة مادام الشغل يتزايد، فحسب التحليل النيوكلاسيكي التقليدي، يكون في هذا القطاع الطلب على اليد العاملة في تزايد(Nd1,Nd1,Nd) حتى تتساوى الإنتاجية الحدية مع الأجر الجاري W/p*. حيث يوضح الشكل رقم 02 حجم اليد العاملة في القطاع الرأسمالي القادر على امتصاصها.

المستطيل ^{s}Ow/p*.TN* يمثل قيمة الأجر المدفوع NdOw/p*T قيمة الأرباح عندما تشمل كل اليد العاملة الزيادة.و فيما يلي منحنى يوضح نموذج Lewis .

الشكل رقم 02 :منحنى نموذج Lewis.

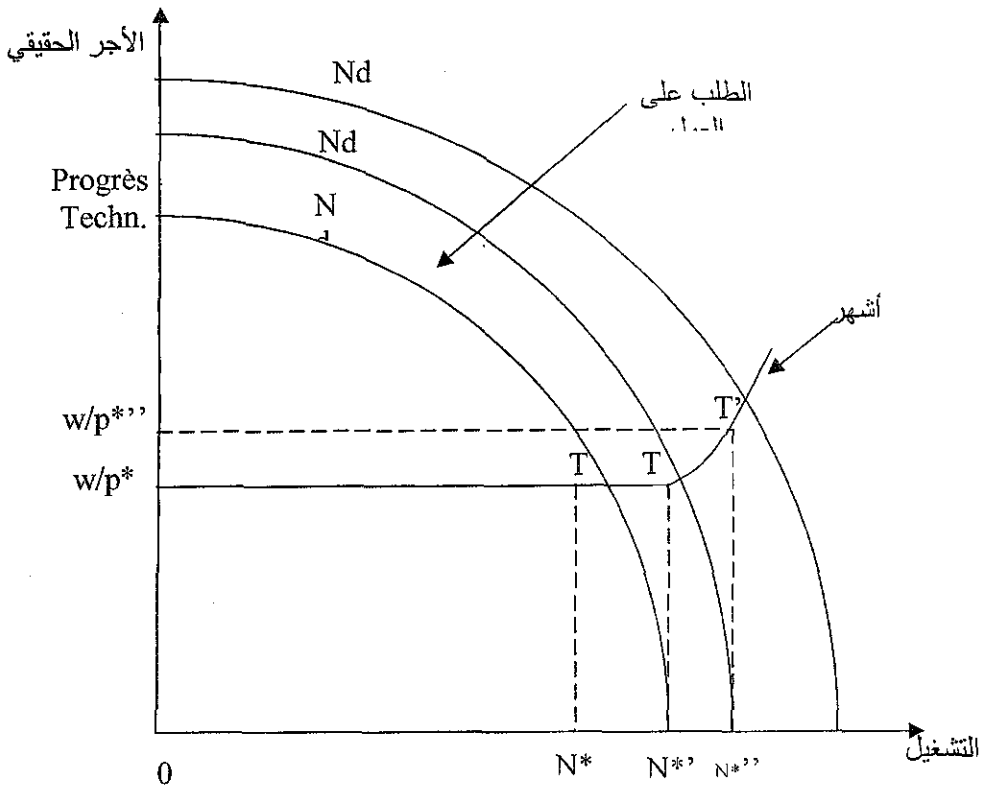

المصدر:"Phillipe Adair, Séminaire. Pauvreté, Démographie et marché du travail" Université de Tlemcen, p 36

و قد ركّـــزت الدّراســـات الجديدة على أهداف أبحاثها على النقائص التي عرفتها نماذج الجيل الأول، وفي هذا الصدد نزع الستار لتظهر للعيان نماذج أخرى نقطة بدايتها ازدواجية الاقتصاد، وأطلق عليها اسم نماذج الجيل الثاني Les dualistes أهمها نموذج (Todaro, 1969)،

(Tidrick, 1975)،(Harberger, 1971)، (Lopez,1970)،(Harris et Todaro, 1970) و(Mincer, 1976).

لقد اشتركت هذه النماذج في عدة خصائص هي:

- اقتصاد يعيش بقطاعين اثنين: قطاع حضري حديث وقطاع فلاحي تقليدي، أو قطاع محمي وقطاع غير محمي.
- وجود نـظامين للحصول على أجر وفـيه أجـر مفروض بالقطاع الحديث بمستوى أعلى من مستوى التوازن في السوق، وآخر بالقطاع الفلاحي يتوافق ومستوى التوازن في السوق.
- نزوح العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث بفعل الفرق في العوائد (الأجور).
- بطالة حادة ومستمرة في القطاع الحديث (الحضري).

على الرغم من النتائج الملموسة التي أظهرتها نماذج الجيل الثاني مقارنة بالجيل الأول نموذج لويس (Modèle de lewis). الاّ أن هذا لا يعني خلوها من نقائص خاصة في سوق العمل للدول النامية والتي تعكس تواجد مجموعة ثالثة من الأفراد تنشط في إطار غير محدود وغير معروف، إنها الفئة التي عرفت بعد تقدير كينيا 1972 بفئة الاقتصاد غير الرسمي.

و فيما يلي سوف نستعرض بالتفصيل لأحد النماذج الذي من شأنه إيجاد وتحديد مفاهيم ونماذج جديدة تحدد وتعرف الاقتصاد غير الرسمي. إنه نموذج Fields 1975 ، والذي ساهم في صياغة نماذج أخرى للاقتصاد غير الرسمي.

نمـــوذج Fields 1975:

هو أحد النماذج القاعدية الدارسة للاقتصاد غير الرسمي، ومن خلال هذا النموذج أبرز Fields الخصائص الأساسية للقطاع غير الرسمي وهي كما يلي :

- سهولة الالتحاق بالاقتصاد غير الرسمي حيث أن كل فرد يرغب في ممارسة أي نشاط داخل هذا القطاع يمكنه إيجاد منصب شغل يضمن له أجر.
- القدرة الفعلية في البحث والحصول على عمل مقابل عمل آخر، حيث أن للنشطين في الاقتصاد غير الرسمي فرص وحظوظ أكبر من أجل الحصول على منصب شغل داخل القطاع

الرسمي. من جهة أخرى، تتزايد فرص وإمكانية نجاح البطالين المصرح بهم في الحصول على عمل حيث يقضون طول وقتهم من أجل تحقيق ذلك.

- أجر العامل في الاقتصاد غير الرسمي الحضري أقل منه في القطاع الزراعي، هذا ما يشجع العامل على البحث عن عمل خاص في القطاع الرسمي.

نموذج Fields 1990:

من خلال بعض النتائج من النوع الأنثربولوجي التي خلص إليها Fields من خلال دراسته الكيفية التي قام بها في كوستاريكا و أندونيسيا، وردا على ما وجّه لهذا النموذج من انتقادات حتى انتقاداته الشخصية، استدرك Feilds من خلال نموذجه لعام 1990جميع النقائص والملاحظات التي عرفها من قبل.

فكرة الانطلاق هذه عصارة لبعض الدراسات الأنثربولوجية، أما عن النتائج التي توصل إليها نذكر ما يلي[39]:

- تعدد وتنوع النشاطات داخل الاقتصاد غير الرسمي.
- الرغبة والمشاركة في ممارسة نشاطات صعبة داخل الاقتصاد غير الرسمي.
- وجود علاقة تنحصر في سوق العمل بين القطاع الرسمي والاقتصاد غير الرسمي.

و تبعا لما ورد من تلك النتائج استنتج Fields ما يلي:

يشمل الاقتصاد غير الرسمي مجموعة نشاطات متنوعة وتختلف عن بعضها البعض، فنجد أعمال سهلة التحقيق كالبيع بالتجول وأخرى صعب الالتحاق بها وتحقيقها (تقني، حرفي مستقل،...الخ).

إن الفرضية التي أضافها وارتكز عليها Fields تعكس وتميز لنا حالة مجموعتين في الاقتصاد غير الرسمي:

الأولى، تتميز بدخول سهل، بينما الثانية صعب الانضمام إليها. وقد جاءت هذه الفرضية بغرض تكملة للنقائص التي عرفها نموذجه لسنة 1975، ويمكن تحديد حركية العمال ما بين القطاعات فيما يلي :

[39] Paul Bodson, "Politique d'appui au secteur informel dans les pays en Développement", Economica , 1975, P17.

- النزوح الريفي بهدف الانضمام مباشرة إلى سوق العمل.
- عائد أعلى في الاقتصاد غير الرسمي الصعب دخوله مقارنة بالدخل الناتج عن العمل في القطاع الرسمي.

من هنا يتضح لنا بأن **Fields**، خلص في نهاية أعماله إلى التمييز بين قطاعين داخل الاقتصاد غير الرسمي، وهما:

- سهل الممارسة وصعب الممارسة.

نظرا لانتشارها الواسع و الذي أصبح له تأثير مباشر و فعال على الاقتصاد الرسمي ظهرت عدة طرق الغرض منها محاولة تقدير مثل هده الأنشطة و فيما يلي أهم الطرق و الأساليب التي صوبت لهدف تقدير أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني:طرق و أساليب تقدير الاقتصاد غير الرسمي.

1. طرق تقدير الاقتصاد غير الرسمي :

موازاة مع الاقتصاد الرسمي يقوم الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات اجتماعية واقتصادية (اليد العامل، البطالة، التشغيل، الدخل،الفقر،...)، والحسابات الوطنية التي يسمح تقديره بتعديلها بالنظر إلى نوعية مصادر المعلومات الإحصائية المتاحة لدى الباحث، طبيعتها والفئة المراد دراستها. ظهرت لهذه العملية مقاربات عديدة صنفت إلى مجموعتين من الطرق المباشرة وغير المباشرة، و لكن كلاهما تقوم على أساس أنه إذا تم إخفاء جزء هام على مستوى الموارد فإنه يظهر حتما على مستوى الاستعمالات أو النفقات.

الطرق المباشرة : ترتكز على دراسة ميدانية لدى الأسر والمؤسسات وتضم :

أ. التحقيقات لدى الأسر. و هي تضم العمليات الإحصائية التالية :

- ✓ تحقيقات وإحصائيات حول اليد العاملة.
- ✓ تحقيقات عن الاستهلاك هدفها الأساسي هو تقدير حجم التشغيل. نجد في هذه العملية عيوب عدة والكبير فيها يتمثل في أن التعريف المعتمد للتشغيل يخص كل تحقيق وهذا تظهره صعوبة مقارنة النتائج.

ب. التحقيقات لدى المؤسسات: تشمل إنتاج السلع والخدمات، فهي تقدم إحصائيات مجملة حول التشغيل موزعا حسب قطاع النشاط.

ت. المراقبة الجبائية: المبتغى الأساسي لهذه العملية هو تقييم درجة الغش الجبائي. و تستعمل نتائج هذه التحقيقات لتعديل عوامل حساب الإنتاج وحساب الاستغلال كالإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة وفائض الاستغلال، ... .

" تستعمل وزارة المالية الجزائرية طريقتين اثنين رئيسيتين لتحديد حجم الغش الجبائي تتمثلان في:

- تتمثل في المقارنة بين المراقبة الجبائية التي تنجز كل سنة بالنسبة لإجمالي الرسوم المسجلة على أساس التصريحات الجبائية للأشخاص الطبيعيين والمؤسسات (تحديد نسبة الغش حسب طبيعة الضريبة والرسم).
- مطابقة حساب الغش مع نتائج المحاسبة الوطنية والتي تتمثل في تصحيح حسابات الأمة انطلاقا من الحصيلة الجبائية للمؤسسات. وتبدوا هذه المقارنة أكثر ملائمة لكنها تتوقف على وجود معطيات موثوقة وأدوات تحليل ناجعة"[40].

الطرق غير المباشرة: تقوم على مبدأ ملاحظة الفوارق ما بين الموارد والاستعمالات، أما عن الطرق الأكثر شيوعا نذكر:

أ . تحليل الفوارق بين المداخيل المستعملة و المداخيل المنتجة:

- على المستوى الجزئي مقارنة دخل الأسر بنفقاتها.
- على المستوى الكلي مقارنة الناتج الإجمالي بالنفقات و المداخيل.

ب.سوق العمل :

يهدف إلى مقارنة معطيات حول التشغيل والتي مصدرها تقويم المخزون الإجمالي للتشغيل، أيضا تقويم التشغيل غير الرسمي المطابق لنشاطات هذا الاقتصاد.

إن الفرق بين المصدرين السابقين وخاصة إذا تعلق الأمر بمناصب الشغل يسمح بتقدير الناتج الوطني الخام.

[40] محمد كنفوش، "الاقتصاد الخفي و اثاره على التنمية في الجزائر"، جامعة البليدة،سنة2006، ص 10.

ت. المصادر الجبائية:

ترتكز في معلوماتها على مراقبة الانسجام الذي تقوم به المصالح الجبائية على حساب المؤسسات.

ومن محاسن هذه التحقيقات نجد:

- تستعمل كأساس حساب لتحسين التقويم الكامل للناتج الداخلي الخام.

من جهة أخرى مساوئها تكمن في :

- هذه المنهجية مقيدة لأنها لا تطبق إلا على المؤسسات ذات المحاسبة الكاملة.
- على مستوى الاستعمالات أو النفقات.

تكمن مصادر التقويم في الاقتصاد الجزائري في:

- ✓ المعطيات التي تقدمها وزارة الفلاحة.
- ✓ معطيات مصالح الجمارك: وهي إحصائيات تتعلق بالتجارة الخارجية، الصادرات والواردات بالنظر إلى المنتج وإلى البلد.
- ✓ معطيات مصالح الضرائب: هذه المعلـــومات تنزع الستار على رقم الأعمـــال -المصرح به والمعدل- وعن الضرائب غير المباشرة وعدد الوحدات حسب نوع النشاط.
- ✓ المحاسبة العمومية :

هذه المعلومات تقدمها الخزينة العمومية ويتمثل في :

- معطيات تخص نفقات ميزانية التسيير ونفقات ميزانية التجهيز.
- معطيات عن الميزانيات الملحقة، البريد والمواصلات، الحسابات الإدارية، البلديات، وحسابات صندوق الضمان الاجتماعي.
- معطيات وبيانات عن الاقتصاد غير الرسمي لأسباب اقتصادية -التهرب الجبائي، الغش الجبائي، والتهرب من دفع الاشتراكات الاجتماعية-.

2. *أساليب تقدير الاقتصاد غير الرسمي :*

من بين المناهج والطرق المستعملة في تقدير الاقتصاد غير الرسمي نجد ثلاثة نوجزها كالتالي :

1. البيانات الناتجة عن المعلومات الصحفية:

ما يميز نتائج المعلومات الصحفية أنها غير قابلة للتحليل الكمي، بل تكتفي في ذلك بوصفها لطبيعة ومدى تكرار عناصر الظاهرة محل الدراسة، مما يسهل تفسير بعض الإشكاليات المبهمة خاصة تلك التي لها علاقة بعناصر مكونات الاقتصاد غير الرسمي.

2. البيانات المستمدة من المشاهدات والوقائع على المستوى الجزئي:

مصدر هذه البيانات هو البحوث، الاستقصاءات، المسوح الشخصية، القرارات الضريبية، سجلات البطالة، والسجلات التجارية،...الخ.

من محاسن هذا النوع من البيانات نذكر:

- ✓ إلقاء الضوء على بعض النواحي التوزيعية التي تكتسب أهمية خاصة على مستوى الإدارات الضريبية كمجال الإخضاع الضريبي.
- ✓ تمنح مؤشرات أولية عن حجم بعض الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

و من بين عيوبها ما يلي:

- ✓ لا تستطيع تتبع مراحل نمو الاقتصاد غير الرسمي وآثارها على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني، هذا ما يؤدي بالباحث إلى أن تجنب ذكر البيانات في دراسة، وكشف أسباب، ونتائج ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.
- ✓ اعتماده كثيرا على الاستقصاءات التي قد تتأثر المعلومات المستمدة منها بالأساليب المستخدمة في الأسئلة، و التحيزات الشخصية لمتلقي الأسئلة، كما أن المعلومات المستمدة من السجلات الخاصة بالأفراد والشركة قد تشوه في كثير من الأحيان عمدا، بهدف التهرب من الضرائب وتجنب اللوائح الحكومية"[41].

[41] عاطف وليم اندراوس ، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

3- البيانات المستمدة من المصادر الاقتصادية على المستوى الكلي:

4- - من خصوصيات مصادر البيانات المنشورة للأغراض الاقتصادية على المستوى الكلي، نجد انفصالها بصورة مباشرة عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وهذا لا يمنع من استعمالها في منح مؤشرات جيدة عن حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومن مميزات هذه البيانات:

- خلوها من التحيزات التي ترتبط بأسلوب الاستقصاءات.

- علاوة على بعض الافتراضات تساعد البيانات التجميعية على تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وعليه ترتكز مصداقية كل التقديرات على مدى واقعية تلك الافتراضات، وعلى قوة وشفافية هذه التقديرات في تفسير الانحرافات الاقتصادية على المستوى الكلي.

المطلب الثالث: الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي.

1. تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي:

نظرا لاستفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و انتشارها عبر كامل دول العالم و في مختلف قطاعـــاتها الحضرية و الريفية، أصبح لحياتها تأثير مباشر على حجم الاقتصاد الرسمي.و الذي يمكن أن يؤثر على:

- المؤشرات النقدية: ترتكز المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي على النقود و منه تطور الأنشطة غير الرسمية يبعث إلى الزيادة في الطلب على النقود .

- معدلات المشاركة في سوق العمل و ساعات العمل: تزايد عدد العمال أو ساعات العمل في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى تدني معدلات المشاركة في الاقتصاد الرسمي.

- إحصاءات الناتج: كما تطرقنا إليه في العنصر السابق، انتشار و نمو الاقتصاد غير الرسمي بفعل سهولة الانضمام إليه تشجع الخروج من الاقتصاد الرسمي، منقصين بذلك من معدل نمو هدا الاقتصاد الذي تعتمد عليه الحكومة أساسا في سن استراتيجياتها التنموية.

2. تأثير الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي.

يصعب على جميع الدراسات النظرية و التجريبية وضع شرح نموذجي لمدى تأثير حجم الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي. و لكن دراسات أخرى أثبتت أن:

- الاقتصاد غير الرسمي يكبح نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- انكماش فجوة الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية.
- الزيادة في معدل النمو الاقتصادي الكلي بسبب الإنفاق العام خاصة على البنية التحتية والخدمات التي تعزز التوسع في الإنتاج.

"و الفكر المعاكس هو أن الاقتصاد غير الرسمي يتفوق على القطاع الرسمي في كفاءته وقدرته على المنافسة. وبالتالي فإن أي زياد في الاقتصاد غير الرسمي سوف تؤدي إلى تنشيط النمو الاقتصادي. ومن المؤكد أن الدراسات التجريبية قد أظهرت أن ما لا يقل عن ثلثي الدخل المكتسب في الاقتصاد غير الرسمي يتم إنفاقه بسرعة في الاقتصاد الرسمي."[42]

3. تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الخدمات العامة:

إن معاملات الاقتصاد غير الرسمي تحث إيرادات الدولة على العيش في مرحلتها الجنينية، كابحـــة بذلك لقدرة الحكومات على توفير السلع والخدمات. وبالتالي تشجيع الحكومة على رفع المعدلات الضريبية على الأفراد والشركات. هذان الأخيران وبفعل هذه الزيادة يتحفزان إلى الانتقال والعمل في الاقتصاد غير الرسمي، مما يؤدي إلى ديمومة واتساع هذه الحلقة.

4.تأثير الاقتصاد غير الرسمي على التحولات الاجتماعية.

"تخلق إعانات البطالة السخية حافزا سلبيا قويا يثني المنتفعين بها عن الاشتغال في الاقتصاد الرسمي. فقد تؤدي هذه التحويلات إلى زيادة دخلهم الكلي بدرجة ملحوظة ولا تحول دون علمهم بالأنشطة الخفية"[43].

5. العلاقة بين الدولة والمؤسسات غير الرسمية.

خلال السنوات الأخيرة أقرت معظم الدول السائرة في طريق النمو سياسات جديدة من شأنها مساعدة المؤسسات النشطة في الاقتصاد غير الرسمي. غير أن هذا المسعى الهادف إلى تحسين

---

[42] فريدريك شنايدر و دومينيك انستي، مرجع سبق ذكره، ص 10.
[43] المرجع السابق، ص 11.

وضعية المؤسسات غير الرسمية لم يصل مبتغاه المنحصر في التغير الفعلي والحقيقي للمسار غير الرسمي إلى آخر رسمي.

ففي إفريقيا جل الدول تعتقد بأن مفتاح تطور الاقتصاد موجود في القطاع الرسمي، حيث تستورد نماذج ضانة أنها الأحسن بغيت تطبيقها على الواقع الاقتصادي المحلي، ولكن هذه النماذج التنموية المتطـــورة تمنح كبريات المؤسسات التطور وتوقعاتها للازدهار المتـــواصل وعدم إمكانية استقرارها داخل البيئة المستقبلية والتي تحاول من خلالها المؤسسات الكبرى تمديد الفترات.

لقد أصبح لزاما على الدول الإفريقية التوقف عند جميع أشكال التوصيات والتي تحـــد من خلق منـــاخ مقبـــول لنشأة روح المؤسسة l'Esprit de l'Entreprise، والتي يكون لها أكبر نسبة احتمال للتأقلم معه محليا. إنّـــه الاقتصاد غير الرسمي.

خلاصـــــة:

إذا كان اختلاف الاقتصاديين في تحديد مفهوم النشاط الاقتصادي باختلاف مذاهبهم الاقتصادية، فإننا اليوم أمام ظاهرة اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهومها و دلك حسب مظاهرها المتنوعة. هذه الظاهرة لا تعتبر بالحديثة و إنما طرحها هو الذي يعتبر حديثا، و خاصة مع رسمية الطرح من طرف الهيئات و المؤسسات الدولية.

لذا فان دراسة كل أشكال الاقتصاد غير الرسمي تستلزم إمكانيات مادية و بشرية تمكنه من رؤية أكثر وضوحا.

لقد حاولنا من خلال هدا الفصل عرض بعض أشكال الاقتصاد غير الرسمي، أســـباب نشأتـــه و انتشاره. هده الظاهرة توسعت في جميع دول العالم، فعلاوة على الدول المتقدمة وصل الاقتصاد غير الرسمي إلى الدول النامية و الجزائر عينة منها.

الفصل الثاني:

الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

الفصل الثاني: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

تمهيد.

المبحث الأول: تعاريف الاقتصاد غير الرسمي، التشغيل و مؤشرات سوق العمل

المطلب الأول: الاقتصاد غير الرسمي في الأدبيات الاقتصادية

المطلب الثاني: تعريف البطالة، و التشغيل غير الرسمي

المطلب الثالث: مؤشرات سوق العمل

المبحث الثاني: تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و عوامل انتشاره

المطلب الأول: تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

المطلب الثاني: عوامل انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

المبحث الثالث: نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر على سوق العمل و خصائصه

المطلب الأول: نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر على سوق العمل

المطلب الثاني:خصائص سوق العمل في الجزائر

المبحث الرابع: سوق العمل و أثره الاقتصاد غير الرسمي على التنمية الجزائرية

المطلب الأول: سوق العمل غير الرسمي في الجزائر

المطلب الثاني: أثر الاقتصاد غير الرسمي على مسيرة التنمية الجزائرية

خلاصة.

تمهيـــــــد

كغيرها من الدّول النـــامية، تعاني الجـــزائر من ضعف و سوء تطبيق للإجـــراءات و القوانين، و انتشار البيروقراطية و تفشي ظاهرتي الرشوة و المحسوبية، افرزا خلـــل في ممارسة المهام المنوط بكل إدارة.

فنظرا لاستفحـــال هذه الظواهر و طغيها على الاقتصاد الرسمي الجزائري، فكرت الـــدولة الجـــزائرية في إقامة إصلاحات اقتصـــادية هدفها التخلي عن نظام التسيير المخطط و المركزي و التسيير البيروقراطي المبني على اقتصاد ريعي و التوجه نحو اقتصاد السوق.

ففي فصـــلنا هـــذا سنحاول تسليط الضوء على ظـــاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، و ذلك من خـــلال تعريفه، مظاهره في الاقتصاد الجزائري، أسبـــاب انتشـــاره و نموه، و مراحل تطوره.

المبحث الأول: تعار يف الاقتصاد غير الرسمي، التشغيل، و مؤشرات سوق العمل.

إنّ انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مختلف دول العالم جعل من الهيئات الرسمية و الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم، يحاولون ضبط تعريف لهذا الاقتصاد. كما ساهموا في تحديد تعار يف البطالة، و التشغيل غير الرسمي.

هذه العناصر نحاول تحقيقها في المطالب الآتية:

المطلب الأول : الاقتصاد غير الرسمي في الأدبيات الاقتصادية.

المطلب الثاني : تعريف البطالة، و التشغيل غير الرسمي.

المطلب الثالث: مؤشرات سوق العمل.

المطلب الأول: الاقتصاد غير الرسمي في الأدبيات الاقتصادية.

نظرا لمدى أهمية الاقتصاد غير الرسمي، طبيعته ومركباته المتنوعة و المتعددة بتعدد و اختلاف المناطق والجهات والدول، اختلفت الآراء والأفكار وتباينت المقاربات و الأطروحات، واشتد الجدل فتباعدت وتقاربت التحاليل التطبيقية والتجريبية، لذا وجد للاقتصاد غير الرسمي عدة تعار يف، أغلبها يتبع وجهة نظر المحللين أو بالأحرى الفرضيات التي يتبعها الدّارسون لهذا القطاع، من خلال هذا الإيجاز سنقوم باقتباس بعض التعاريف، نذكر من بينها:

أ . **من منظور المحاسب الوطنية :**

نظرا لأهمية الثروة المالية التي يجمعها النشطون في الاقتصاد غير الرسمي إرتئى بعض الاقتصاديون إلى ضرورة إدماج هذا الاقتصاد في المحاسبة الوطنية ولو بصفة هامشية، و هذا نتيجة لما له من أهمية فعّالة أثناء إعداد الحكومات والاقتصاديين لسياساتهم الاقتصادية.

فالأستاذ Rafel de Grazia[1] يرى أنّ هناك اتجاهان فكريان لتعريف الاقتصاد غير الرسمي :

النظرة الأولى : الاقتصاد غير الرسمي أو ما يسميه بالاقتصاد الآخر يجمع كل النشاطات الاقتصادية السلعية وغير السلعية غير المحسوبة عادة في الإحصائيات الرسمية والمحاسبة الوطنية.

[1] Xavier Greffe et Edith Archambault , "Les économies non officielles", , Edition la découverte ,1984,p 23.

النظرة الثانية : أصحاب هذه النظرة يسمون هذا الاقتصاد بالآخر وهو يضم النشاطات الحرفية، الصناعية، التجارية التي يقوم بها أشخاص معزولون أو من طرف مجموعات من العمال تعمل بصفة كلية أو جزئية في الأسود، وتعتبر وجهة النظر هذه أحد الدّعائم بل وحتى إحدى الركائز التي اعتمدنا عليها في مذكرتنا.

ب. تعريف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

يعرف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي النشاط غير الرسمي على أنّه "عمليات إنتاج وتبادل السلع والخدمات التي لا تخضع كليا أو جزئيا للقوانين التجارية، الجبائية والاجتماعية والتي لا تظهر كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات "[2].

ت. تعريف الأستاذ هني احمد:

" هو ذلك الاقتصاد المنحصر على جملة الأنشطة الّتي لا تراقبها الدولة، أو أنها تتعمّد غضّ البصر عنها".[3]

المطلب الثاني: تعريف البطالة، و التشغيل غير الرسمي.

أ .تعريف البطالة.

من بين المفاهيم التي عرفتها البطالة نذكر :

1- "البطالة ظاهرة تبدأ باختلال التوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج على الرغم من رغبته وقدرته على القيام بذلك العمل"[4].

2- وحسب المكتب الدولي للعمل (B.I.T)، يعتبر الشخص بطّالا إذا استوفى ما يلي[5]:

- ليست له أي وظيفة أو عمل يقوم به.
- أنّه بصدد البحث عن عمل.
- أنّه مؤهل للعمل.

3- البطالة ظاهرة سوسيو اقتصادية تخص فئة ما فوق 16 سنة وهي بصدد البحث عن العمل دون جدوى .... كما أن هذه الفئة قادرة على العمل إلاّ أنّ الفرص لا تتاح لهم"، و يقصد بالفئة العاطلة

---

[2] C.N.E.S, " Le Secteur Informel : Enjeux et défis ", 2004, p13.

[3] Henni. A, " Essai sur l'économie Parallèle. Cas de l'Algérie", Ed ENAG Alger, 1990, p42.

[4] محمد الحضاونة – عبد السلام النعيمات- عبيد الروضان، " الفقر والبطالة في الأردن،" ، الجمعية العلمية الملكية ، 1998 ،ص 31-33.

[5] Bureau International du Travail,"Rapport sur le travail dans le monde", 2000, p43.

عن العمل تلك المنحصرة ما بين [16-64] سنة عدا المنشغلين في الخدمة العسكرية، الدراسة، المعوقين، ....

ب. تعريف التشغيل غير الرسمي

يندرج التشغيل غير الرسمي ضمن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي الذي عرف عدة تعار يف سبق ذكرها في الفصل الأول، وحسب بعض الاقتصاديين، يعتبر التشغيل غير الرسمي المكمل للقطاع الإنتاجي الحديث والذي انضم اليوم إلى الوحدات الإنتاجية المتنوعة، و هذا انطلاقا من المؤسسات الصغيرة للصناعات التقليدية و الحرفية وهو في امتداد متواصل حيث وصل إلى الخياطين و الخياطات في المنـــازل أو التجار المتجولين.

وحسب البنك العالمي فإنّ التشغيل غير الرسمي يتحدد انطلاقا من ثلاثة معايير نوجزها فيما يلي:

- عدم التصريح و التسجيل لدى مصالح الضرائب بالنّسبة للعمال الخواص.
- عدم الانضمام إلى صندوق الضمان الاجتماعي بالنّسبة للأجراء والمتربصين و المساعدات العائلية.
- حجم المؤسسة.

وكما سبق إليه التعريف فان الأستاذ "هني" يعرّف النّشاط غير الرسمي في الجزائر على أنّه مجموعة أنشطة التي لا تراها الدولة أو أنها لا تستطيع ملاحظتها... .

المطلب الثالث: مؤشرات سوق العمل.

الفئة الإجمالية La population totale: تمثل مجموع الأشخاص الأحياء خلال فترة زمنية معينة.

الفئة ذات سن العمل: la population en âge de travail فحسب تصنيف المكتب الدولي للعمل تمثل مجموع الأشخاص الذين يتراوح سنهم ما بين (16-64) سنة، وحسب ذات التصنيف الدولي فمن المفروض أن يكون التدريس إجباريا حتى سنة 16 سنة بحيث أن ممارسة النشاط تتوقف مع بداية سنّ التقاعد أي في حدود 65 سنة، إلاّ أنّ هناك بعض الاستثناءات كتلك الموجودة في بعض دول العـــالم و التي تتمثل في انقطـــاع الأطفال عن مزاولة الدّراسة في سنّ مبكر أو بعض الأميين، و يتعلّق الأمر ببعض فئات الإناث، وغير الأجراء النشطين، الذّين يزيد متوسط عمرهم عن 65 عاما، وهو ذات الأمر الذي يتسبب في عدم دقة المعطيات و المعلومات المتحصل عليها.

الفئة النشطة la population active : تشمل جميع الأشخاص المتراوح سنهم ما بين(16-64) سنة حسب (B.I.T)، والذين يمارسون نشاط (الفئة الشغيلة)، أو أن يعيش في بطالة (الفئة العاطلة).

معدل النشاط le taux d'activité : يمثل نسبة الأشخاص في سن العمل، وهو يساوي الأشخاص النشطين / الأشخاص في سن العمل، ومعدل الشغل متناقص حسب أقسام السن 5 سنوات (quinquennales) وحسب الجنس.

معدل الشغل le taux d'emploi : يمثل نسبة الأشخاص المشغولين على الأشخاص النشطين.

معدل الشغل = الأشخاص المشغولون/ الأشخاص النشطين.

معدل البطالة يمثل نسبة الأشخاص غير المشغولون على الأشخاص النشطين، و هو متناقص حسب السن والجنس.

حسب المكتب الدولي للعمل يمكن قياس البطالة عن طريق التحقيق – أو دراسة ميدانية– لوقت العمل، التي تجرى على العائلات.

البطالة لا تختلط والإحصائيات الإدارية للمسجلين في طلبات العمل المصرح بها من طرف الأشخاص عند ديوان إحصائيات اليد العاملة مثل الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر.

مجموع الأشخاص[6]

الشكل النموذجي رقم 03 يشير إلى مجموعة الأشخاص

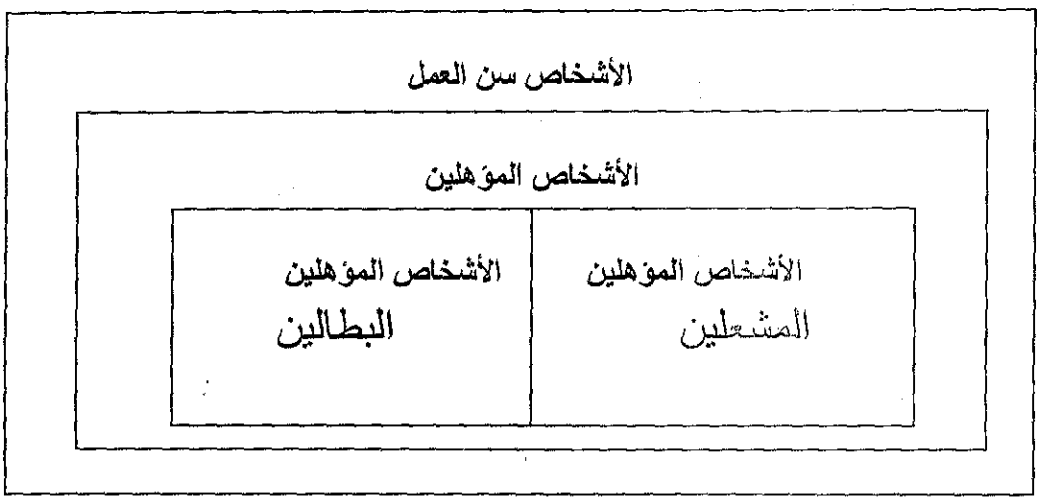

المصدر: Philippe Adair , Séminaire. Pauvreté. Démographie et marché du travail, Université de Tlemcen, 27-30/11/2004.

[6] Philippe Adair," Séminaire, Pauvreté, Démographie, et marché du travail", Université de Tlemcen, 27-30/11/2004.

المبحث الثاني: تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

في الجـــزائر، نجد أنّ هذا الاقتصاد أخد يتوسع و بصفة متسارعة، خاصة بعد تطبيق برنـــامج التعديل الهيكلي، و ما أقرّه من نتائج على سوق العمل. هذه الشريحة التي أفرزهـــا تحقيق هذه السياسة. و عن العوامل التي ساعدت على انتشار الاقتصاد غير الرسمي و بروزه في الجزائر. نوجز فيما يلي:

المطلب الأول: تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

المطلب الثاني: عوامل انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

المطلب الأول: تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

عرف هذا الاقتصاد3 مراحل نوجزها فيما يلي :

المرحلة الأولى: 1962-1989.

بفضل الاستثمارات الضخمة التي عرفتها الجـــزائر خلال هذه الحقبة عرف سوق العمل ازدهارا في مجال توفير مناصب الشغل، هذه الموجة ساعدت الاقتصاد الجزائري على امتصاص شبح البطالة والذي وصل معدله إلى 33 % نسبة 1966 بعدما كان 14 % في 1958.

مـــا سمح و ساعد على ظهور الاقتصاد غير الرسمي في أشكـــاله المختلفة، خـــاصة في فتـــرة الثمانينات، نجد الطلب المتنامي على السلع الاستهلاكية والذي عجزت السوق على تلبيته.

وعن الاتساع الملحوظ للسوق غير الرسمي للعملات الصعبة، فسببه يعود إلى ضعف العـــرض وإلى أسعار المنتجات والخدمات المستوردة و/أو التي تسوقها المؤسسات العمومية التي تمارس الاحتكار باسم الدولة.

من جهـــة أخرى نجد أن ادخار المهاجرين للعمـــلات الأجنبية يمـــول جزءا معتبرا من هذه الواردات، والتي حولت شبكات غير رسمية إلى عملة وطنية بأرباح جد هـــامة. هذه الوضعية انتشرت لتحتك وتؤثر بشكل خطير على الاقتصاد والمجتمع.

نجد أيضا أن الاقتصاد غير الرسمي و بفعل انتشاره الملحوظ في أوساط البيئة الجزائرية مس مـــجال العقار، و برز ذلك نتيجة للتنازلات عن أملاك الدولة بسبب غياب ونقص التسيير العقلاني، خاصة في السنوات الأخيرة أين عرف قطاع العقار انكماشا.

عموما من الأسباب الرئيسية لظهور النشاطات غير الرسمية والتي تفاقمت في بعض السنوات نذكر:

- ✓ انخفاض عرض السلع والخدمات (الإنتاج الوطني والواردات).
- ✓ غياب التنظيم وانتشار الفوضى في القطاعات العمومية للتوزيع.
- ✓ تفاقم نسبة البطالة.

كان اتجاه هذه النشاطات صوب تجارة المضاربة والخدمات، النشاطات الإنتاجية، وذلك عن طريق تكوين وخلق وحدات حرفية، وشبه صناعية ذات طابع عائلي، سمح بإنشائها الميثاق الوطني لسنة 1976.

انطلاقا من المعيار القانوني يمكن تصور التشغيل غير الرسمي، حيث العمال غير المصرح بهم، الأشخاص الذين لم يبلغوا السّن القانونية للعمل والأشخاص الذين يعملون في منازلهم والنساء اللواتي يمارسن نشاطات جزئية، علاوة على المساعدين العائليين، المعوزين، الأشخاص الذين تجاوزوا سن التقاعد.

في 1978، وبموجب إصدار القانون الأساسي العام للعامل بغية تنظيم عمل النساء والقصر، تقلص السن القانوني للعمل من 18 إلى 16 سنة.

المرحلة الثانية 1990 – 1997 :

خلال هذه المرحلة، شهد الاقتصاد الجزائري أزمات مالية واضطرابات سياسية واقتصادية، و أيضا تطبيق برامج الاستقرار مع صندوق النقد الدولي في 1989، 1991، 1994، والتي أدت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية في سنة 1994، محاولة من الدولة الجزائرية القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية. ثم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، و الذي بدوره أدى إلى إقامة تنظيم جديد للاقتصاد الجزائري ذو صبغة ليبرالية، وهذا عن طريق سن آليات تشريعية وتنظيمية تسمح بالانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق. وعليه يجب الاتفاق على ما يلي :

- ✓ إعادة تنظيم القطاع المنتج العمومي (الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الفلاحة) وتقليص كبير للاستثمارات أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي.
- ✓ ارتفاع عدد مؤسسات القطاع الخاص.
- ✓ تقلص سوق التشغيل وغياب التنظيم في سوق العمل.
- ✓ دخول الشباب والبطالين في "الطرابندو" والبازار والطرق الملتوية.
- ✓ إقامة جهاز تشغيل الشباب منذ 1988[7] و توسيعه بصفة غير محكمة وغير مراقبة وغير متابعة.
- ✓ زيادة ملحوظة لعدد النساء المشتغلات جزئيا (FPO) وفي الأعمال المترلية (TD)،[8] التي لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم والمعايير.
- ✓ انتشار عمل الأطفال في المدن الصغيرة والقرى والمراكز الحضرية الكبرى، نتيجة لافتقار الأسر.
- ✓ التشغيل غير المستقر للأشخاص المسنين والعمال الدائمين و/أو المسرحين من طرف القطاعات المنظمة العمومية والخاصة إثر تقليص العمال والتقاعد المسبق والذهاب الإرادي، لأسباب اقتصادية.
- ✓ الإيديولوجية الرجعية التي تتبنى حرية التجارة خارج القانون ومنع الضريبة الجبائية والجمركية.
- ✓ الحالة الأمنية للبلاد التي ساعدت على انتشار الاقتصاد غير الرسمي.

وخلال هذه الفترة عرفت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية تطورا سلبيا فكان ما يلي:

- ✓ نموًا سلبيًّا للناتج الداخلي الخام خلال الفترة بالقيمة الحقيقية ممّا أدّى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي قدره (- 15.7 **%**).
- ✓ إجمالي رصيد الخزينة سلبي باستمرار،و هذا باستثناء سنتي 1990 و1991.
- ✓ ارتفاع كبير للتضخم، الناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيم الدينار (**معدل 23 %** سنويا بين سنوات 1987 و1994).
- ✓ تزايد نسبة البطالة خصوصا بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي العمومي نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات و تباطؤ النشاط الاقتصادي، إذ انتقل معدل البطالة من أكثر من 15 % في سنة 1986 إلى حوالي 25 % في سنة 1994. ليبلغ نسبة 28 % في سنة 1995.
- ✓ انخفاض قوي للنفقات الاجتماعية للدولة مقارنة بالسنوات السابقة.

---

[7] دورة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول أجهزة التشغيل، الدورة العشرون، جوان 2002، ص 72.

[8] F.P.O : Femmes partiellement occupées.
T.D : Travaux domiciliant.

✓ وضعية أمنية للبلاد جد معرقلة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

✓ وأدى هذا السّياق إلى تدهور ظروف معيشة السّكان. و بالموازاة مع ذلك، تطور الاقتصاد غير الرسمي، وهو ملجأ هؤلاء السكان.

المرحلة الثالثة: 1998- 2005.

استقرار الاقتصاد الكلي باسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية إذ تم تحقيق هذه التوازنات بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار والنمو الكبير لحجم الصادرات من المحروقات.

✓ معدل نمو اقتصادي سنوي يفوق نسبة النمو الديمغرافي — تزايد الناتج الداخلي الخام بنسبة 3.1 % بين 1995 و 2000.

✓ استقرار نسبة البطالة في حدود 29 % ومالت هذه النسبة إلى الانخفاض في نهاية الفترة لتصل إلى 24 % في سنة 2003. وهذا يعد جزئيا نتيجة لأثر تزايد ميزانية الاستثمار لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وللمخطط الوطني للتنمية الريفية و الفلاحية، ولبرامج تشغيل الشباب لا سيما ابتداءا من سنة 2002.

✓ تحكم في التضخم الذي انتقل من 6.3 % بين 1995 و2000 إلى 2.6 % من 1999 إلى 2003.

المطلب الثاني: عوامل انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .

أساس ظهور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تدور حول محور النظام المتبنى من قبل الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال، إنه النظام الاشتراكي المتميز بمركزية القرارات، التخطيط المركزي، ... .

أيضا ما تسبب في استفحال هذه المعضلة هو التّراكم والتّزايد المتنامي لمعدلات البطالة إذ ظهر كضرورة لتفسير انطباعات العمال المؤهلين عن الوضعية المعيشية التي آلت إليها المجتمعات الجزائرية.

من جهة أخرى نجد تكاثف مسببات أخرى تشرح لنا تزايد معدلات البطالة ومنها نذكر:

1- **الفئة غير المتمدرسة و المتسربون من المدارس :** تشمل فئة المتسربين من المدارس :

✓ فئة الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس.

✓ فئة الأطفال الذين غادروا المدرسة بصفة إرادية.

✓ المطرودين بسبب الفشل في الانتقال من طور إلى آخر.

الفئة غير المدمجة في المنظومة التربوية :

"بلغ العدد الإجمالي 1931110 شابا سنة 2001 تتراوح أعمارهم بين 6 و18 سنة بما يعادل 20.3 %، وتمثل شريحة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 16 و18 سنة وحدها 71.5 %"[9].

هذه الفئة من الشباب الذين خرجوا من المنظومة التربوية، دعموا وزودوا جزءا معتبرا من سوق العمل غير الرسمي.

ومن أجل تسريح أقل للتّلاميذ خاصّة في السّن المبكر، وقصد تحسين قدرات المنظومة التربوية على الاحتفاظ بنسبة أكبر من التلاميذ، بذلت السلطات العمومية كل قواها من أجل إتاحة فرص التمدرس منقصة بذلك من المؤشرات السابقة الذكر.

الجدول رقم 02 : التوزيع حسب العمر للأعداد التي تتراوح أعمارها بين 6 و 18 سنة ولعدد المتمدرسين ولعدد غير المتمدرسين في سنة 2001.

فئات الأعمال	العدد الإجمالي (أ)	عدد المتمدرسين (ب)	عدد غير المتمدرسين أ-ب- ج	البنية (%)	النسبة (%) ج/(أ)
6-15 سنة	7246760	6696250	550510	28.5	7.6
16-17 سنة	1536640	704280	832360	43.1	54.2
18 سنة	728830	180600	548230	28.4	75.2
المجموع الفرعي **16-18**	2265470	884880	1380590	71.5	60.9
المجموع	9512230	7581120	1931110	100.00	20.3

المصـــدر : المجلـــس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،" **الاقتصاد غير الرسمي حقائق وأوهام**"، جوان 2004،ص 21 .

التسربات المدرسية :

من مميزات المنظومة التربوية، في ضعف مرد وديتها الداخلية التي يعكسها العدد الهائل من المتسربين وهو ما توضحه النّسب العالية للامتحانات وإعادة السنة والطرد.

وعلى الرّغم من أن النّسب بدأت في الانخفاض إلاّ أنّ التّسربات المدرسية وعلى اختلاف أطوارها تبقى مرتفعة، وفي هذا الصدد عرفت نتائج بعض الشهادات تطورا وهي:

[9] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،" الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق"، جوان 2004، ص 76 -81.

البكالوريا: 24 % سنة 1998، 32.9 % في 2002.

شهادة التعليم المتوسط: 41.5 % سنة 1998، 37.7 % في 2002.

وتقلص عدد المتسرّبين من المدارس المسجلين ليصل 426630 تلميذا في 2001 بعدما كان 532000 تلميذا في 1988.

وكان توزيعهم حسب الأطوار في سنة 2001 على النحو التالي:

الطور الأساسي: ويبلغ معدل سنهم 15 سنة.

الطور الثانوي : 124280 تلميذا منهم 16.3 % تسرّبوا من السنة التاسعة أساسي وتتراوح أعمارهم بين 18 و20 سنة.

إنّ المطرودين من المدرسة والذين يعادل سنهم 15سنة أو يتجاوزه يمثلون نسبة 55.8 % من إجمالي المتسربين، ومبدئيا يتوجه هؤلاء المتسربون نحو منظومة التكوين المهني، وعلى الرّغم من قدرات الاستقبال المتطورة نسبيا لهذه المنظومة، فإنه لا يمكنها أن تستوعب إلاّ 202000 تلميذ، وهي القدرات البيداغوجية المتوفرة في قطاع التكوين العمومي والخاص.

وعمليا، فإنّ طلبات التكوين الحقيقية ضعيفة وتبلغ 199000 تلميذ لا تنهي نسبة 15 % منهم تقريبا طورهم التهميني.

وما هو واقعي، هو عدم اهتمام الشباب باكتساب الحرف و مهارات الصناعات التقليدية و الحرفية مما يدعوا إلى طرح التساؤلات التالية:

- هل سبب هذا النقص هو نقص الإعلام و التحسيس ؟ أم إلى نوعية التكوين المقدّم ؟
- هل يرجع هذا إلى الصعوبات المادية التي يعيشها التلاميذ وأسرهم، والتي تفرض عليهم التوجيه نحو نشاطات الاقتصاد غير الرسمي حتى وإن كانت تقدم لهم أجورا ضعيفة ؟

وعن التلاميذ الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة، وبالموازاة مع غياب مستقبلهم بسبب حرمانهم من الالتحاق بالتكوين و التمهين بسبب عدم توفر شروط مستوى التعليم القاعدي، إنّه موقف صعب أمام وضعية حرجة، تجعلهم مهيئون للجنوح وفي أحسن الحالات إلى الاقتصاد غير الرسمي، باعتبارهم يد عاملة سهلة الاستغلال والتسخير من طرف أرباب العمل في هذا القطاع.

2- خريجي التكوين المهني والتعليم العالي:

خلال السنوات الأخيرة، تجاوز حاملوا الشهادات 200000 شخص، و أمام هذا العدد المعتبر من الإطارات الذين أجبروا للعيش في وضع ازداد تفاقما جرّاء غياب العلاقة ما بين المنظومة الوطنية للتكوين والسوق التي تشهد تحولات كمية ونوعية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الجارية.

فبخصوص المشغلين والحـــاملين للشهادات، لقد وصلت نسبة إدماجهم في سوق العمل حوالي 15%، ليبقى أكثر من 160000 إطار بطال يواجه صعوبات ومشاكل التوظيف في الاقتصاد الرسمي وأجهزة التشغيل المؤقتة. و في هذا الصدد يتّجه عدد حاملي الشّهادات إلى النشاط في الاقتصاد غير الرسمي خاصة، و هذا كحاملي الحقائب والباعة المتجولين في الأسواق.

" إن الاستقصاء الذي أنجز في 1999 على عينة من150 "بائعا متجولا" في شوارع قسنطينة، يظهر أن التجارة غير الممركزة (خاصة البضائع المستوردة بالتحديد الألبسة) تمثل النشاط الرئيسي بنسبة 80 % من البائعين"[10]،هذا النشاط يضم :

- 72.6 % من الأشخاص الذين لم يمارسوا أبدا نشاطا مهنيا آخرا
- 75% في سن العمل مما يعطي نسبة 25 % من الأفراد الذين لا تتوفر فيهم شروط سن العمل.

3- ضعف النشاطات الرياضية:

في سنـــة 2000 تم إحصـــاء 1141739 شـــابا منخرطـــا في الجمعيـــات الرياضيـــة أو جمعيات الشباب مما يمثل 7.5 % من عدد الشباب لهذه الشريحة أو 5 % من العدد الإجمالي للسكان، وفي عام 2002 قدّر عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (6-29) سنة 15264766 نسمة وهم يمثلون 52.15 % من مجموع السكان.

باعتبارها عنصرا فعالا في تفتح الشباب. للنشاطات الرياضية تأثيرات متعددة إذ تساهم في:

- تحقيق الانسجام المتوازن بين الفرد.
- عامل لتحسين العلاقات الاجتماعية وتوجيه السلوكيات العدوانية وكبت الـــعنف.
- وسيلة لمحاربة الفراغ والآفات الاجتماعية.

[10] Office nationale des statistiques," Collection statistique, enquête emploi auprès des ménages 2004. N°123", Alger,juillet 2005, p52

من جهة أخرى، نجد أن الإطارات البطالين وأمام نقص المناصب المالية فقد قدر عدد البطالين 190000 بطال في سبتمبر 2004[11].

هؤلاء المتسربين والمطرودين من المدارس، وحسب النقائص المسجلة في مجال المنشآت و التأطير والنشاطات الترفيهية وغيرها، وصعوبات الإدماج في الحياة العلمية وظروف المعيشة ونوعيها وتقلص سوق العمل.

أمام هذه الوضعية المأساوية والمتأزمة يصبح إجباريا على هذه الفئة اللجوء إلى النشـــاط في الاقتصاد غير الرسمي خاصة في الحرف و الصناعات الصغيرة و الممارسات غير المشروعة، والبيع المتجول والبيع بلا رخصة وحراسة السيارات.

4- البطالة :

من العناصر الفاعلة لتغذية ظاهرة الفقر، نذكر البطالة التي تعايشه بصفة تلازمية فهي مصدرا حقيقيا ومرنا للتشغيل غير الرسمي، وهذا بالنظر إلى انعكاساته على مدا خيل الأسر. قد وصلت نسبة البطالة سنة 1999 إلى 29.3 % بعدما كانت 33 % سنة 1966، وعن أسباب ارتفاع نسبة البطالة في العشرية الأخيرة نجد تسريح العمال. إلاّ أنهّ في السنوات الأخيرة وبفضل دعم الاقتصاد الكلي والمخطط الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي [1999 –2003] انخفضت نسبة البطالة سواء نسبة البطالة بالقيمة المطلقة أو بالقيمة النسبية، ولكن يبقى الجدل فيما يخص ظاهرة الفقر بسبب البطالة ومستوى المداخيل وضخامة الاقتصاد غير الرسمي.

[11] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،مرجع سبق ذكره ، ص 79 .
جميع الإحصائيات ماخودة من مجلة تحقيقات إزاء الأسر و العائلات2004، رقم 123، الديوان الوطني للإحصاء، جويلية 2005.

الجدول رقم**03**: تطور عدد السكان الطالبين على العمل البطالين ونسبة البطالة

الوحدة: ألف نسمة.

	1999	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
السكان القادرون على العمل	8589	8850	9073	9298	9540
مجموع مناصب العمل	6073	6240	6596	6890	7276
عدد السكان البطالين	2516	2610	2477	2408	2264
نسبة البطالة (%)	**29.3**	**29.5**	**27.30**	**25.9**	**23.7**

المصدر: مصالح مندوب التخطيط، السنة **2004**.

احتفاظ البطالة بنفس الخصائص :

سيطرة البطالة في الوسط الحضري بنسبة 58.9 % و الوسط الريفي بـــ 41.1 %. والنسبة الكبيرة للنساء تصل إلى 25.4 % رغم انخفاضها مقابل نسبة الرجال 23.4 %.

- النسبة الكبيرة للشباب العاطل عن العمل.
- صعوبة الإدماج المهني الناجمة عن النسبة الكبيرة لطالبي العمل لأول مرة (75 % من إجمالي البطالين).
- عدم تأهيل البطالين، فمتطلبات السوق لا تتوافق والشهادات التكوينية المتحصل عليها من المعاهد والجامعات، لدى وجب تحقيق التوافق ما بين الطلب والعرض السوقي كما ونوعا.
- تفاقم عدد المسرحين نتيجة برنامج التصحيح الهيكلي، وصعوبة إعادة إدماجهم في مؤسسات أخرى.

الجدول رقم 04 : توزيع السكان القادرين على العمل الموجودين في حالة بطالة حسب فئات الأعمار خلال سنة 2003. الوحدة : الف نسمة.

السكان القادرون على العمل		البطالة			
		العدد	البنية %	النسبة %	*البطالة في الوسط الحضري*
19-15 سنة	734580	357710	15.8	48.7	166560	12.5
24-20 سنة	1650420	726740	31.1	44	429070	32.2
29-25 سنة	1679040	554680	24.5	33	358440	26.9
59-30 سنة	5218380	624870	27.6	12	378430	28.4
60 فما فوق	257580	–	–	–	–	–
المجموع	9540000	2264000	100.0	23	1332500	100.0

المصدر : Office national des statisques :Collection statistique, enquête emploi auprès des ménages 2004, N°123,juillet 2005,p52 .

طبيعة مناصب العمل والمدّة المحددة والأساليب ومعايير التوزيع والتوظيف تقلق الشباب مما زاد من انتشار النشاطات غير الرسمية وتهديد المؤسسات العمومية والخاصة بالزوال حارمة صندوق الضمان الاجتماعي والضرائب من دخول إضافية.

1- الفقـــر:

البطالة هي المصدر الرئيسي للفقر ويمكن تشبيه الفقر بالعمل غير المستقر، فالارتفاع المتزايد للبطالة والناجم عن فقدان مناصب شغل وندرة إنشاء مناصب عمل مهيكلة زادت من حدة الفقر حيث تدهورت الحياة ونوعية المعيشة إلى أن مست كل الفئات الاجتماعية، بحيث أن أغلب الفئات المحرومة و الفقيرة مرتكزة بالمناطق الريفية والمعزولة بنسب تقارب **68 %**، كما أن هذا لا يمنع من أن حدة الفقر ازدادت حتى داخل الوسط الحضري محكمة قبضتها المتلازمة مع مستويات البطالة عند هذه الفئة.

- الارتباط بين البطالة والفقر يظهر من خلال نفقات الأسر وعدد البطالين الموجودين فيها.

الجدول رقم**05**: توزيع حدود الفقر الغذائي والفقر العام حسب عدد البطالين (سنة **2000**).

عدد البطالين	التأثير على عتبة الفقر الغذائي	التوزيع حسب عتبة الفقر الغذائي	التاثير على عتبة الفقر العام	التوزيع حسب عتبة الفقر العام
عدم وجود بطالين	% 2.87	% 50.80	% 10.15	% 46.04
بطال واحد	% 3.50	% 28.03	% 14.96	% 30.70
بطالان اثنان	% 3.57	% 14.37	% 13.22	% 13.61
3 بطالين فما فوق	% 2.75	% 6.80	% 15.23	% 9.65
المجموع	% 3.10	100.0	% 12.12	100.0

المصدر: التحقيق من استهلاك الأسر الذي أنجزه الديوان الوطني للإحصائيات سنة **2000** ص **47**.

من خلال التحقيقات الخاصة بالاستهلاك لسنة 1988 و2000 تظهر لنا بنية الاستهلاك للأسر فيما يلي:

- التغييرات في تخصيص نفقات الأسر:

نفقات التغذية : وصلت حصتها في ميزانية الأسر الجزائرية 44.6 % سنة 2000 بعدما كانت 52.5 % سنة 1988.

نفقات السكن : خصصت الأسر الجزائرية 13.6 % من ميزانيتها في حين كانت 7.7 % سنة 1988.

- تقليص الفوارق ما بين السّكان أكثر حرمانا والأكثر ثراء بتراجع استهلاك هذه الأخيرة لصالح السكان أكثر حرمانا.

- فشل الاقتصاد الحديث في امتصاص العدد المتزايد لطالبي العمل وظاهرة النزوح الريفي مما أجبرهم إلى الاتجاه نحو الاقتصاد غير الرسمي وعادة ما يكون فقراء أو نساء، شباب أو شيوخ، والسببان الرئيسيان في ذلك هما: ضعف الأجور وعدم استقرار الشغل، وأمام الاضطراب و أللاستقرار، ظهرت الحاجة الماسة للبحث عن الشغل داخل قطاع بديل، ألا وهو الاقتصاد غير الرسمي، بسبب قدرته على المرونة و التكيف مع مختلف الأزمات و سرعته الكبيرة في امتصاص البطالة خاصة خلال فترة الأزمات وهو الأمر نفسه الذي دفع بالكثير من الاقتصاديين المؤيدون لفكرة غض

البصر عن النشاط في الاقتصاد غير الرسمي باعتباره قطاعا مساهما في تحقيق أهداف المجتمع وتخفيف المشاكل المتنامية المرتبطة بالآفات الاجتماعية، ومن أمثال هؤلاء الاقتصاديين "جاك شارمس".

المبحث الثالث: نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر على سوق العمل و خصائصه.

من العوامل التي ساهمت و شجعت انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، نجد برنامج التعديل الهيكلي الذي سرح شريحة معتبرة من النشطين. و جعلهم يميزوا سوق العمل في الجزائر بعدة خصائص. و ضمن هذا المسعى، سنعرض في هذا المبحث مطلبين، و هما:

المطلب الأول: نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر على سوق العمل.

المطلب الثاني:خصائص سوق العمل في الجزائر.

المطلب الأول: نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر على سوق العمل.

من أجل إرساء مقارنة موضوعية للنتائج الميدانية المحققة في الواقع الاقتصادي الجزائري مع الأهداف المتوقعة أثناء مباشرة الجزائر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

وعن الأهداف العامة المتوقعة والمعلنة من طرف خبراء صندوق النقد الدولي. نوجزها فيما يلي:[12]

1 -رفع معـــدل النمو الاقتصادي بهدف استيعاب أكبر للقوى العاملة وتخفيض معدلات البطالة المرتفعة.

2- تخفيض معدلات التضخم إلى المستويات السائدة في البلدان المتطورة.

3- خفض التكاليف الانتقالية الناجمة عن البرنامج خاصة في جانبها الاجتماعي.

4- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من الاحتياطات الدولية.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف وأخرى انتهجت الدولة الجزائرية إستراتيجية متوسطة الأجل تركز على ما يلي:

1- تعديل الأسعار النسبية وإزالة القيود على التجارة والمدفوعات.

[12] روابح عبد الباقي و غياط شريف ، مرجع سبق ذكره، ص12.

2- إدارة الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وذلك من خلال التفكير في سياسة الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية.

3- إنشاء الآليات المؤسساتية والسوقية اللاّزمة لإتمام مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

أما عن النتائج الواقعية التي خلفتها هذه الإستراتيجية على الجانب الاجتماعي سنحاول من خلال التركيز على عنصر البطالة باعتباره أحد المؤشرات الأساسية:

البطالـــة:

باعتبارها ظاهرة اجتماعية واقتصادية، تعمل البطالة على تقدير والتنبؤ بمدى إمكانية الاقتصاد الوطني في خلق مناصب شغل، مبرزة بذلك طاقته على استيعاب اليد العاملة العاطلة في ظل التصحيحات التي يعيشها الاقتصاد الوطني، وعلاوة على هذا يمنح لنا مؤشر البطالة فرص الكشف عن الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة، و هي :

- تدني المستوى المعيشي.
- تزايد نسبة الظواهر الاجتماعية السلبية والمتفشية في أوساط الشباب،كتعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم.
- ظهور و انتشار أمراض الفقراء (السل، الأنيميا) لها علاقة بالوضع المعيشي.

هذه الأمراض وأخرى منتشرة على ربوع الوطن، أنفقت الدولة الجزائرية مبالغ معتبرة من ميزانيتها بغية التقليل أو القضاء عليها.

و خلال سنوات برنامج التصحيح الهيكلي، وبفعل التسريح الجماعي للعمال الذي مسّ شريحة واسعة منهم، عرفت ظاهرة البطالة تزايدا ملحوظا ومستمرا، وفيما يلي جدول يوضح تطور معدلات ظاهرة البطالة:

الجدول رقم06: تطور معدلات البطالة.

السنة	1993	1997	1999	2007/02
معدل البطالة	% 23	% 29	%29.2	15.3%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء **2007/03**.

1- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التيّ عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8 % سنويا وهذا ما أدّى إلى تزايد وتسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998.

2- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية، بحثا عن الحلول الاقتصادية الناجعة وتقليص دور الدولة، كما ينسجم والمرحلة الجديدة حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة. كما أنّ عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 1994-1997، نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 68 مؤسسة عمومية و**85** مؤسسة خاصة أي بمجموع 986 مؤسسة. تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الاقتصادية مؤسسات البناء والأشغال العمومية بـ 61.59 % تليها مؤسسات القطاع الخدمي بـ 21.07 %. ثم المؤسسات الصناعية بـ 15.81 %. وإن كانت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الثانية إذا استثنينا المؤسسات المحلية ب 21.15 % بعد المؤسسات العمومية لقطاع البناء والأشغال العمومية التي تحل في المرتبة الأولى ب 59.89 % التي تعبر الأكثر تضررا لتحل مؤسسات القطاع الخدمي في المرتبة الثالثة ب 17.55 %. أمّا القطاع الزراعي فهو الاقتصاد الأكثر تضررا من ناحية التشغيل بـ1.42% الأمر الذي يزيد من تعقيد وضعية البطالة في الجزائر لسنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطال ليصل سنة 2001 إلى 2.5 مليون بطال مقابل 2.4 مليون لسنة 2000 .-

وهذا العدد قابل للارتفاع حسب رأي الأستاذين: روابح عبد الباقي و غياط شريف وذلك للأسباب التالية[13]:

أ- استمرار عمليات التسريح الطوعي.

ب- اعتماد العقود المؤقتة بعد إلغاء في الكثير من مجالات العمل المضمون.

حالات التأمين على البطالة فهذا الإجراء هو إجراء مؤقت ظهر كأحد أساليب الحماية الاجتماعية المؤقتة للتخفيف من آثار برنامج التصحيح الهيكلي حيث لا تتجاوز فترة الاستفادة من منحة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة كحدّ أقصى، الثلاث سنوات للعمال المسرحين للضرورة الاقتصادية، وبنهاية هذه الفترة يجد العامل نفسه مجدّدا ضمن تشكيلة الباحثين عن العمل.

[13] روابح عبد الباقي و غياط شريف ، مرجع سبق ذكره، ص 17 .

أ .الآثار الاقتصادية:

تأثير البطالة على الطلب الكلي: C+I+G+X -M...

مجموع الاستهلاك الكلي، الاستثمار الكلي، النفقات الحكومية، ... يمثل الإنتاج الداخلي الخام Production Interne Brute P.I.B .

C = C0 +byd ، Yd : الدخل المتاح (القابل للتصرف) فانخفاض Yd ينتج عنه انخفاض في الاستهلاك C ومنه في P.I.B فالجزائر مثلا وبفعل تزايد معدل البطالة وتدنّي القدرات الشرائية انخفض الاستهلاك الكلي C.

تأثير البطالة على الطاقة الإنتاجية:

البطالون وعلى اختلاف أنواعهم، المسرحين بفعل نتائج برنامج التعديل الهيكلي P.A.S، الذين لم يجدوا مناصب شغل وتتوفر فيهم مؤهلات العمل، يجدون أنفسهم يعيشون على هامش الاقتصاد الرسمي حيث لا يستفيد منهم الاقتصاد الوطني (الضرائب)،فرفضهم للوضعية المأساوية التي وجدوا أنفسهم فيها، وبفعل الخبرة أو التكوين الذي تحصلوا عليه يتجهون للعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

من بين الظواهر التي يرفضها أيّ مجتمع و نظرا لآثارها السلبية خاصة الاجتماعية منها التي تخلفها على الأفراد و المجتمع على حد سواء.

- ينجم عن ارتفاع معدلات البطالة نقص في الكمية المنتجة، زيادة الإنفاق و إعانات للفقراء من ناحية أخرى، و بالتالي يزيد الطلب الكلي و هذا بارتفاع معدل التضخم و تواصل انحطاط مستوى الطبقات الفقيرة.
- فقدان لجزء معتبر من الإنتاج و الذي بإمكاننا إنتاجه في حالة إعادة إدماج العمال المسرحين.

تأثير البطالة على مستوى الادخار :

ما إن تستغني الدّولة على جزء من اليد العاملة المؤهلة، تجد هذه الأخيرة نفسها عالة على أسرها[14]. هنا يصبح إجباريا على الدولة تحمل أعباء التسريح الذي ينعكس سلبا على دخل الفرد والعائلة والادخار ومنه تدني فرص الاستثمار.

$$\left.\begin{array}{l} Y = C+I \\ Y = C+S \end{array}\right\} \Rightarrow I = S \quad .$$

[14] Pierre Yves Henin, « La persistance du chômage », Edition Economica. 1993, p21.

المطلب الثاني: خصائص سوق العمل في الجزائر.

ما هو معلوم أنّ الجزائر تحتل مكانة جغرافية مرموقة، وقبلة لكثير من المستثمرين، وقبلها المستعمرين. هذا ما جعل السوق الجزائري يساير تأثير العوامل الخارجية والداخلية. وتتضح أهم ملامح سوق العمل الجزائري بما يلي :

1- القدرة على الاستيعاب والإرسال:

نتيجة للهياكل القاعدية (معاهد، جامعات، مراكز التكوين المهني...) التي أنجزها الحكومة الجزائرية خاصة في الآونة الأخيرة. ونظرا للنمو الديمغرافي المتزايد الذي عرفه المجتمع الجزائري، شهد سوق العمل تعدد وتنوع للشّهادات كل على حسب تخصصها. إلاّ أن سوء التسيير وقلة فرص التوظيف للمؤهلين الجدد، جعلتهم مهددين بشبح البطالة. هذه المشاكل وأخرى أجبرت جل الجامعيين على اختلاف تخصصاتهم وأعمارهم الهجرة واللّجوء إلى الدول ذات العائد العالي، والمناسب لمستوى العيش.

2- تدني معدل المشاركة الاقتصادية:

" وذلك بسبب تدني نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، حيث أنّ هذه النسبة لا تكاد تتعدى 14.1% ، هذا إلى جانب ارتفاع نسبة من هم خارج سن العمل حيث انتقلت هذه الفئة من 7.1 % سنة 1980 إلى 1.6 % سنة 1995 لتبلغ 0.9 % سنة 2000".

عرف سوق العمل النسوي انخفاض معتبر، حيث وصلت نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي 17.52 % سنة 2004، وعن من هم خارج سن العمل(أقل من 15 سنة)فقد عرف تطورا كما يلي :

الجدول رقم07: تطور المشغلين خارج سن العمل.

السنـــة	1980	1995	2000	2004
نسبة الانخفاض لاقل من 15 سنة	%7.1	%1.6	%0.9	%13.9

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء 2005.

3- البطالة:

منذ الاستقلال، ورثت الجزائر ظاهرة البطالة والتي عايشت الاقتصاد الجزائري، فتجاوزت نسبتها 20 % في بداية الثمانينات، ومع بداية الانتعاش الاقتصادي انخفض معدل ظاهرة البطالة. وتطور معدلاتها نلخصه في الجدول التالي:

الجدول رقم 08 : تطور معدلات البطالة.

السنة	1982- 1986	1994	2001	2004/09
نسبة البطالة	% 17	% 24	% 30	% 17.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء **2005**.

حسب تقرير تحقيق الشغل لدى العائلات –سبتمبر 2004– لدينا معدل البطالة لدى الأشخاص الذين أعمارهم تتراوح ما بين (16-59) سنة .

الجدول رقم09: تطور معلات البطالة للأشخاص الذين سنهم ،**16–59**، سنة.

	الذكور	الإناث	المجموع
29-16	29.3	32.8	29.9
39-30	12.8	10.4	12.3
59-40	5.2	2.4	4.8
المجموع	17.5	18.1	17.7

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء **2005**.

ما هو ملاحظ بأن البطالة تشمل الشباب (ذكور – إناث) الجزائري خاصة، 73.3 % من البطالين عمرهم أقل من 30 سنة، 71.8 % رجال و80 % نساء.

منحنى رقم **04** :معدل البطالة حسب السن والجنس.

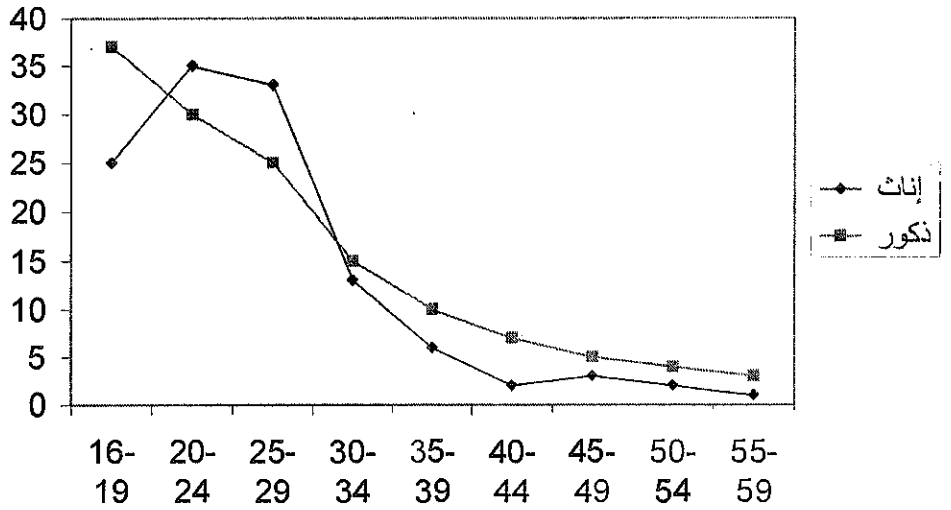

المصدر: انجاز الطالب انطلاقا من بيانات **الديوان الوطني للإحصاء، جويلية 2005.**

المبحث الرابع: سوق العمل غير الرسمي و أثر الاقتصاد غير الرسمي على التنمية الجزائرية.

نتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، أصبح عدد كبير من العمال يعيشون في بيئة، لم يعهدها من قبل. و نظرا للكفاءة و الخبرة التي جناها العمال النشطون من الاقتصاد الرسمي، و عجز الدولة على توفير مناصب شغل رسمية. أصبح إجباريا على هؤلاء الانضمام إلى الاقتصاد غير الرسمي و النشاط فيه.

و هذا ما جعل سوق العمل غير الرسمي يتوسع على حساب سوق العمل الرسمي، و يؤثر بصفة سلبية على مسيرة التنمية الجزائرية.

و من خلال هذا الطرح تجدر بنا الدراسة إلى تصميم هذا المبحث كالآتي:

المطلب الأول: سوق العمل غير الرسمي في الجزائر.

المطلب الثاني : أثر الاقتصاد غير الرسمي على مسيرة التنمية الجزائرية.

المطلب الأول: سوق العمل غير الر سمي في الجزائر.

خلال فترة زمنية طويلة عمل ومازال لحدّ الآن الاقتصاد غير الرسمي يوفر فرص عمل لدى شريحة معتبرة خاصة فئة النساء والمتسربين من المدارس، .. هادفين من وراء ذلك إلى تحقيق متطلبات عيشهم. ولقد شهد سوق العمل تطورا ملحوظا لمعدلات البطالة، وهذا ما ساهم بشكل معتبر في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدى المجتمعات الجزائرية، حيث أصبح هذا السبيل المخرج الأساسي والوحيد من مأزق ظلت تتخبط فيه الطبقة النشيطة خاصة من المجتمع الجزائري.

نظرا لغياب الدراسات الرسمية لهذا القطاع، يعاب على الاقتصاد الجزائري بغياب الإحصائيات والتقارير في هذا المجال، إلا أنه رغم عدم توفر بيانات دقيقة نرتكز عليها في دراستنا إلا أن بعض الإحصائيات تشير إلى ارتفاع عدد النشطين في الاقتصاد غير الرسمي. ونظرا لسهولة الانضمام إليه، ومقابل أجر دون الحد الأدنى (SMIC)[15] في غالبية الأنشطة. هذه الأخيرة ساهمت في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة خاصة معدلات الاستثمار، فزادت من نسبة إنتاج القطاع الخاص في الناتج المحلي، أيضا فرص العمل التي يوفرها الاقتصاد غير الرسمي في ظل التزايد المتنامي للداخلين لسوق العمل خاصة المتخرجين من المعاهد والجامعات. هذا وموازاة مع عملية التسريح الناتجة عن برنامج التصحيح الهيكلي، وغلق المؤسسات. وبالنظر إلى ضخامة التّكلفة التيّ تكلف النشطين في الاقتصاد الرسمي، يزحف أصحاب الصناعات التقليدية و الحرفية و المنشآت الصغيرة خاصة إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي بغية خفض التكاليف ودفع عجلة المنافسة.

من أصناف العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، النشطون في الاقتصاد الرسمي بأجر دنيء والذين يلجئون للعمل في الاقتصاد غير الرسمي عن طريق خاصية العلاقات الاجتماعية وهذا في شكل مساعدات بغية تحسين مستواهم المعيشي. ويستقطب هذا الاقتصاد خاصة الإناث اللواتي يفضلن العمل بأجر متدني متجنبين البطالة ويخص ذلك ذوي المستوى التعليمي المتوسط والمتدني أو ذوي المهارات المحدودة.

فيما يلي شكل بياني يوضح نسبة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي من إجمالي العاملين في الاقتصاد غير الزراعي في عينة من الدول العربية حسب الجنس.

[15] S.M.I.C : Salaire Minimum interprofessionnel de croissance.

الشكل رقم 05 : نسبة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي من إجمالي العاملين في الاقتصاد غير الزراعي في عينة من الدول العربية حسب الجنس.

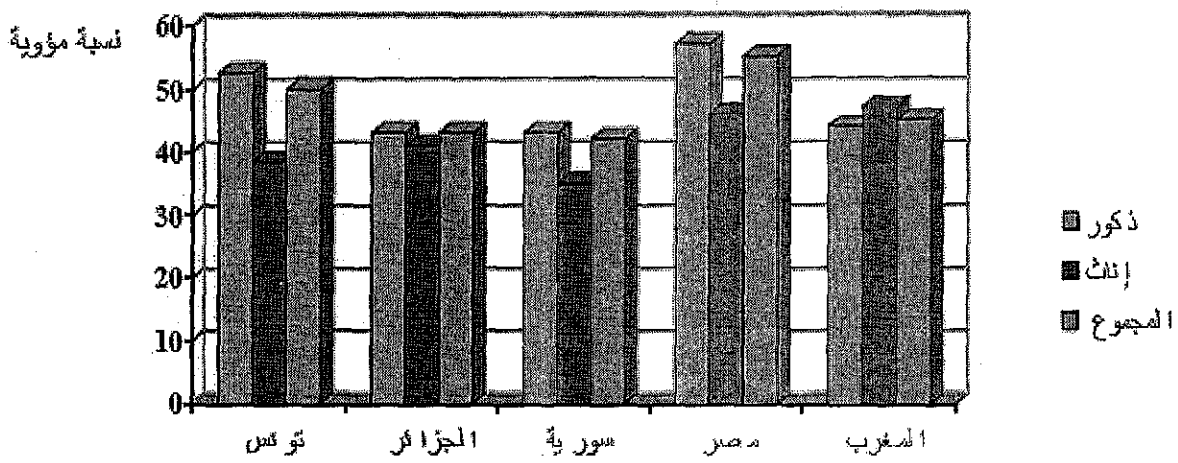

المصدر : قاعدة بيانات منظمة الدول العربية **2002**.

في دول المغرب العربي يمثل التشغيل غير الرسمي 40 % من مجموع التشغيل في الاقتصاد غير الزراعي. ففي الجزائر وصل إلى 43 % وفيه 2/3 من مجموع المشغلين الذين يعملون لحسابهم الخاص. فهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمغرب وتونس اللتين وصلتا إلى 45 % و50% على التوالي.

و فيما يلي جدول يوضح حجم العمالة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي إلى إجمالي القوى العاملة في الجزائر.

الجدول رقم : تطور حجم التشغيل في القطاع الرسمي و غير الرسمي في الجزائر 1992-2003

(بالآلاف)

	1992	1997	1999	2003	التغير		النمو/ السنوي % (بداية من سنة 99)
					الفترة	كل سنة	
التشغيل في القطاع غير الرسمي	688	1131	911	1249	561	93,5	8,2
التشغيل في القطاع المنظم	4286	4684	5162	6027	1741	290,2	3,9
التشغيل الإجمالي	4974	5815	6073	7276	2302	386,7	4,6
حصة التشغيل غير المنظم من إجمالي التشغيل (%)	13,8	19,4	15	17,2	3,4	1.14	

Source : CNES, rapport sur le secteur informel : illusions et réalités, 2004, P75.(service de planification)

الشكل رقم06: حجم التشغيل في الاقتصادالرسمي و غير الرسمي و كذا التشغيل الاجمالي 1992-2003.

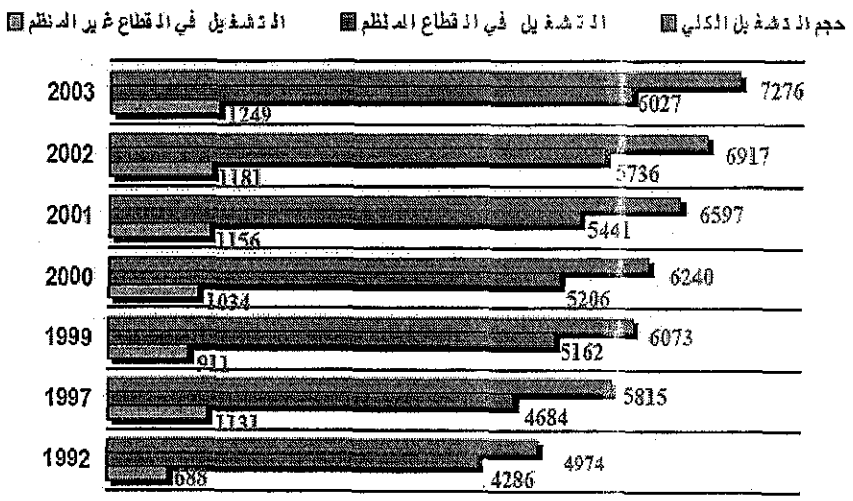

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الدول العربية 2003.

حسب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، فإن الاقتصاد غير الرسمي كان يشغل حتى سنة 2003 ما يقارب 1.249 مليون شخص (و هو ما يعادل تقريبا التشغيل في قطاع الزراعة) أي 17.2% من

إجمالي التشغيل و 21.9% من حجم التشغيل خارج القطاع الزراعي.هذه الأرقام تعكس في سنة 2003 بالنسبة لسنة 1999، نمو معدل التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي بـــ 8.25% مقابل 3.9 % في الاقتصاد الرسمي[16]. كما يمكن الإشارة أيضا إلى أنّ حجم الاقتصاد غير الرسمي في ارتفاع مستمر، فخلال هذه الفترة انتقل حجم التشغيل في هذا الاقتصاد إلى إجمالي التشغيل من 15 % سنة 1999 إلى 17.2 % سنة 2003. أمّا خارج القطاع الزراعي فارتفاعه كان من 18.6 % إلى 21.9% .

و فيما يخص العمالة النسائية فهي تتميز بنسبتها المرتفعة في القطاع الخاص غير الرسمي.فبالنسبة للنساء غير المتعلمات يعتبر الاقتصاد غير الرسمي المجال المناسب لهن، بل و مناسبا حتى لبعض النساء المتعلمات كوسيلة لزيادة دخولهن في أوقات غير منتظمة تناسب ظروف حياتهن.فهن تمثلن 24.6% من حجم التشغيل الإجمالي في الاقتصاد غير الرسمي و الذي يقدر بـــ 1.249 مليون عامل سنة 2003. أما هيكل التشغيل في هذا الاقتصاد فنجد أن 46.1% من النشاطات تتم خارج المنزل حيث تتغير حالتها العملية من عاملة بأجر إلى عاملة لحسابها الخاص[17].

و يجب التأكيد على تدهور ظروف العمل في الاقتصاد غير الرسمي حيث لا يوجد تأمين اجتماعي، أو حقوق عمالية، فضلا عن طول ساعات العمل، و انعدام البيئة الصحية في بعض الأحيان في هذا القطاع.

و يمثل الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري كسائر الاقتصاديات العربية الأخرى، مكانة مميزة في المتغيرات الاقتصادية الكلية. و قد بينت بعض الدراسات التجريبية أنّ الأنشطة القطاعية الكلية لهذا الاقتصاد الهام تساهم بحوالي 24.2% من الناتج المحلي الإجمالي و 26.5 % من الناتج المحلي الإجمـــالي خارج القطاع الزراعي[18]، و تشغل حوالي 17.2% من إجمـــالي قـــوى العمل النشـــيطة و 21.9% من التشغيل خارج القطاع الفلاحي. و هناك العديد من الدراسات التي قام بها زمرة الباحثين في الجزائر [19]، حيث توصلوا إلى تقديم إضافة من أجل فهم طبيعة هذا الاقتصاد الهام ، إدراك

[16] Boutaleb Kouider et Dahmani mohamed driouch,"Ampleur et nature du travail informel en algerie : Essai d'analyse par genre", Séminaire marché du travail et genre dans les pays du maghreb. Quel marché du tarvail ? , Rabat 16/16-03-2006, p14.

[17] C.N.E.S;" Rapport sur l évaluation de l'emploi féminin", 2005, p36.

[18] J.Charmes," L'emploi informel : Méthodes et mesures", Cahier du Gratice, N°22, 2002, L'économie informelle au Maghreb, Université Paris XII, pp 9-35.

[19] الدراسات التي قام بها CREAD، C.N.E.S.ONS...

مقوماته و تفسير مسبباته ، و الوقوف عند إيجابياته ، و إظهار سلبياتـــــه ، و الدعوة إلى أخذه بعين الاعتبار في وضع الإستراتيجية الإنمائية .

إلاّ أنّه يمكن القول أن الاقتصاد غير الرسمي قد يلعب دور المهدئ الاجتماعي Social Mollifies كما يشير في ذلك Duisburg . بل و يصل الحد بـــــ Duisburg (1984) إلى القول بأنه " سواء أكان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، فإن وجود اقتصاد غير رسمي منتج و مرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي "[20] .

و يمكن أن نساند هذا بمبدأ الأطروحة الليبرالية حول تجزؤ سوق العمل و دور الاقتصاد غير الرسمي في خلق الثروة و توفير مناصب شغل.فأمام تزايد الطلب و ارتفاع البطالة يقول B.Lautier "[21] حتى و لو لم يكن الاقتصاد غير الرسمي موجودا لكانت الدولة مجبرة على أن توجده" ، غير أن شرط محاصرته يبقى مطلوبا بحيث أن توسع هذا الاقتصاد تعني تراجع دور الدولة .

المطلب الثاني: أثر الاقتصاد غير الرسمي على مسيرة التنمية الجزائرية.

باعتباره قطاع يتطفل على أخيه الاقتصاد الرسمي، والذي أنشأ وتفشي على حسابه. فللاقتصاد غير الرسمي أثر عميق على مسار التنمية في بلادنا، ومن بين مخلفات هذه الأنشطة نذكر فيما يلي:

أثر الاقتصاد غير الرسمي على الدينار الجزائري :

نتيجة للطلب المتزايد على العملة الصعبة و ندرتها وتناقص قيمة العرض. أصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية متطلبات زبائنه، هذا ما دفع بهم إلى الحصول عليها من السوق غير الرسمي بأعلى سعر ممكن. وهذا ما يحفز مالكي هذه العملة خاصة الأجراء إلى بيعها في السوق غير الرسمي بدلا من السوق الرسمي.

أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الإنتاجي:

بفعل السياسة الصناعية التي انتهجتها الدولة الجزائرية والتي اعتبرت الفاشلة بسبب غياب المؤهلات، أيضا عدم توافق مخططات إعادة الهيكلة، والتفكك المالي، هذا من جهة. وفي الضفة الأخرى نجد وأنتيجة لغياب رقابة الاستيراد المتواصل لمنتجات أجنبية بأسعار شبه رمزية.

[20] Duiburg, D.C," The growing shadow economy.Implications for stabilization policy", Intereconomics, Sept/Oct 1984,p 09.
[21] Lautier. B," L'état et l'informel", Edition l'harmattan, Paris,1990, p 8.

هذه الأسباب وأخرى أجبرت بعض المؤسسات الجزائرية على تسريح عمالها وأخرى على التوقف عن الإنتاج تماما.

أثر الاقتصاد غير الرسمي على السعر :

ادخار الاقتصاد الخاص الذي يغذي المضاربة، يجبر حركات توازن العرض والطلب على أن تعيش في موقع أزمة حادة.

أيضا ما يميز المؤسسات في فروع اقتصادية كبرى هو غياب المنافسة لأن السعر في السوق غير الرسمي لا يأخذ في عين الاعتبار التكلفة، هنا يظهر دور السعر حيث في المؤسسات التي تلبي المقاييس والمعايير الدولية أو المعمول بها أكبر، بينما ينخفض في السلع التي تبعتها المؤسسات غير الرسمية، أيضا يظهر جليا غياب النمو المتوازن لتحسين الإنتاجية.

أثر الاقتصاد غير الرسمي على التجارة:

حسب العملية الإحصائية التي هدفها الإحصاء وإعادة التسجيل والتي جرت في المدة الممتدة ما بين 1997 إلى أوت 2002. ظهرت حوالي 626781 تاجر. وفرّق ما بين التجار الحقيقيين والتجار الوهميين ومنهم نجد :[22]

- 99075 تاجر مشطوبا.
- 55548 تاجر متجولا.
- 39075 شخص يؤدي خدمة النقل.
- 37020 تاجر مشتغل غير محدد.

أثر الاقتصاد غير الرسمي على المساس بالتضامن الوطني:

تتغذى أساسا عملية التضامن الوطني من العائدات الجبائية و مدا خيل الضمان الاجتماعي. هذان المحركان الأساسيان تعثرا بفعل عمليات التهرب والغش الضريبي، و عدم دفع مستحقات الضمان الاجتماعي، هنا يفسد مبدأ المساواة ويحرف القانون الاجتماعي، وتتقلص فعالية النفقات الموجّهة للحماية الاجتماعية. هذه الوضعية أدت إلى تشويه القطاع الإنتاجي، و تفكيك البنية الاجتماعية والى تثبيت القطاع التجاري.

[22] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،"الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق"، مرجع سبق ذكره ص 135.

خلاصـــة

لقد عرف الاقتصاد غير الرسمي انتشارا في القطاع الحضري أكثر منه في الريفي، و هذا نظرا للوضع الذي عرفته الجزائر في العشرية الماضية.

هذا النزوح شجع على انتشار و توسع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في المناطق الحضرية أين تنتشر نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية بشكل واسع. من هنا نستنتج أن هناك علاقة مبهمة بين الدولة و الاقتصاد غير الرسمي فلا تدخل الدولة للحدّ من استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و لا توقف هذا الأخير عن التوسع و الامتداد خاصة في ظل تدبدب سوق العمل الرسمي العاجز حتى على تلبية الحاجيات الأساسية للفئة العاملة به، و التي أصبحت محفزة أكثر مما سبق، على العمل غير الرسمي قصد مضاعفة دخلهم. هذا إلى جانب العمال المسرحين نتيجة البرامج التي انتهجتها الدولة بهدف الإصلاح.هنا نجد أن السؤال الآتي يطرح نفسه:

ما هو مصير العمال النشيطين المؤهلين الذين سرّحوا من عملهم الرسمي؟ ففي اغلب الحالات يلجئوا إلى النشاط في الاقتصاد غير الـــرسمي معتمدين على العلاقـــات و المساعدات العـــائلية، و في المقابل تجند الدولة أعوانها لمتابعة و منع هذه الأنشطة التي تعود بالمنفعة على الفرد و المجتمع ككل.

الفصل الثالث: الصناعات التقليدية و الحرفية بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي

الفصـــل الثالث: الصنـــاعات التقليدية و الحرفية بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي.

تمـــهيـــــــد.

المبحث الأول: الصناعات التقليدية و الحرفية في الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الأول: تعريف الصناعات التقليدية و الحرفية في الاقتصاد غير الرسمي

المطلب الثاني: ظهور و تحول انشطة الصناعات التقليدية و الحرفية من الممارسة الرسمية الى الممارسة غير الرسمية.

المطلب الثالث: مميزات قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية، و سوق العمل فيه.

المبحث الثاني: خصائص، معوقات، و أهميّة الصناعات التقليدية و الحرفية.

المطلب الأول: خصائص الصناعات التقليدية و الحرفية.

المطلب الثاني: معوقات قيام قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية.

المطلب الثالث: الأهميّة الاقتصادية و الاجتماعية لقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية.

المبحث الثالث: التنمية، و الصناعات التقليدية و الحرفية.

المطلب الأول: الصناعات التقليدية و الحرفية، و دورها في التنمية.

المطلب الثاني: دور الصناعات التقليدية و الحرفية في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة.

المطلب الثالث: مساهمة الصناعات التقليدية و الحرفية في زيادة الصادرات.

المبحث الرابع: الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر.

المطلب الأول: واقع قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر.

المطلب الثاني: محفزات قيام قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية.

المطلب الثالث: سوق العمل في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر.

خـــلاصـــــة.

تمهيـــــد:

نظرا للتحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي، و التي سمحت ببروز توجهات جديدة تهدف الى بعث مؤسســـات صغيرة و متوسطة، مرنة، و قـــادرة على تجاوز و بشكل أفضل وواضح نتائج الأزمات الظرفية.

ففي الوقت الذي عرفت فيه التجمعات الاقتصادية و الصناعية الكبرى تقلصا في نشـــاطاتها و محدودية فرص الشغل جراء انعكاسات الأزمة الاقتصادية، فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة، و الصناعات التقليدية و الحرفية بصفة خاصة تتميز بنمو مستمر بفضل إستثمار غير مكلف و محدث لفرص عمل.إلا ان انشطة قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية أخذت منحى هامشي و الذي إحتضنه نظرا لتجانس خصائصهم.

و فيمايلي تحليل لأهم التعريفات و المفاهيم التي اسندت لمصطلح الصناعات التقليدية و الحرفية، علاقته بالاقتصاد غير الرسمي، خصائصه، و اهم مميزاته، ودوره في تحقيق التنمية، طرق و سبل تطويره بغية إدماجـــه في القطاع الرسمي.

المبحث الأول: الصناعات التقليدية و الحرفية في الاقتصاد غير الرسمي.

يحمل موضوع الصناعات التقليدية و الحرفية غير الرسمية عدة اهتمامات و تساؤلات مما جعله يتبوأ مكانة الصدارة في سلم انشغالات كثير من رجال القانون و الاقتصاد. إذ انـــه يتميز بخصائص عديدة تعكس لنا طبيعته. و على هذا الاساس قمنـــا بتحليل مميزات الصنـــاعات التقليدية و الحرفية غير الرسمية، بغية التوصل الى واقع سوق العمل في هذا القطـــاع. فنظرا لمدى اهميته، و مساهمته في القضاء على البطالـــة، استوجب على الدولة توفير شروط ملائمة، تهدف الى إدخال انشطة الصناعات التقليدية و الحرفية غير الرسمية الى القطاع الرسمي.

و ضمن هذا المسعى سنعرض في هذا المبحث ثلاث مطالب و هي:

المطلب الأول: تعريف الصناعات التقليدية و الحرفية في الاقتصاد غير الرسمي

المطلب الثاني: ظهور و تحول انشطة الصناعات التقليدية و الحرفية من الممارسة الرسمية الى الممارسة غير الرسمية.

المطلب الثالث: مميزات قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية، و سوق العمل فيه.

المطلب الأول: تعريف الصناعات التقليدية و الحرفية في الاقتصاد غير الرسمي.

الصناعات التقليدية و الحرفية في الاقتصاد غير الرسمي.

المفهوم الدقيق للاقتصاد غير الرسمي يبقى صعب التحكم و الضبط بشكل دائم و مستمرّ، أو حتى بشكل مطلق و يبقى متوقف على طبيعة الفرضية المنتهجة حتى يتم محاصرة ابرز الجوانب التي يراد التطرق إليها بـــل و حتى معالجتها في الاقتصاد غير الرسمي.

و لا يستثنى في ذلك البلد النامي من البلد المتقدّم، فقضية الاقتصاد غير الرسمي تعالج في كل هذه لبلدان على قدم المساواة و لكن بدرجات متفاوتة، و هو الأمر الذي يصعّب من إمكـــانية التوصل إلى مفهوم موحّد و مشترك حول هذا القطـــاع، نظرا لامتداد مفاهيمه و صعوبة مسالكه، فالكل مبني إذن على طبيعة المقاربة المتبعة في التحليل.

هذا المفهوم الواسع بامكانه ان يكون على النحو التالي: الاقتصاد غير الرسمي يشمل الانشطة المستقلة الصغيرة بعمال مصرح بهم أو متسترين تمارس نشاطها بنوع ضعيف من التنظيم و التكنولوجيا، و هدفهم الأساسي هو خلق مناصب شغل و دخل للمشاركين في النشاط.

ففي حالة قياس الانشطة التي تعيش على هامش اعين السلطات العليا،و المنحرفة عن ميكانزمات الادارة المكلفة بضرورة احترام قوانين الضرائب و الجباية، الحد الادنى للاجور و بعض العناصر المماثلة لقضية الجباية و شروط العمل و هي مخفية.

قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية يتميز بالتغير و عدم التجانس و هذا من وجهة نظر حجم و ابعاد المؤسسة، طبيعة الانتاج، انتاج تام و الغاية منه.

لقد قـــدم معظم الاقتصاديون تعريفات معرضة للمناقشة و هذا نظرا لمـــا يتضمنه مصطلح الصناعات التقليدية و الحرفية من تعاريف و منها نذكر:[1]

" جميع الانشطة المنفصلة عن قطاع الفلاحة، و غير الصناعية".

" جميع الانشطة التي ترتكز على تقنيات تقليدية و هذا بالنسبة للتقنيات الحديثة التي تخص قطاع الصناعة".

" أحد فروع الانشطة الانسانية التي ترتكز على المعدات كوسيلة اساسية للعمل و التي تستخدم دائما الطاقة الانسانية".

ان أقصى درجـــة لعدم تجانس انشطة الصناعات التقليدية و الحرفية تعكس لنا عدم وجـــود تعريف بسيـــط و موضوعي لهذا القطـــاع، إلا أنّ النقطة المشتركة للصناعات التقليدية و الحرفية هي الاستعانة بكفاءة الحـــرفي و مهارته اليدوية.

هنا نلاحظ إختلاف واضح مابين الصناعة التقليدية للحرف و الصناعة التقليدية للخدمات و الصناعة التقليدية لانتاج المواد.

[1] Douayti Khadîdja," Micro entreprise et entreprenariat féminin. Cas du secteur de l'artisanat", Thèse de magister, Université Mohamed I Oujda Maroc , 2005-2006, p 12-14.

فقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية، و بصفته بسيط و فني، فهو يعكس لنا مدى احتمال الاستثمار فيه، بغية خلق مناصب شغل جد معتبرة و حساسة.

عموما قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية و رغم صعوبة تعريفه الا انه خصص لنفسه بنية بسيطة غير متشعبة. فنشاطات هذا القطاع ترتكز على ادنى حد من راس المال، و كفاءة بسيطة، و تستعمل تقنيات بسيطة و تقليدية.

من هنا يمكن القول بان لقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية نفس خصائص الاقتصاد غير الرسمي، حيث يعتبر قطاع اللاجئين، أين يضم المؤسسات الصغيرة، الحديثة، اعمال الصناعات التقليدية و الحرف المنظمة و مؤسسات تعيش على هامش القانون و التنظيم.

"يقصد بالصناعة التقليدية و الحرفية، كل نشاط انتاج أو إبداع أو تمويل، أو ترميم فني ،أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يغلب عليها العمل اليدوي."[2]

المطلب الثاني: ظهور و تحول انشطة الصناعات التقليدية و الحرفية من الممارسة الرسمية الى الممارسة غير الرسمية.

1. ظهور الصناعة التقليدية في الاقتصاد غير الرسمي.

"ظنا منها بان للاقتصاد الصناعي أهميّة كبيرة في تحقيق التوازن اتجهت نظريات التنمية الى وضع تصورات عن كيفية التحول الى الاقتصاد الصناعي في البلدان النامية"[3].

و نظرا للواقع العملي لجميع البلدان النامية أين تغيب عن ساحاتها البنى التحتية اللازمة و التي تجعلها تدخل قطاع الصناعات الكبرى و تخوض منافسة شرسة خاصة مع الدول الصناعية الكبرى. فشلت هذه الدول في تحقيق توازن اقتصادي و اجتماعي بين القطاع الحضري و الريفي، الأمر الذي ألزمها على التفكير في منهج آخر يجعلها تتخلّص من مخلفات المنهج السابق. و في دلك نجد الصناعات الصغيرة و التي تضم الصّناعات التّقليدية و الحرفية. عموما هذه الأخيرة تتناسب

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية الجزائر ،"مجلة الحرفي"، العدد00، ، أكتوبر – ديسمبر 2000، ص 20.
[3] عبد الرحمن يسرى احمد،" تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها"، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، 1997،ص 07 .

و المميزات – السابقة الذكر- السوسيو اقتصادية للمجتمع النامي.

"في هذا الصدد نجد ان اعداد كبيرة من السكان في البلدان النامية يعملون في اطار قطاع الصناعـــات التقليدية و الحرفية و هي تتالف من افراد العائلة و الاصدقاء و تعيش نسبة كبيرة منها في الاقاليم الريفية و المدن الصغيرة"[4].

"علاوة على هذه الخاصية ندكر بان تنمية الصناعات التقليدية و الحرفية اصبحت حتمية اقتصادية بالنظر الى دورها التنموي.

إن النهوض بقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية يحتاج الى رؤية شاملة تقوم على توحيد الجهـــود و انشاء هيئة وطنية لمساندة هذه الصنـــاعات و دعمها و تكوين قواعد بيانـــات عنها و التواصل مع الهيئات الدولية المعنية، و توفير الخدمة الاستشارية المجانية للصناع الحرفيين"[5].

و بالإضافة إلى دلك فان الصناعات التقليدية و الحرفية تنتشر في جميع البلدان النامية على اطراف القرى و المدن الصغيرة، على عكس الصناعات الكبيرة، لـــذا فان تنميتها تساهم و بشكل جدي في تحقيق تـــوازن اجتماعي و اقتصـــادي على المستويين الجهوي و الكلي.

زيادة على ماسبق ذكره" فالصناعات التقليدية و الحرفية تمثل قاعدة واقعية يمكن البدء منها دائما لدفع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية"[6].

و من المشاكل التي تعترض انشطة قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية نجد مشكل التمويل سواءا في مرحلة الانشاء او التطوير ، لدى يلجا اصحاب هذه المشاريع الى مصادر اخرى للتمويل و هي بدورها تساهم في تحفيز النشطين في قطاع الصنـــاعات التقليدية و الحرفية الى العمل بعيدا عن أعين الدولة، أيّ في الاقتصاد غير الرسمي، و عن هذا التمويل نذكر التمويل الذاتي، و من العائلة، و الأصدقاء.

و ما هو معلوم لدى الجميع إن النشطين في هذا القطاع يرغبون دائما في التستر عن أعين الدولة، بهدف تجنب الأعباء التي ترغمهم الدولة على دفعها. لدلك تبقى دائما نشاطاتهم صغيرة لا تتعدى في

---

[4] المرجع السابق،ص 10 .

[5] البرميلي، "الحرف اليدوية العملاق المقيد"، في الموقع، www.islamonline.net، يوم 2006/04/16.

[6] عبد الرحمن يسرى احمد، مرجع سبق ذكره، ص 29 .

عناصرها الـ10 عمال بما فيهم، المساعدات العائلية.....

هنا أصبح إجباريا على معظم الدول خاصة النامية منها، العمل على تطوير هذا القطاع، بالنظر الى المميزات السوسيو اقتصادية التي يكتسبها مجتمعنا، و هذا بهدف المساهمة في امتصاص اليد العاملة التي اخدت تنتشر بصورة مدهلة و العمل على تحقيق توازن اجتماعي بين سكان المناطق الحضرية و الريفية.لان تحقيق هذا النشاط في المضربين امر سهل، و هذا بالنظر الى مستلزمات قيامه.

و من الناحية السياسية يساهم الاقتصاد غير الرسمي في خلق مناصب شغل لم يقدر القطاع الرسمي على خلقها .

2. تحوّل الانشطة التقليدية و الحرفية من الممارسة الرسمية إلى غير الرسمية:

تبعا لما ورد سابقا فان هناك بعض الانشطة التقليدية الرسمية و بسبب الضغوطات التي تعاني منها في الاقتصاد الرسمي تميل تدريجيا إلى الممارسة غير الرسمية، وخير دليل على ذلك ما يحدث داخل الدول النامية أين يواجه قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية عدة مشاكل تجبره على الانضمام إلى الاقتصاد غير الرسمي و النشاط فيه، و من جملة هذه المعوقات ندكر:

- غياب المعلومات و الاحصائيات الخاصة بقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية لانه قطاع يميل بدرجة كبيرة الى الاقتصاد غير الرسمي إذا ما قورن من ناحية الخصائص.
- اندثار السياسات الملائمة و التي من شانها صنع المناخ الملائم لنمو و تطور الصناعات التقليدية والحرفية بغرض الاستفادة منها ،خاصة مساهمتها في تنمية مجتمعات الدول النامية و تحسين مستويات معيشتهم.
- بسبب قلة الاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية، لم تبدل أي محاولات جادة للربط أو التكامل بين هذا القطاع و محتكرة ذي التكنولوجيا الضخمة.
- تهميش معظم الوزارات للحرفيين و ورشات الصناعات التقليدية و الحرفية، على الرغم مما تسهم به هذه النشاطات في امتصاص البطالة و نقل مجتمعات للعيش فوق خط الفقر.

- "ضعف البنية التنظيمية لقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية"،[7] هذا ما جعله ينشط و يستفحل في قطاع هامشي يعيش بالتوازي مع القطاع الرسمي.
- بما أن الدول المتطورة تتميز بتكنولوجيا متطورة، و التي كانت حافزا مضاعفة الإنتاج الموجه لأسواق الدول النامية، هذا من جهة. و من جهة أخرى، نذكر التطبيق الفعلي و الميداني لمفهوم التسويق و الذي خلف الاحتلال السريع لنمط الاستهلاك الغربي و تغلغله في اوساط مجتمعات الدول النامية.
- "زيادة معدلات التضخم و اثرها على ارتفاع تكاليف معيشة قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية و ارتفاع اسعار خاماته المستوردة"[8].
- محدودية تعليم الصنـــاعات التقليدية و الحرفية، حيث لهذا القطـــاع وقت ضئيـــل و محدود في البرنامج الدراسي، و حتى مراكز التكوين المهني التي تحمل اسم معاهد الصناعات التقليدية، تفتقر الى ابسط المراجع التي يمكن الاعتماد عليها في تقديم الدروس.
- غياب استراتيجية قومية شاملة لتطوير تلك الصناعات التقليدية و الحرفية.
- عدم وجود برامج تستوعب طاقات الشباب المهيأ للعمل في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية.
- "اقتصـــار الصناعات التقليدية و الحرفية على أسر محدودة تمارس هذا النشاط منذ سنوات عديـــدة و تكتسب بالوراثة، وهو ما يعني احتكار المهنة بايدي عدد محدود، و تضاؤل هذا العدد مع مرور الزمن"[9].

أثر الاقتصاد غير الرسمي على قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية:

لقد دلت الدراسات الحديثة التي أجريت في البلدان الصناعية على أن الأنشطة التي تشبه من الناحية الوظيفية تلك التي صنفت تحت مفهوم اللاّرسمي في العالم النامي، تمر بمرحلة تكاثر وخاصة من ناحية التنظيم و الأهداف .

---

[7] ابراهيم حامد الموصلي،" الصناعات التقليدية أمل الأمة في مواجهة الفقر و تحديات العولمة"،مقال وجد على شبكة الانترنيت www.islamonline.net، 2006/08/27، ص 09.

[8] إبراهيم حامد الموصلي،" مشكلات الصناعات التقليدية"،مقال وجد على شبكة الانترنيت،www.islamonline.net ، 2007/08/27 ،ص 06.

[9] مسلم حسين احمد، "معوقات...و حلول مقترحة"،مقال وجد على شبكة الانترنيت،www.islamonline.net ، أكتوبر 2006، ص.12.

كما اثبت أن هذه الأنشطة لم تكن وليدة نظام جديد مطبق على اقتصاد هذه الدول بل ظهور الاقتصاد غير الرسمي ارتبط بتكاثر الأشكال الرأسمالية المختلفة التي كانت في طريق الزوال بأنها التوسع الكبير الذي تشهده البلاد في عدد من المؤسسات الصغيرة و التي تختص في الصناعات التقليدية والحرفية،و يعكس لنا فكرة التفكير في العودة الى احياء مختلف الانشطة الصغيرة.

هذه الانشطة عرفت انتشارا واسعا وحتى تستطيع ان تستمر في تقديم خدماتها واثبات وجودها، فانها تلجأ الى توظيف العامل بأجر متدني الذي يشغل ساعات طويلة، هذا ما شجع على ارتفاع معدلات الهجرة غير القانونية.

انطلاقا مما سبق دكره، يمكن استخلاص بان ظاهرة الانشطة غير الرسمية اخدت شكلا اقتصاديا جديدا يتناوله مختلف المتخصصين في كل من العالم المتقدم و النامي على حد سواء.

الا ان هناك جدل قائم في اصل القطاع الحضري غير الرسمي، فلقد أشار بعض الباحثين إلى أن ظهور الأنشطة الحضرية غير الرسمية هو مجرد تعبير عن اتجاه يسعى لتحقيق اقصى حد من الربح للقطاع الرسمي الدي لم يعد قادرا على استعاب الزيادات السريعة في حجم القوة العاملة، أما البعض الاخر فقد تتبعوا منحنى تزايد الانشطة غير الرسمية في الصين و بولونيا، رومانيا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، وغيرها ورفضوا فكرة ارتباط هذه الانشطة بالازمة العالمية للرأسمالية، و لقد ركز هؤلاء الباحثون على اعادة هيكلة العملية الانتاجية الجارية في البلدان الراسمالة، الامر الدي دفعهم الى القول بان ما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي ماهو الا انعكاس لهذا الاتجاه نحو اللامركزية.

ونتيجة للركود الذي أصبح يعيشه الاقتصاد الجزائري خاصة إذا تعلق الأمر بإيجاد مناصب شغل للأشخاص النشطين و الدين يفوق عددهم **1.240.800** أي بنسبة **12,3 %** و هذا بنوعيها المهرة و غير المهرة و هدا حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء و التخطيط خلال السداسي الأول من سنة **2007**.

فالجزائر وعلى غرار الدول النامية ونتيجة للسياسات التي انتهجتها كالتصحيح الهيكلي، الانفتاح على العالم الخارجي، الخوصصة،...كل هذه الأسباب و غيرها أدت إلى تفاقم معدلات البطالة خاصة مع بداية التسعينات أين نسبة تسريح العمال وصلت الى **2.5** مليون بطال سنة **2005**. هذا إضافة إلى خريجي المعاهد و الجامعات ومراكز التكوين المهني الذين اصبحوا يشاركون بنسبة كبيرة في تكوين جيوش البطالين.

و بالإضافة إلى هذا فان وتيرة التشغيل في السوق الاقتصادي غير الرسمي استمرت في الارتفاع لتقفزمن **51.8 %** في **1990**الى **57.7%** في **1997**.

و رغبة منها في القضاء على البطالة والفقر و حتى يكون« لدلك الهدف اولوية اساسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وللتعاون الدولي.« دعت منظمة العمل الدولي و مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن الى ضرورة تبني استراتيجية هدفها الاساسي هو تحقيق التوظيف الكامل و هذالمحاربة الفقر ومن ثم القضاء على الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثالث: مميزات قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية غير الرسمية و سوق العمل فيه.

1. مميزات قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية غير الرسمية.

ما يميز مجتمعات الدول النامية، ذلك الإرث التاريخي و الحضاري الذي تزخر به و تتميز به عن باقي الدول المتطورة، هذا ما جعلها تنفرد بمميزات متباينة خاصة إذا تعلق الأمر بقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية، و عنه نوجز بعض الخصائص:

1- انتشارها في المجتمع المدني عموما وبروزها في القطاع الخاص على وجه التحديد.
2- تكاليف ضئيلة جدا إذا ما قورنت بمنشات الصناعات الحديثة الصغيرة.
3- انتشارها في المجتمع المدني عموما وبروزها في القطاع الخاص على وجه التحديد.
4- تكاليف ضئيلة جدا إذا ما قورنت بمنشات الصناعات الحديثة الصغيرة.
5- انتشار ورشات الصناعات التقليدية و الحرفية لا يحتاج لرأس مال كبير، و تكلفة فرصة العمل ضئيلة للغاية.

6- عصامية النشأة، لان معظم النشطين في هذا القطاع يزاولونه في المنـــازل و الورش و المصانع الصغيرة، وهم من أبناء المجتمع المحلي للبلاد و هو ما تتميز به هذه الصناعات في مدينة تلمسان.

7- ارتكازها في نشاطاتها على الخامات المحلية، سواءا على المستويين الوطني و الاقليمي او حتى على المستوى المحلي.

8- تعتمد الغالبية العظمى من الصناعات التقليدية و الحرفية على استخدام المخرجات الثانوية لبعض النواتج او على إعادة استخدام كافة المكونات و العناصر المتوفرة محليا.

9- قائمة على مهارات و كفاءات بسيطة إذ ان النشطين في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية لا يحتاجون الى تدريب للحصول على مهارات معتبرة في المؤسسات الرسمية، و لا حتى للتعليم الرسمي سواءا بالنسبة للعمال أو لاصحاب الاعمال في هذا القطاع.

10- بما انها تعتمد على اليد العاملة أكثر منه على رأس المال فان عوائد العمل تحتل حصة الاسد من عوائد عناصر الانتاج.

11- مرونة عالية و إمكانية التغيير السريع التي تساعد على تحقيق الاستجابة السريعة لطلب جديد.

12- انها تتميز بمرونة عالية في :

التوظيف و الإستغناء عن العمالة التي تسمح بالاستفادة من مصادر متنوعة للعمالة (الاطفال، الطلبة، سيدات المنازل، العمال- قبل و اثناء و بعد سن العمل المسموح بها قانونا، و من كافة الوفورات المتاحة في الوقت) اطالة يوم، و تجاوز الساعات الرسمية، و عطلة نهاية الأسبوع ، العطلات الرسمية،الاجازة الصيفية، وقت الفراغ، سنوات بعد التقاعد،...

- مكان العمل- غرفة، فناء المنازل، ساحة مفتوحة، دكان، ورشة صغيرة..."حيث لا تتعدى المساحة المطلوبة في بعض الاحيان6 م^2"[10].

[10] حامد الموصلي إبراهيم ، "الصناعات التقليدية أمل الأمة في مواجهة الفقر و تحديات العولمة"، مقال وجد على شبكة الانترنيت، www.islamonline.net 2006/08/27، ص 11.

2. سوق العمل في قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية غير الرسمية:

"تمثّل الصناعات التقليدية و الحرفية في العالم العربي و الاسلامي تراثا غنيا له حضوره في مختلف نواحي الحياة بما يؤديه من وظائف متنوعة، اقتصادية، و ثقافية، و اجتماعية "[11].

"و فيما يخص الرهانات التي تواجه تنمية الصناعة التقليدية و الحرفية لا يخفى علينا انها تخص اساسا: الاسهام الفعلي في احداث مناصب شغل للشباب باستثمارات بسيطة و غير مكلفة مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، و هي بدلك تساهم في تكييف النشاطات الاقتصادية على المستوى المحلي و خاصة في الاوساط الريفية"[12].

و وعيا منها بهذه الرهانات و بضرورة تنمية قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية و ادماجه في المنظـــومة الاقتصادية، و نظرا للدور الفعال و المتنامي في اقتصاديات اغلب الـــدول التي تعتمد على الصناعـــات التقليدية و الحـــرفية، خـــاصة ادا تعلق الامر بمناصب الشغـــل و البطالة التي اخدت فجوتها تنكمش بتطور و تعميم معظم الانشطة التّقليدية و الحرفيّة.

"فعلى سبيل المثال يشغل قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في كل من فرنسا و ايطاليا حوالي **3000.000** حرفي، اي بنسبة **10%** من اليد العاملة النشطة بفرنسا و **14%** في ايطاليا.
بينما يتميز القطاع في بلادنا بتشغيل **130.000** شخص حسب احصائيات **30** يونيو **2002**، مع العلم ان هذا الرقم لا يعبّر عن الحقيقة بحيث ينشط حوالي **200.000** عامل في اطار غير رسمي.
و بذلك يشغل القطاع**330.000** شخص أي بنسبة**4 %** من إجمالي اليد العاملة "[13].

في السنوات الأخيرة أخذت الدولة الجزائرية تفكر في مدى أهميّة هذه الأنشطة خاصة تلك التي تقوم على هامش الاقتصاد الرسمي، و بحكم المرحلة التي يعيشها هذا القطاع تبين للدولة أن تحقيق إستراتيجية محكمة أمر في غاية الصعوبة، إلا أنها بدأت تتجسد للعيان نتيجة لتجانس المحيط الملائم والوسائل الضرورية التي سخرت لانجاح هذه الخطوة. فقد بدأت نتائـــج الإستراتيجية تتجلـــى

---

[11] الغياتي نجيب ، مدير الثقافة و الاتصال المغرب، ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي،دمشق، 2005 ،ص 05.
[12] بن عبد الهادي احمد، المدير العام للصناعات التقليدية و الحرف بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية في الجزائر، ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي.،دمشق،2005، ص 03 .
[13] بن عبد الهادي احمد ، مرجع سبق ذكره، ص 04 .

فهي تسمح للحرفي بتحسين نـــوعية منتوجه و رفع مؤهلاته و العمل في إطار منظّم و رسمي إلى جانب تحسين مداخليه و بالتالي مستـــواه الاجتمـــاعي و العائلي.

أما على المستوى الكلي فينجم عنها تدعيم و تامين و ديمومة الحرف الموجودة مع تشجيع الحرفيين الذين ينشطون خارج الاطار الرسمي على العمل في اطار منظم و رسمي.

الا ان انضمام الحرفيين الذين ينشطون في الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي و العمل فيه الذي يعود على الحرفي و الدولة بالمنفعة العامة، يبقى مرهونا بعبء الديون الملقاة على عاتق الحرفي البسيط من طرف مصالح الضرائب و الضمان الاجتمـــاعي، ناهيك عن الوضع الامني خاصة في المناطق الريفية،ة و مشاكـــل التمـــوين و التسويق.

و بإحداث الحكومة لإستراتيجية تنمية الصناعات التقليدية و الحرفية و نظرا للامتيازات التي يستفيد منها الحرفي، فقد شرع و في تشجيعه للإعلان عن نشاطه مسجلا اياه لدى المصالح المحلية و بالتالي ضمان صيرورة هذه الأنشطة التي أصبحت عرضة للتلاشي بسبب صعوبة المحيط التنافسي و غياب الاجراءات المدعمة.

"فبين سنتي **1998** و **2000** تم استحداث **280.000** منصب شغل بوتيرة نمو تقدر ب **20%** اي بمعدل **10.000** نشاط جديد سنويا ينجم عن النشاط الواحد انشاء ثلاثة مناصب شغل على الاقل.

و بذلك و في افاق **2010**، فان قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية يهدف الى تشغيل ما يقارب **510.000** شخص موزعين كالاتي:

130.000 منصب شغل موجودة حاليا.

100.000 منصب شغل ناتج عن تسوية الاقتصاد غير الرسمي.

280.000 منصب شغل جديد.

و كنتيجة أولية لتجسيد إستراتيجية تنمية الصناعات التقليدية و الحرفية، و بتمويل من صندوق دعم الصناعات التقليدية و الحرفية بلغ **57.000** منصب جديد اي **20,35%** من البرامج المسطرة لغاية **2010**" [14].

[14] بن عبد الهادي احمد ، مرجع سبق ذكره، ص 06 .

المبحث الثاني : خصائص، معوقات، و أهميّة الصناعات التقليدية و الحرفية.

تقوم الصناعات التقليدية و الحرفية على عدة خصائص جعلتها تقوم لوحدها، في كثير من الاحيان تنضم الى الاقتصاد غير الرسمي. و على هذا الأساس قمنا بتحليل بعض خصائص الصناعات التقليدية و الحرفية بهدف الوصول الى ضرورة استغلال و بطريقة عقلانية تسمح لنـــا بتوجيه هذه الانشطة

و ضبط منافعها الاقتصادية و الاجتماعية، و من جهة أخرى محاولة تحديد اهم المعوقات التي حولت انشطة الصناعات التقليدية و الحرفية الى الاقتصاد غير الرسمي. و عموما يمكن حصر العناصر السابقة الذكر، على النحو التالي:

المطلب الأول: خصائص الصناعات التقليدية و الحرفية.

المطلب الثاني: معوقات قيام قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية.

المطلب الثالث: الأهميّة الاقتصادية و الاجتماعية لقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية.

المطلب الأول: خصائص الصناعات التقليدية و الحرفية.

ما يميز الصناعات التقليدية و الحرفية أنها مسيرة من طرف مالكيها لاضطرارهم لذلك بسبب كونها شركة أفراد، فهم و بسبب محدودية متطلبات إدارتها يستطيعون تسييرها بشكل جدي و فعال.

كما أنها تتميز بوجود علاقات اجتماعية بين العاملين و أحيانا حتى على المستوى العائلي و الأسري أي ان الجميع و أسرهم يعرفون بعضهم البعض.

تنفرد الصناعات التقليدية و الحرفية بخاصية الهيمنة الشخصية في صيغ العمل، أي استعمال العاطفة في تنظيم علاقات العمل بصيغ شخصية و ليست بتنظيمات أو انظمة رسمية فقد لا يملك العمل أنظمة و تعليمات مدونة تتناول القضايا المهمة في علاقات العمل فيتم الاتفاق عليها شخصيا و حتى لو تم الاتفاق قد لا يحاسب صاحب العمل موظفا إذا تأخر على الرغم من اتفاقهم على عكس ذلك، و قد يرافق الموظف على العمل بعد ساعات الدوام أو خلال العطلة من ان اتفاقهم على عكس

ذلك، و قد يوافق صاحب العمل البيع لزبون معين بسعر أقل من الذي حدده أو ان يسدد بالتقسيط ... الخ، على الرغم من انه وضع قواعد مغايرة.

تتميز الصناعات التقليدية و الحرفية بالعمل محليا و البيع في الأسواق المحلية بل في منطقة محدودة فمثلا غالبا ما يعمل الحرفي في ورشة صغيرة و يتعامل مع عدد محدود من الممونين

و المستهلكين المحليين و انها واحدة الجنسية، اي انها لها ترخيص من دولـــة واحدة و هذا لا يمنعها من البيع في عدة دول و هي على عكس صاحب الورشة الكبيرة (المصنع) فهو يخدم منطقة أوسع متعاملا بذلك مع عدد أكبر من الزبائن و الممونين مما يتطلب إجراءات تنظيمية معقدة.

يعتمد الحرفي على رأس المال الصغير المرتكز على مصادر داخلية لتوفير الأموال للنمو بسبب صعوبة الحصول على تمويل خارجي أو قروض كبيرة أيضا محاولة لمصادر التمويل الخارجية بسبب القيود التي يتطلبها التمويل الكبير إذا توفر لان الممول و في غالب الأحيان يصر على التدخل في إدارة شؤون العمل مقلصا بذلك سيطرة المالك.

عموما ما يميز الصناعات التّقليدية و الحرفيّة هو غياب التنويع في الانشطة أي ان الحرفي (صاحب الورشة) يعمل على التخصص في انتـــــاج واحد، أو تقديم خدمة على وجـــه واحد فقط.

باعتبارها من الأعمال الصغيرة تتميز الصناعـــات التّقليدية و الحرفيّة باندراجهـــا ضمن قائمة شركات الأفـــراد و ليس شركات الأموال أي ان المالك أو المالكين للشركة غير منفصلين عنها.

إلا أنّ من الخلفيات المهمة لذلك تنحصر عموما في مدى تدخل الملكية مع الإدارة فالمالك هو الإدارة و هذا ما يجعله مضطر لإدارة كل الوظائف الاساسية، و تتحقق له شخصيا كل فوائدها، مما يجعله ايضا متحمسا للإستخدام الامثل لموارده المحدودة شخصيا لان عواقب أي خطأ تمتد إلى كامل ثروته الشخصية.

و بالنظر إلى عدد العاملين يعتبر العمل الحرفي و التقليدي صغيرا في حالة استخدامه لعدد محدود من العاملين أي (**5-10**) عمال، لان العاملين يعملون بموقع متقارب وجها لوجه و بحيث يعرفون بعضهم البعض شخصيا.

ما يميز الصناعات التقليدية و الحرفية، انها تتميز بمزايا تجعلها جذابة بسبب انتشارها، وبروزها في الاقتصاد غير الرسمي و فيما يلي ايجاز لإيجابيات العمل الحرفي و التقليدي.

من أسباب الانتشار الواسع الصناعات التقليدية و الحرفية هي تمتعها بالخصائص الايجابية التالية :

- سهولة و بساطة متطلبات التكوين :

فلكل انسان مهما كانت درجة تعلمه القدرة على إدارة عمل ذا رأسمال محدود جدا، و هذا من أجل إعالة أسرته. فهو يستطيع الحصول على الترخيص بسهولة و دون الحاجة إلى دراسات و وثائق كما لا يحتاج إلى انظمة معقدة لإدارة العمل، حيث يمكنه ببساطة خدمة منطقة صغيرة.

هذه البساطة تتأثر بحالة الاقتصاد : فكلما أصبح الاقتصاد ناضجا و معقدا كلما ازدادت إجراءات التكوين و الإدارة تعقيدا، و هي نفسها احدى أهم أسباب المشاكل التي بدأت تهدّد مصير بعض الأعمال الصغيرة الناجحة كما أصبحت هذه الأخيرة تتأرجح بين مواصلة النشاط في الاقتصاد الرسمي وبين العمل في الاقتصاد غير الرسمي، ومن تم اكتساب أكثر مرونة في التأقلم مع طبيعة البيئة غير الرسمية بعيدا عن زخم ومزاحمة نضم و قوانين الممارسة الرسمية.

المرونة العالية:

من ميزات الأعمال التّقليدية و الحرفيّة، هي المرونة العالية و القدرة على التغير لانها تملك جهازا إداريا و تنظيميا أكبر بقدرة أقل على تحسس للأخطار و محاولة لمعالجتها، و هذه الخاصية نتيجة مهمة تميز العمل الصغير بعدد العاملين، الذين ينشطون في تنظيم بسيط و يتطلب تخصص عالي، كما يتطلب ان يتفرغ صاحبه كليا لشؤونه. هذه الميزة ضرورية بل قد تكون أحد أسباب الانتشار الكبير للصناعات التّقليدية و الحرفيّة.

- الحرية لصاحب العمل :

من بين الأسباب التي تدفع ببعض العمال إلى إقامة أعمال خاصّة بهم عوض العمل كموظفين لدى الآخرين، نذكر تفضيل البقاء على العمل صغيرا عوض توسيعه بإدخال مساهمين آخرين و فيه:

- يعطي العمل الحرفي صاحبه الحرية الكاملة في إدارته.
- يستفيد من كلّ العوائد الّتي يحققها العمل.
- يسمح لصاحبه بإقامة علاقات شخصية مع كلّ من العاملين و الزبائن.

هذه بعض الخصائص الّتي تجعل الصناعات التقليدية و الحرفيّة ذات جاذبية عالية.

و بصفتها نشاط اقتصادي ذا طابع اجتماعي و ثقافي، تعمل الصناعات التقليدية و الحرفية وفق سياسة هادفة ترتكز على إيجاد مناصب شغل و خلق الثورة، و المساهمة في الناتج الداخلي الخام من خلال خلق قيمة مضافة تحسب لها و تساهم في تنويع الصادرات خارج المحروقات مع اكتساب ميزة تنافسية تجعلها قادرة على رفع الطاقات الانتاجيّة و تحسين النوعية و التحكم في الأسعار، و التعريف بالموروث الحضاري و الثقافي للبلاد..، غير ان هذه السيـــاسة و ان كانت تفاؤلية فانها تتطلب و بل تستلـــزم إيجاد حلقات مترابطة و متواصلة تبدأ من التكويـــن و التأهيـــل، مـــرورا بالتموين و التمويل، لتنتهي عند عتبة التسويق، و تسهيل إجراءات اختراق السوق.

فالتسويق هنا يلعب همزة وصل بين كل هذه المتغيرات بل و انه يعدّ حلقة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها وعلى جميع المستويات، الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود بين مختلف وحدات الاقتصاد حتى يتمكّن من استعادة هذه المكانة و إعادة التموقع من جديد.

السيّـــاسة المشتركة في تظـــاهرات دوليّة متنوّعة من حيث المكـــان و الزمان و الطبيعة، تهدف إلى تحقيق هذا المسعى، غير انه لا يمكن الوصول إلى ذلك إلاّ بإعادة النظر في أسس المشاركة من خلال تحديد الأهداف و ضبط عمليّة التحضير، و الاهتمام بمتابعة النتائج المحقّقة في المشاركة في مثل هذه التظاهرات.

ان رهن ترويج المنتوج التقليدي في الأسواق الدوليّة و الوصول إلى النسبة المحددة من عملية التصدير هي مسؤوليّة المجتمع.

المطلب الثاني: معوقات قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية.

سنحاول تحليل هذا الجانب بالتركيز على ما يلي :

أ. معدلات الوفيات العالية :

ما يميز الصناعات التّقليدية و الحرفيّة انها أكثر عرضة للفشل، التصفية و الغلق، و الذي لا يعتبر دائما أســـاس في فشل هذه المشروعات، و لكن قد يحصل ذلك لأسباب أخرى إلاّ أن النسبة الأكبر منه

هي نتيجة عدم رغبة أصحابه في البقاء على العمل بسبب الخسائر الماليّة الّتي تعرضت لها أعمالهم، ممّا يجبرهم على التّصفية.

فحسب نتائج لدراسات أجريت في كلّ الدّول المتقدّمة، و الّتي ارتكزت على عاملين هما:

- تزايد معدلات الوفيات: أي الفشل الذي يدفع إلى غلق و تصفية العمل.
- نسب التهديد و احتمالات الفشل.

فان النسب تختلف من دراسة إلى أخرى و من سنة إلى أخرى و هناك آراء و جدل حولها، و المتفق عليه هو انها حالة مميزة للأعمال الصغيرة، و هي تتكرر و لا شك في الدول النامية خاصة الفقيرة ذات الاقتصاد الضعيف [15].

ب . الضعف المالي:

في هذا الشان نجد بان الضعف المالي الناجم عن محدودية حجم إنتاجها هي السمة السلبية الثانية، و فيما يلي بعض أسباب هذا الضعف:

- تكاليف انتاج عالية:

فالشركات الكبرى تستطيع الإستفادة من اقتصاديات الحجم و من المزايا الاقتصادية المختلفة للإنتاج الكبير لأنها تستطيع شراء مواد أولية بكميات كبيرة و بالتالي بأسعار منخفضة، كما تستطيع استخدام أحدث التكنولوجيات التي تسهل و تسرع عملية الانتاج.

- تكاليف إدارية عالية:

تميل أكبر التكاليف الى الأعلى و تنحصر في التكاليف الإدارية بـــما في ذلك تكاليف تنفيذ القوانيـــن و التعليمات و مختلف اللوائح الرّسمية و الحكوميّة، وهو نفسه من يعجّل بخروج أغلب الانشطة الصغيرة الرسمية ضعيفة الدخل من دائرة الممارسة الرسمية إلى الممارسة غير الرسمية، و أغلب هذه الانشطة الضعيفة تتمثل بشكل شبه مطلق في الانشطة التّقليدية و الحرفيّة، لذلك فان نسبة المصاريف الإدارية إلى المصاريف العامة للعمل الحرفي تكون أعلى منه للكبير، ممـــّا يزيد من تكاليف الإنتاج، فنقطة قوّة الدولة عند اعتمادها لمثل هذه الأنظمة الضبطية هي نفسها نقطة ضعف الاقتصاد الرسمي في آن واحد خاصة عندما تتعلق المسألة بأنشطة ضعيفة مثل الأنشطة الحرفية.

---

[15] تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، مرجع سبق ذكره، ص 85.

- تكاليف تمويل عالية:

من المشاكل التي تعترض الصناعات التّقليدية و الحرفيّة التي تقوم على شكل مؤسسات ، نجد صعوبة الحصول على التمويل، و إذ تحصلت عليه، فغالبا بكلفة أعلى من كلفته للشركات الكبيرة، كما ان التكاليف الإدارية للحصول على التمويل تكون هي الأخرى، مما يرفع الكلفة الكلية للتمويل.

- تأثر متحيز سلبا بحالة الاقتصاد:

"يتأثر العمل الصغير سلبا بحالة الكساد إذا حصلت فلا يستطيع امتصاص تأثيراتها كالعمل الكبير، حيث يمكن ان يهدد الكساد المستمر لسنتين أو أكثر أو وجوده آخذا بعين الاعتبار الوقت، و هو أقـــل قدرة من العمل الكبير على الاستفـــادة من الفرص التي تولدها حالة الازدهار، ان حصلت أيضا لعـــدم امتلاكه وسائـــل الرّصد و / أو الموارد للمسارعة في استثماره، أي انه يخسر كثيرا و بسرعة في ظروف الكساد، في حين لا يستفيد بسرعة من ظروف الرّخاء.[16]

- قدرة محدودة على امتصاص آثار المخاطر المالية:

على عكس الصناعات الكبيرة لا تستطيع الصناعات التقليديّة و الحرفية تحمل آثار الأخطار المالية التي قد تتعرض لها هذه المشاريع.

- صعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو:

إن عملية تكوين احتياطات مالية لمعالجة المشاكل الانفة الذكر صعبة لسببين :

الأول : صعوبة تكوين احتياطات مالية.

الثاني : تردد أصحاب الصناعات التّقليدية و الحرفيّة في التوسع المالي.

- الحاجة لاستخدام الأرباح للاستخدام الشخصي.
- محدودية الأرباح الّتي يحققها العمل الحرفي.
- تأثير الضرائب على المبالغ المتبقية.
- التردد في التوسع المالي.

[16] - نفس المرجع السابق، ص 85.

عموما، تعاني الصناعات التّقليدية و الحرفيّة من ضعف مالي و من إمكانيات محدودة للتوسع لتجاوز هذا الضعف.

ج- الضعف القانوني و السياسي للصناعات التّقليدية و الحرفيّة:

المشاكل السّابقة الذكر، هي نتيجة للضعف القانوني الذي لم يراعي مصالح الأعمـــال الحرفيـــة و التّقليديّـــة، و الذي كبح قدرتها على تغيير هذا الوضع. و عن أبعاد هذا الضعف نذكر:

ضعف القدرة على التأثير في التشريعات:

قوانين الضرائب الّتي لا تراعي الحاجات الخاصّة للصناعات التّقليدية و الحرفيّة، أيضا الأعمال الّتي لم تمارس الضغوط لجعل القوانين تراعيها لانها مشتّتة.

- عدم متابعة أصحاب الصنّاعـــات التّقليديّة و الحرفيّة للتشريعات الّتي تخطط الدّولة لإصـــدارها، و الّتي لا يستطيعـــون تقدير آثارهـــا عليهم بسبب ضعف الثّقافـــة و القدرة على متابعة مشاريع القوانين، كما لا يملكون الموارد لممارسة الضغط للتأثير فيها.لذلك تمهل للقوانين القائمة من أجل تنمية الصناعـــات التّقليـــدية و الحرفيـــّة.

ضعف القدرة على معرفة الاعتداءات الّتي تحصل :

فمن المشاكل الّتي تعاني منها النشاطات التّقليدية و الحرفيّة نجد التجاوزات و الاعتداءات الّتي قد يتعرض لها العمل الحرفي، و على خلاف ذلك تملك الأعمال الكبيرة أجهزة متخصصة لمتابعة هذه الاعتداءات.

ضعف القدرة عل انتزاع الحقوق الّتي يتمتع بها:

في حالة كشف اعتداء قانوني تعرض له عمل حرفي، غالبا ما يصرف النظر عن الموضـــوع و يتنازل عن حقه الواضح بسبب ضعفه المالي، و عدم استطاعته تغطية التكاليف العالية للمحامين و المحاكم و غيرها.

الضعف السياسي:

سبب مهم لهذا الضعف القانوني هو ضعف الأعمال الحرفية سياسيا، و من الطبقات الّتي ينطبق عليها هذه الخاصيّة نجد وسائل الإعلام الّتي ينكب اهتمـــامها على الأعمال الكبيرة، و نادرا ما تهتم

بالأعمـــال التّقليدية و الحرفيّة و حاجاتهـــا. هذه الملاحظـــات و غيرها تبين بان القوّة السياسيّة للأعمال الحرفيّة محدودة و هذا يسهم في إهمال صوتـــها و تلبية حاجاتها الخاصّة.

المطلب الثالث: الأهميّة الاقتصادية و الاجتماعية لقطاع الصنـــاعات التقليديـــّة و الحرفية.

1. الأهميّة الاقتصادية لقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية:

باعتبارها منفذا جديدا لاستغلال المـــوارد و الخامات المحلية، فللصنـــاعات التقليديـــّة و الحرفية أهميّة بالغة نظرا لعلاقاتها الوطيدة مع المجتمع و الذي تزيده دخلا إظافيا لمـــوارد البلد.
أيضا تسرب حاجاته المحلية مستغنيا عن استراد السلع المثيلة، و تساهم بصفة فعالة في عمليات التصدير للسلع الّتي لها ميزة نسبية.
فعلاوة على النواحي الاقتصاديّة، لقد شملت الصناعات التقليديّة و الحرفيّة النواحي الاجتماعيّة و السياسيّة، فهي فرصة لخلق العديد من مناصب الشغل خاصّة و ان معظم البلدان النـــاميّة كالجـــزائر تعاني الكثير من المعوقـــات لتحقيق تنمية شاملـــة متـــوازنة و متواصلة؛ و مـــن هذه المشاكل نذكر الانفجار الديمغرافي الحـــالي و المتوقع بسبب سوء التخطيط و دعم الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة و ما يصاحبها من أخطار و أبعاد على العمالة و الحاجة الملحة للرفع من مستوى المعيشة.
يتباين دور الصناعات التقليدية و الحرفية في التنمية، من دولة إلى أخرى تبعا لمرحلة التصنيع الّتي وصلت إليها.فمكانتها في الدول المتقدمة تمكن في انها :

1. عاملا هاما في برامج و مقاومة البطالة و خاصة عندما تزداد حدّتهـــا نتيجة إدخال التشريع للآليات في قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني.
2. دور الصناعات التقليدية و الحرفية في التنمية المحلية، إذ تفضل خطط التنمية في الوقت الحاضر في العديد من الدول الصناعية الصناعات التقليدية و الحرفية الازدحام في المدن الكبرى، و خلق أنشطة جديدة في المناطق الأقل نموًا و عدم تركيزها في مناطق معينة.
3. "و لا يقتصر دور الصناعات التقليدية و الحرفيّة في الدّول الصناعية الكبرى على الإسهام في خلق

فرص عمل إضافية، أو تنمية مناطق أقل نموًا، من مناطق أخرى، بل يتعدى ذلك إلى انه و أقل هذه الدّول تعتمد على الشركات الصناعية العملاقة في توريد جانب كبير من الأدوات و الأجزاء نصف المصنعة على ما تمدها به المشروعات الصناعية الصغيرة، ففي أمريكا و اليابان مثلا تعمد العديد من الشركات الكبيرة على نسبة تتراوح بين **64 %، 72%** من احتياجاتها على المنشآت الصغيرة".[17]

2. الأهميّة الاجتماعية للصناعات التّقليدية و الحرفيّة.

نظرا للدور الاقتصادي الفعال الذي أصبحت تقوم به نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية، لقد انعكس دلك على المجتمع. و في جملة من الجوانب نذكر:

- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني باعتمادها على رأسمال محلي و مساهمتها في إعداد صناعيين و حرفيين في داخل الوطن.
- محاربة انماط السلوك الاجتماعي غير السوية: فطبيعة الصناعات التّقليدية و الحرفيّة تجعلها تساهم بشكل معتبر في القضاء على البطالة و توفير عمل و ذلك بالابتعاد عن السلوكيات السيئة في كسب قوتهم و القضاء على الآفات الاجتماعية.
- رفع مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي:

تدعيم دور الصناعات التّقليدية و الحرفيّة في مختلف أقاليم الدّولة يساعد على رفع نسبة مشاركة النّساء في النّشاط الاقتصادي – صناعة الألبسة التّقليديّة – مما يسمح باستغلال وقت فراغهن و زيادة دخلهن و تحسين مستوى معيشتهن.

- تكوين نشاط متكامل في أداء الأعمال:

" تعمل الصناعات التّقليدية و الحرفيّة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد، أهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل عبر أقاليم مختلفة".[18]

---

[17] السيد عبده أبو سيد احمد فتحي ،" الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية"، مؤسسة شباب الجامعة- الاسكندرية-، 2005، ص 62 .

[18]، نفس المرجع السابق، ص 77 .

* جميع الاحصائيات ماخودة من تقرير مديرية الصناعات التقليدية ، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، 2005.

فطبيعة الصناعات التّقليدية و الحرفيّة تجعلها تســـاهم بشكل معتبر في القضاء على البطالة و توفير فرص العمـــل و ذلك بالإبتعاد عن السلوكات السيئة لكسب قوتهم و القضاء على الافات الاجتماعية.

المبحث الثالث: التنمية و الصناعات التقليدية و الحرفية

على الرغم من المميزات، و الخصائص السابقة الذكر و التي جعلت الصنـــاعات التقليدية و الحرفية تنضم و تعيش في أوساط الاقتصاد غير الرسمي، إلا أنها و رغم التهميش الذي تعاني منه، إستطاعت ان تؤثر ايجابيا و تساهم في دفع عجلة التنمية.

و فيما يلي نعرض العناصر السابقة الذكر في ثلاث مطالب و هي:

المطلب الأول: الصناعات التقليدية و الحرفية و دورها في التنمية.

المطلب الثاني: دور الصناعات التقليدية و الحرفية في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة.

المطلب الثالث: مساهمة الصناعات التقليدية و الحرفية في زيادة الصادرات.

المطلب الأول:الصناعات التقليدية و الحرفية، و دورها في التنمية.

ان الحاجة إلى الصناعات التقليدية و الحرفية أصبحت تمثل ضرورة حتمية للدول النامية لعدّة عوامـــل و اعتبارات منها : عجز الزراعـــة التي لا تزال تمثل النشاط الاقتصادي الأساسي في هذه الدّولة عن توفير مستوى مناسب من المعيشة، أيضا المستوى المنخفض النسبي لرأس مال المشروعات الصناعية يعد أمرا ذا أهميّة خالصة للبلدان النامية التي تعاني من نقص الموارد الاستثمارية فالصناعات التقليدية و الحرفية تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال، حيث تستخدم هذه الصناعات فنونا انتاجية أكثر تكثيفا للعمل الأمر الذي يجعلها إحدى الوسائل الفعالة في معالجة مشاكل التنمية[19].

و هكذا تشير معظم الدراسات، و البحوث على أهميّة الصناعات التقليدية و الحرفية خاصة الدور الذي ساهمت به في تنمية القطاع الصناعي الخاص و زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

[19] فتحي اليسد عبده ابوسيداحمد، مرجع سابق، ص 71.

و تأثيرها الفعال في مجال فرص العمل الزائدة. و لهذا تفطنت بعض الدول النامية إلى حتمية إقامة مؤسسات لتقديم كافـــة المساعـــدات و التسهيلات بغية تنفيذ دورها.

- تحسين مداخل الأسر و استهلاكها و هذا نتيجة لرفع الأجور و المعـــاشات و المنح و انعكاسات النمو.
- عرف الدخل المتاح لدى الأسر ارتفاعًا بالقيمة الحقيقية قدره **20 %** في الفتـــرة الممتـــدة بيـــن **1995** و **2000** و نسبة **15 %** بين **2000** و **2002**، و بالتالي تحسنت المداخل نتيجة لتزايـــد المداخل الفلاحية و ارتفاع مداخل الأجراء.
- تحسين نفقات الاستهلاك لكل فرد في الأسرة قدر بنسبة **4.4 %** وفقا للتحقيق الخاص باستهلاك الأسر لسنة **2000**، و **4.8 %** في سنتي **2003/2002** .

و قد رافق هذا التحسن :

- تقلص الفوارق المتعلقة بنفقات الاستهلاك.
- تزايد منح موارد الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية.

هنا، و نتيجة للتنظيم الجديد الذي شهده الاقتصاد غير الرسمي تعزز و توجه فروع نشاطات عديدة، ليختص بذلك جزءا معتبرا من طلبات التشغيل التي يحققها القطاع الرسمي.و في هذا الصدد إرتفع كل من العمال المستقلين، الأجراء المؤقتين، المساعدين العائليين، المتمدرسين و العمال في المنازل، و هذا على حساب الاجراء الدّائمين المصرح بهم.

هنـــــا يتجلى التنـــاقص المحسوس بين نظام التشغيل و السيـــاسة الجديدة للدولـــة التي حفزت و شجعت المتعاملين الخـــواص على الاستثمـــار و التمويل الجزئي للمؤسســـات المصغرة، و تقديم القروض المصغرة و الأشغال ذات المنفعة العـــامّة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة في إطار برنامج تشغيل الشباب. هذا زيادة على المساهمة غير المباشرة للسلطات العمومية في تنظيم الاقتصاد غير الرسمي، حاصرًا بذلك التشغيل غير الرسمي في النشاطات المسجلة.

للإشارة فان ازدهار الاقتصاد غير الرسمي حصل في فترة التنظيم الرسمي لاحتكار الدولة على التجارة الخارجية، بينما انتشاره و توسعه تحقق في فترة انفتاح الاقتصاد الوطني و في مأمن من بعض جوانب القطاع الخاص.

المطلب الثاني:دور الصناعات التّقليدية و الحرفيّة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة.

من المؤكّد ان تواجد المنشأة الصناعية الكبيرة و منشأة الصناعة التقليدية و الحرفية معا و تكاملها يعتبر ظاهرة صحيّة و من المقوّمات الأساسيّة للهيكل الصناعي، فالقاعدة الرّئيسية لتنمية الصناعات التقليدية و الحرفيّة تتجلّى في تكاملها المباشر مع الصناعات الكبيرة و التي تأخذ شكلين:

- "التّكامل غير المباشر : و يقصد به تقسيم المهام بين الوحدات الصناعية الكبيرة و المنشأة الصناعية التقليدية و الحرفية دون اتفاق مباشر بين الطرفين.
- التّكامل المباشر : يتم من خلاله التعاقد بين الصناعات التقليدية و الحرفية، والصناعات الكبيرة على أساس ان إحدى هذه الصناعات تستعمل منتجات الصناعة الأخرى كمدخلات في عملية التصنيع"[20].

و الأهميّة من هذا التعاقد لكل الصناعات التقليدية و الحرفية والصناعات الكبيرة يكمن في:

- فبالنسبة للصّناعات الكبيرة : "تلجأ إلى هذا النوع من التعاقد بغرض تخفيض تكلفة الانتاج و من ثمّ زيادة الرّبح و ربح تكاليف إعداد و تدريب العمال بحصولها عليهم من الصناعات التقليدية والحرفية.

- و بالنسبة للصناعات التقليدية و الحرفية: تلجأ إلى هذا النوع من التعاقد نظرا لضعف قدرتها المالية و التنافسية و التسويقية"[21]. و يساهم نظام التعاقد من الباطن في ضمان نمو اقتصادي متسق بشكل عام و متوازن من خلال تخصيص و تقسيم العمل و انسياب التّسهيلات التكنولوجيّة و الفنيّة من المنشأة الكبيرة إلى الصغيرة.

و بصفة عامة التّعاقد من الباطن يخفي نوعا من المرونة و الكفاءة على النظام الصناعي ككل و النتيجة هي ارتفاع الإنتاجية.

المطلب الثالث: مساهمة الصناعات التّقليدية و الحرفيّة في زيادة الصادرات.

"تعاني معظم الدّول النّامية من عجز في ميزانها التّجاري و يمكن أن تواجهه عن طريق خفض

---

[20] السيد عبد ابو سيد احمد فتحي، "الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية"، مؤسسة شباب الجامعة- الاسكندرية-، 2005، ص 69 .
[21] المرجع السابق، ص 70 .

الواردات و زيادة الصادرات".[22]

فكما تشير تجارب العديد من الدّول إلى أهميّة المنتجات الصناعية التقليدية و الحرفية في هيكل الصّادرات، فيمكن ان تساهم في زيـــادة صادرات البلدان النّـــامية خاصّة إذا تعلق الأمر بمنتجات الصناعات التقليدية و الحرفية إمّا عن طريق التصدير المباشر أو من خلال تكاملها مع الصناعات الكبيرة.

مما سبق ذكره، نلاحظ انه يمكن للصّناعات التّقليدية و الحرفية المساهمة في القضاء على عجز الميزان التجاري، فالمنشأة الصناعية التي يغلب عليها الطابع الحرفي (أقل من 10 عمال) قادرة على تلبية احتياجات التصدير. و هو ماتعجز عليه اليد العاملة في الدول المتطورة ذات التكنولوجيا العالية.

المبحث الرابع: الصناعة التقليدية و الحرفية في الجزائر.

يهدف هذا المبحث إلى تبيان واقع قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر، مرتكزين في ذلك على مختلف المحفزات التي أقرّتها الدّولة الجزائرية بغية النهوض بهذا القطاع و إدخال معظم النشطين غير الرسميين إلى القطاع الرسمي. و يتم هذا عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة و التحكم الفعال و العقلاني في تسيير الموارد البشرية و الطبيعيّة و المالية.

و من خلال هذا الطرح تجدر بنا الدراسة الى تقسيم هذا المبحث كالاتي:

المطلب الأول : واقع قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر

المطلب الثاني : محفزات قيام قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية

المطلب الثالث: سوق العمل في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر

المطلب الأول: واقع قطاع التقليدية و الحرفية في الجزائر.

حسب الإحصائيات و الدّراسات التي قام بها الدّيوان الوطني للإحصاء على **2500** مؤسّسة مصغّرة .نجد أن المؤسسات التي تشغل **20**عاملا تمثّل **94%** من المؤسسات الخاصة، مشغلة بذلك **30%** من اليد العاملة النشطة و فيمايلي بعض الإحصائيات:[23]

[22] نفس المرجع السابق، ص 77 .

المؤسّسات الصغيرة التي تشغل أقلّ من **20** عامل **Micro Entreprise 94 %** من المؤسّسات الخاصّة عبارة عن مؤسسات صغيرة، و هي تشغل **30%** من اليد العاملة النشّطة، هذه الإحصائيات قام بها الدّيوان الوطني للإحصاء **(ONS) 25.000** مؤسّسة من هذا الصنف.

المؤسّسات الصغيرة: عدد المشغلين **50** عامل **Petite Entreprise**

المؤسّسات الحرفية: عدد المشغلين أقل من **05** عمال.

تشارك بنسبة **40 %** من القيمة المضافة الوطنية، هذه القيمة متغيرة بين الفروع في مختلف المؤسّسات الحرفية.

خصوصا و ما هو مهم في قطاع **Agroalimentaire53 %**، تساهم بـــ **1/3** في قطاع الجلود، الأحذية **33 %**، و النسيج **30 %** .

في الجزائر، الواقع الحالي لقطاع الصناعة التقليدية و الحرفية في تدهور مستمر، فنجد ان الحرف الممارسة تتغير من ناحية لأخرى و ذلك حسب المواد الأولية المتوفرة، فنجد: الخزف الفني، النسيج، الزّربية، الصياغة، الخشب، الزجاج،....

مؤخرا عرف قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية تطوّرًا ملحوظا، إذ أصبح يشغل مكانة هامّة ضمن الإستراتيجية المقترحة من طرف وزارة السياحة و الصناعة التّقليديّة و هذا إلى آفاق **2010**.

حاليا أصبحت الصناعات التقليدية و الحرفية منظمّة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا من الجانب الاقتصادي، لان القطاعين متكاملين. من جهة أخرى للصناعة التّقليديّةو الحرفية دور مهم نظرا لمساهمتها الفعّالة في الاقتصاد الوطني، و هذا بالنّسبة لنشاطاتها المتشعبة.

أثارت إحدى الدراسات ان تكلفة فرص عمل واحدة في الصناعات الكبيرة يمكن ان يوفر ثلاث فرص في الصناعات الصغيرة. و ممّا تجدر الإشارة إليه عند بحث إمكانية الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل الأخذ في الحسبان الاعتبارات الآتية :

1- عدم الإخلال باعتبارات الكفاءة جراء تكييف العمالة.

2- الأخذ في الحسبان فرص التوظيف الكلية المباشرة او غير المباشرة.

[23] جميع الاحصائيات التالية مأخوذة من تقرير مديرية الصناعات التقليدية و الحرفية بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية 2006.

تقوم الصناعات التقليدية و الحرفية بدور رائد تجاه تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة وكذلك الإداريين، و إمداد القطاع الصناعي بجزء من العمالة الفنّية المدرّبة.

لابدّ ان تهدف سياسة التنمية الصناعية ضمن ما تهدف إليه في ظل أوضاع و اتجاهات مشكلة البطالة في اقتصاد الدول النامية.

أهميّة الصناعة التقليدية و الحرفية و مدى قدرة استيعابها لمزيد من قوة العمل و ضرورة توسيع قاعدتها في انحاء الدّولة.

و يمكن طرح السؤال التالي: هل يعني أنّ الصناعات التقليدية و الحرفية يلعب دورا في استيعاب العمالة بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة أم لا ؟

- كثرة انتشار المنشأة و استيعابها للعمالة يبين دور و فاعلية الصناعات التقليدية و الحرفية في امتصاص العمالة.

- لا يمكن لقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية ان يكون له دور مؤثر في النّشاط الاقتصادي دون الدخول في مجال الصناعات المغذية بالربط بين الصناعات الكبيرة و المصانع الصغيرة.

السياسة الاقتصادية لأي دولة نامية ينبغي ان تقوم على أساس مبدأين:

- تحقيق أقصى استثمار ممكن للمواد الطبيعية.
- تحقيق عدالة توزيع ما ينتج عن ذلك.

- أيضا يجب إيجاد حلول لتحقيق التكامل ما بين التنمية الصناعية و الزّراعيّة.

المطلب الثاني: محفزات قيام قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية.

1. *من الحرفي إلى المؤسسّة الحرفية المصغرة:*

من أجل استقطاب الحرفيين غير الرسميين و جعلهم يمارسون نشاطاتهم (الانتاجية و الخدمية) بصفة رسمية. صادق المجلس الشّعبي الوطني على البرنامج الحكومي الذي يشجّع النشّاط الحرفي من أجل إخراجه من سباته و من الوضعية الحالية.

و لهذا الغرض فقد تم تبنّي إصلاحات عديدة من أجل ان يساهم القطاع المالي في دعم قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية. و الهدف من هذه الإصلاحات هو السماح لنفاد أفضل للحصول على القرض

(دعم تشغيل الشباب)،و لفائدة الحرفيين الحاصلين على بطاقتهم أيضا (صندوق دعم الصناعة التقليديّة)، و لفائدة مستثمرين على العموم من خلال قانون الاستثمار، و لتشجيع الصادرات خارج المحروقات ثم انشاء صندوق خاص يمكن الحرفيين الإستفادة منه (صندوق ترقية الصادرات).

و في حالة استو فاء شروط ممارسة نشاط الحرفي لا بدّ من معرفة إمكانات الدّعم المتاحة للمروجين في قطاع الصناعات التّقليديّة و الحرفية،و يمكن ان نحصر هذه القنوات فيما يلي:

- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب من أجل انشاء مؤسسة مصغرة جديدة.
- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليديـــة و الحرفية لمـــا يتعلق الأمر بدعم و ترقية نشاط موجود أصلاً و ممارسًا فعلا.
- صندوق ترقية الصّادرات لما يكون النشاط قادراً على توفير منتج قابلة للتّصدير.

و لما تكون بصدد استحداث مشروع كبير فلا بدّ من الرّجوع إلى قانون الإستثمارات للإستفادة من المزايا التي يمنحها.

"و من أجل استحداث مؤسسة صغيرة في مجال الصناعة التّقليديّة و الحرفية فان على الشّباب الراغبين في ذلك و الذي يتراوح سنه ما بين **19** و **35** سنة ان يتوجه إلى وكالة تشغيل الشباب مدعما بملف كامل بهذا الخصوص يطلب فيه انشاء مؤسّسته الحرفية و يشمل هذا الملف على :

- يثبت عدم العمل بتصريح شرفي مصادق عليه في البلدية.
- الوضعية اتجاه الخدمة الوطنية تثبتها أي وثيقة صادرة عن وزارة الدفاع الوطني.

كلّ هذه الوثائق تشكل العناصر الضرورية لتكوين الملف الذي يقدّمه الشّباب المروج، و الرّاغبين في الحصول على إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

و على الشّاب ان يرفق الملف السّابق بطلب خطّي، يحدد من خلاله حجم الإعانة الضّرورية لانشاء مؤسسته المصغرة، كما يجب ان يحتوي الطلب على جميع المعلومات المتعلقة بالمروّج نفسه، و كذا طبيعة المشروع.

شيء آخر على الشباب المروج ان يقدّمه، و هو البرهان على مردودية مشروعه، وجدارته للحصول على الدّعم اللازم:

الدّراسة التّقنيّة الاقتصاديّة.

إذا تمّ توفير الوثائق الضرورية المشار إليها أعلاه فبإمكان الشاب الحصول على قرض دون فائدة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

هذا الدّعم يتراوح بين **250.000.00** دج إلى **600.000.00** دج .

كما يمكن للشاب الحصول على قرض من البنك وفق الشروط التي تمنح من خلالها قروضها للمستثمرين"[24].

- **من له حق الإستفادة ؟:**
  - الحرفيون الفرديون.
  - التعاونيات و المؤسسات الحرفية.
  - الجمعيات النشطة في مجال الصناعات التقليدية و الحرفية.

- **و عن الوثائق المكونة لملف طلب الدّعم فهي :**

-" طلب دعم موجه إلى السّيد رئيس الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التّقليديّة و الحرفية (مؤرخ و ممضي من طرف المعني).

- تعهد كتابي باستعمال الدّعم في الوجه المخصص له (يمضيه المعني).

فاتورة شكلية تحدد الأشياء المطلوبة.

- إتفاقية مبرمة بين السيد المدير العام للصناعات التّقليديّة و الحرفية، ممثلا عن الوزارة، الطرف المستفيد و الغرفة المعنية إقليميا.

- نسخة من بطاقة الحرفي صاحب الطلب أو نسخة من مستخرج الصناعات التّقليديّة و الحرفية بالنسبة للتعاونيات و المؤسّسات الحرفية أو وصل الإعتماد بالنسبة للجمعيات.

- **ماذا يدعّم الصّندوق ؟**

- يدعم الصندوق إقتناء المعدات و التجهيزات و الآلات الّتي تستعمل في نشاطات الصناعات التّقليديّة و الحرفية.

[24] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ،"تقرير الصالون الدولي الثاني عشر للصناعات التقليدية"، الصنوبر البحري، 29 جوان الى 06 جويلية 2005، ص 04 .

- لا يدعم الصندوق شراء المادّة الأوليـــة.

- **ما هي الأهداف من الدّعم؟**

- تجديد التجهيزات لرفع قدرات الانتاج و تحسين النّوعيّة.
- توسيع النّشاط لامتصاص البطالة.
- المحافظة على الحرف المهددة بالزوال.
- تكوين و تمهين الشباب."[25]

ملاحظات:

- لا يمكن للمستفيد من الدّعم الشّطب من سجل الصناعات التّقليديّة و الحرفية، خلال مدّة **03** سنوات على الأقل من تاريخ الاستفادة.
- للمصالح الخارجية للوزارة الوصية الحق في متابعة و مراقبة المستفيد.

- **الحرفيون:**

"تمارس الصناعات التّقليديّة و الحرفية عامة في إطار عائلي حيث بلغ عدد الحرفيين على مستوى غرف الصناعات التّقليديّة و الحرفية **79.850** حرفي إذ سمحت عمليات الإحصاء الّتي أجريت بتقدير عدد الوظائف الحقيقية بـــ **150.000** وظيفة.

- **الصناعات التقليدية و الحرفية**

إن ممارسة الصناعات التّقليديّة و الحرفية الحضرية في الجزائر، تتنوع تبعا للمناطق الممارسة فيها، و هي تغطّي سلسلة جدّ ثرية من المنتوجات : صناعة الفخار، صناعة الخزف الفني، صناعة الزرابي و النسيج، اللباس التّقليدي، صناعة الحلي، صناعة النحاس، صناعة الجلود، صناعة السلال، صناعة الآلات الوترية، صناعة الخشب و كذا الزجاج.

- **الاطار القانوني للصناعات التّقليديّة و الحرفية:**

يعتبر ملتقى لاكتشاف الثّروات و تنوّع التّراث التقليدي .

[25] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ،"دليل حرفي المستقبل"، 2005،ص 03.

تسير الصناعات التّقليديّة و الحرفية بموجب الأمر **01-96** المؤرّخ بتاريخ **10** جانفي **1996** الذي يحدد شروط و قواعد ممارسة هذه النشاطات التقليديّة والحرفية. في الجزائر**31** غرفة للصناعات التّقليديّة و الحرفية تشكل حاليا الإطار القانوني و التنظيمي الذي يتطور فيه الحرفي.

- **ترقية الصناعات التّقليديّة و الفنيّة:**

زيادة على نشاطات التّرقيّة الّتي تسعى لها الغرف الجهوية للصناعات التّقليديّة و الحرفية، انشأت الدولة هيكل متخصص، يتمثل في الوكالة الوطنية للصناعات التـّقليديّة و الحرفية (و.و.ص.ت) المكلف بمهام جوهرية تتمثل في ترقية الصناعات التّقليديّة و الحرفية بالجزائر و بالخارج.

- **البرنامج :**

نشاطات التّرقية الّتي تسعى لها الوكالة الوطنية للصناعات التّقليديّة و الحرفية على مستوى الأسواق الأجنبيّة تكمن في المشاركة المنتظمة في التظاهرات الخاصة بالحرفيين و عامة الجمهور على المستـــوى الـــوطني، فالسعي لترقية المنتوج يعبر عنه بالمشاركة في صالونات متخصّصة و صالـــون دولي سنوي يقام بالجزائر العاصمة".[26] و الذي أصبح موعدا يستقطب عددًا كبيرًا من محترفي القطاع و كذا من الجمهور، حيث يعتبر ملتقى لاكتشاف الثروات و تنوع التراث التّقليدي.

و بفعل سلسلة التغيرات الوظيفية و الهيكلية الّتي تكوّن عملية التنمية الديناميكية أصبح من الممكن التغلب على مظاهر التخلف، و بتفاعل للفرد مع بيئته الّتي يتحكم فيها إلى حد بعيد. هذا و تجلت الحاجة إلى ضرورة توسع أهذاف التنمية، فعلاوة على النمو السريع للناتج الوطني الإجمالي، لقد شملت خلق فرص عمـــل و استئصال الفقر و تحسين توزيع الدخول و الوفاء بالاحتياجات الأساسية من خلال عملية التنمية هذه أصبح حتميا إحداث تغيرات خاصّة في التنظيمات الاجتماعية و الاقتصادية حتى يستطيع التحول من حالة التخلف الساكنة إلى حالة النمو التي يغلب عليها الطابع غير الرسمي مستوعبة بذلك عملية تنحصر من **01** إلى **05** عاملا على الأكثر، و من الممكن ان تقام هذه الصناعات في المنازل. و من هنا تأتي ضرورة تنمية الصناعات الصغيرة باعتبارها خطوة أساسية

[26] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ،"تقرير الصالون الدولي الثاني عشر للصناعات التقليدية" ، الصنوبر البحري، 29 جوان إلى 06 جويلية 2005، ص06.

في طريق تصحيح البلدان النامية، إذ تشكل جزءا هامـــا من عملية التصنيع الديناميكية و منفذا جديدا لاستغلال الموارد المحلية.

و في غالبية الدّول النامية، و حسب الدّراسات و التجارب الّتي أجريت فيها ظهر للعيان ان الضرورة الاقتصاديّة و الواقع الاجتماعي يحتمان الاعتماد على الصناعات الصغيرة في بداية مراحل التّنمية. و يرجع هذه إلى ما يلي:

1. محدودية استيعاب التكنولوجيا الحديثة لعدم كفاية الأفراد المؤهلين فنيا.
2. ضيق السوق المحلية مما يحرم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير الّتي توفرها المشاريع الصناعيّة الكبيرة.
3. ندرة رؤوس الأموال الاستثمارية و وجود صعوبات في عملية تراكم رأس المال.
4. تخلف الفن الانتاجي نتيجة انخفاض مستويات التعليم الفني.
5. انخفاض القدرة الشرائية نتيجة انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني.

هنا نجد أن الصناعات التقليديّة و الحرفيّة تعتبر ملائمة لظروف اقتصاد الدّول النّامية، و كما سبق القول ان الأمر ليس خيارا بين بديلين صناعات كبيرة أم صغيرة أمام هذه البلدان، بل ان طبيعية الدافع و الظروف لهذه البلدان يجعلها تهتم بهذه الصناعات و تعمل على تنميتها.

أيضا من الصعوبات و المعوقات الّتي تحول دون تطورها و نمائها باعتبارها منفذا جديدا لاستغلال الموارد البشريّة و المادية المتاحة لتساهم في عملية التنمية الشاملة و مركز التصنيع من خلال تكاملها مع الصناعات الكبيرة. و لن يقتصر دور الصناعـــات التقليديّة و الحرفيّة عل التنمية الصناعية بل يتجاوز ذلك إلى التّنمية الشاملة، و فيما يلي تحليل للدور الذي يمكن ان تقوم به الصناعات التّقليديّة و الحرفيّة في التنمية. هذا الدّور يتوقف على الربط المسبق بين الصناعات الكبيرة و بين المصانع الصغيرة و الورش في إطار علاقة تقوم على أسس تعاقدية و تنظيمية و لها أبعاد فنية. لذا يمكن القول ان قطاع الصناعات التّقليديّة و الحرفيّة ديناميكي يضيف فرص عمل أكبر مما يضيفه قطاع الصناعات الكبيرة، و الّتي تضاف إلى قوّة العمل عام بعد آخر.

و تبعـــا لما لها من دور فعال في التّنمية الاقتصاديّة و الاجتماعيّة على حد سواء. و تأكيدا للدور الذي لعبته الصناعات التّقليديّة و الحرفيّة في الدّول المتقدّمة، و دول جنوب شرق آسيا، و ما يمكن ان تضيفه للبلدان الناميّة كالجزائر. يمكن إيجاز ما يلي:

أ – المساهمة في توفر فرص العمالة و تقليل مشكلة البطالة: من مميزات الدّول النّامية نذكر:

- الانفجار الديمغرافي السريع.
- وفرة القوى العاملة و انتشار البطالة بنوعيها السافرة و المقنعة خاصة في المجال الزراعي و قطاع الخدمات في المدن.
- عدم قدرة القطاع الزراعي على استيعاب قدر كبير من قوة العمل و أصبح توظيف الأعداد الكبيرة من العمالة غير المدربة عادة في أعمال منتجة يمثل مشكلة حقيقية في هذه البلاد.

و حسب بعض الدّراسات و الأدبيات الاقتصاديّة فقد أجمع بعض الاقتصاديون على أنّ الصناعات الكبيرة الحديثة غير قادرة على توفير فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المنتشرة في الدّول النّامية أو المتقدمّة، و أيضا على امتصاص الأعداد المتزايدة من العمالة الّتي تزيد في كلّ وقت، و من هنا ظهرت أهميّة الصناعات التّقليديّة و الحرفيّة في توفير فرص عمل و الحد من مشكلة البطالة. و هذه القضية عرفت اهتماما بالغًا خاصّة في البلدان الناميّة الّتي تعرف نموًا ديموغرافيا سريعا كالجزائر، الّتي أصبح قطاعها الزراعي غير قادر على امتصاص قدرًا كبيرًا من قوّة العمل.

يمكن الإشارة عند البحث عن إمكانيّة الصناعات التّقليدية و الحرفيّة في مدى قدرتها على توفير فرص العمل علينا الأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية:

1. تكثيف العمالة في الصناعات التّقليدية و الحرفيّة، إذ يجب ألاّ يترتب عليه الإخلال باعتبارات الكفاءة حتى يكون ذلك مجزيا اقتصاديا، بمعنى ان الاستخدام المكثف للعمل يجب ان يكون مقترنا بوجود العناصر الأخرى النادرة كرأس المال و التنظيم.
2. لابـــد و ان تدخل في الحسبان فرص التوظيف الكلية المباشرة و غير المباشرة أي مضاعفة التشغيل الذي يبين لنا عـــدد العمال الذي يضـــافون إلى التشغيل في مقابل كلّ عامل تتوفر له فرصة عمـــل مباشرة. و نقصد بفرصة العمل غير المباشرة تلك الفرص التي يتم خلقها في منشآت صناعية أخرى كنتيجة لفرض التوظيف المباشر المترتب على استثمـــارها في مشروع ما.

و من الدوافع الفعالة التي تقوم بها الصناعات التّقليدية و الحرفيّة، نجد أنها تكوّن قاعدة عريقة من العمالة الماهرة و الإداريين، لان هذه الصناعات غالبا ما ترتكز على استخدام عمـــالة غير مدربة أو منخفضة المهارة، هذه العمالة و عبر الزمن تكتسب المهارة و الخبرة الفنيّة و هذا في ظل التكاليف المنخفضة للمجتمع لان التدريب يرتبط بالانتاج داخل المصنع الصغير، هذا بالإضافة إلى نمو الإدارة داخلها و ارتفاع كفاءتها بشكل نسبي.

أيضا تقوم هذه الصناعات بدعم القطاع الصناعي بجزء لا يستهان به من العمالة الفنية المدربة، و هذا ففي حال تخلي هذه العمالة عن العمل في الصناعات الصغيرة متجهة بذلك للصناعات الكبيرة بغية الرفع من أجورها، لتحقيق مزايا اجتماعية أخرى.

المطلب الثالث:سوق العمل في قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر.[27]

نظرا للدور الفعال الذي يلعبه قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية، فقد أصبح له اهتمام بالغ من قبل السلطات العليا و الوزارة الوصية . لدى اخد هذا القطاع منحى متزايد بالنظر الى فرص العمل التي اصبح يوفرها للبطالين و المسرحين و عن دوره في امتصاص اليد العاملة بنوعيها، نوجز فيمايلي:

- **الحرفيون :**
- بلغ تعدادهم الإجمالي حسب تصريحات **31** غرفة للصناعات التّقليديّة و الحرفية **96.072** حرفي، هذا النمو الملحوظ يمثل زيادة سنوية قدرها **9.340** حرفي (من **2004/12/31**) إلى (**2005/12/31**).

يتوزع الحرفيون على ثلاث شعب هي :

- ❖ الصناعات التّقليديّة الفنية بـــ **1.893** حرفي.
- ❖ الصناعات التّقليديّة لإنتاج المواد بـــ **2.434** حرفي.
- ❖ الصناعات التّقليديّة الخدماتية بـــ **5.013** حرفي.

[27] جميع الاحصائيات الموالية ماخودة من تقرير مديرية الصناعات التقليدية و الحرف، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، **2006**.

*.يشغل هؤلاء الحرفيون 24.390 أجير منهم :

- ❖ الحرفيون الفرديون بـــ 24.062 أجير.
- ❖ التعاونيات الحرفية بـــ **44** أجير.
- ❖ المؤسسات الحرفية بـــ **320** أجير.

تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التّقليديّة:

من خلال الجدول الآتي نلاحظ مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التّقليديّة في نهاية عام 2005.

الجدول رقم13: مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و االصناعة التقليدية لنهاية عام 2005

نوعية المؤسسة ص.م	عدد المؤسسات عام **2005**	%
المؤسسات الخاصة*	245.842	71.71
المؤسسات العامّة **	874	0.25
المؤسّسات التّقليديّة ***	96.072	28.02
المجموع	342.788	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية 2006.

تطور تعداد المؤسّسات الصغيرة و المتوسطة:

نلاحظ من خلال الجـــدول تطور عـــدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث وصل في نهاية عـــام 2005 إلى 342.788 مؤسسة.

الجدول رقم**14**: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنتي **2004-2005**.

نوعية المؤسسة ص.م	عدد المؤسسات عام **2004**	عدد المؤسسات عام **2005**	الزيادة	%
المؤسسات الخاصة*	225.449	45.842	20.393	9.04
المؤسسات العامّة **	778	874	96	12.33
المؤسّسات التّقليديّة ***	86.732	96.072	3.409	10.76
المجموع	312.959	342.788	29.829	9.53

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية **2006**.

تطور الشغل :

الجدول رقم**15**: تطور الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

نوعية المؤسسة ص.م		عام **2004**	عام **2005**	الزيادة	%
المؤسسات الخاصة	الأجراء	592.758	642.987	5.029	8
	أرباب المؤسسات	-	245.842	-	-
المؤسسات العامّة **		71.826	76.283	4.457	6.21
المؤسّسات التّقليديّة ***		173.920	192.744	18.824	10.82
المجموع		838.504	1.157.856	319.352	38.09

المصدر: * – الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

** – وزارة المساهمة و ترقية الاستثمار.

*** – غرف الصناعة التقليدية و الحرفية.

ملاحظة هامّة:

يدمج بالجدول أعلاه لهذا العدد من النّشرية :

1. أجراء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
2. أرباب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقطاع الخاص المصرح بهم لدى الصندوق الوطني لغير الأجراء.

عدد أرباب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشار إليه بالجدول مبني على الافتراضات التالية:

- على مستوى كلّ مؤسسة رب عمل واحد مصرح به لدى الصندوق الوطني لغير الأجراء.

- **قطاع الصناعات التّقليديّة و الحرفية :**

1. توزيع عدد الحرفيين حسب نوعية النشاط :

نلاحظ من خلال الجدول التالي توزيع الحرفيين حسب نوعية النشاط خلال عام 2005.

الجدول رقم 16: توزيع الحرفيين حسب نوعية النشاط خلال عام 2005.

نوعية النشاط	حرفيين فرديين	تعاونيات حرفية	مؤسسات حرفية	المجموع
الصناعة التقليدية لانتاج المواد	49.914	201	24	50.139
الصناعة التقليدية لانتاج الخدمات	32.042	509	23	32.574
الصناعة التقليدية الفنية	13.252	79	28	13.359
المجموع	95.208	789	75	96.072

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التّقليدية 2006.

عدد الحرفيين حتى 2005/12/31 :

الفرديين	2 X 95.208	=	190.416
التعاونيات	2 X 789	=	1.578
المؤسسات	10 X 75	=	750
		=	.192.744

خلق مناصب عمل جديدة :

من خلال الجدول نلاحظ تطور الشغل في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية خلال عام 2005.

الجدول رقم 17:تطور الشغل في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية خلال عام 2005 .

مجموع مناصب العمل (حسب نوع النشاط)	مجموع النشاطات	المؤسسات الحرفية	التعاونيات الحرفية	الحرفيين الفرديين	
4.390	**2.159**	**9**	**3**	**2.174**	الصناعة التقليدية الفنية
6.724	**3.274**	**2**	**16**	**3.236**	الصناعة التقليدية لانتاج المواد
13.276	**6.634**	**1**	**3**	**6.630**	الصناعة التقليدية لانتاج الخدمات
المجموع	فردي	تعاونيات	مؤسسات	مجموع النشاطات	مجموع مناصب العمل
النشاط	**12.013**	**22**	**32**		
مناصب العمل	**24.026**	**44**	**320**	**12.067**	**24390**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية 2006.

التفسير:

يلاحظ من خلال الجدول ان مجموع النشاطات الجديدة التي تم انشاءها تقدر بـــ **12.076** (حرفيين، تعاونيات، مؤسسات) و التي انشأت **24.390** منصب عمل جديد تمثل الصناعات التقليدية لإنتاج الخدمات، النشاط الذي تم من خلاله تسجيل أكبر عدد من الحرفيين الفرديين.

تؤكد حوصلة عام **2005** زيادة عدد المسجلين في غرف الصناعات التقليدية و الحرفية.

3. تطور الحرفيين الفرديين في القطاع:

ان الارتفاع في عدد الحرفيين يؤكد التنظيم المحكم و الاهتمام المبادر به من طرف القطاع.

نشير إلى زيادة ضئيلة في عدد مؤسسات الصناعات التقليدية (**10** حرفيين على الأقل) و تعرف هذه الزيادة بـــ (+ **32** مؤسسة) بالنسبة لسنة **2004**.

الجدول رقم18: تطور الحرفيين الفرديين حسب نوعية النشاط خلال عام 2005 .

الحرفيين الفرديين			
نوعية النشاط	المسجلين	المشطوبين	الزيادة
الصناعة التقليدية لانتاج المواد	**3.236**	**817**	**2.419**
الصناعة التقليدية لانتاج الخدمات	**6.630**	**1.615**	**5.015**
الصناعة التقليدية الفنية	**2.147**	**261**	**1.886**
المجموع	**12.013**	**2.693**	**9.320**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية 2006.

فيما يخص التعاونيات و المؤسسات، سجلت غرف الصناعات التقليدية و الحرفية خلال سنة **2005**:

- **22** تعاونية جديدة.
- **20** تعاونية مشطوبة.
- **32** مؤسسة جديدة للصناعات التقليدية و الحرفية.

لقد تمّ إحصاء **24.390** حرفي في قطاع الصناعات التّقليديّة و الحرفية خلال عام **2005** حيث العملية الآتية توضح ذلك:

الحرفيين الفرديين 2 X 12.013 = **24.026**

التعاونيات 22 2 X = 44

المؤسسات 32 10 X = **320**

= **24.390** منصب عمل جديد

ملاحظات حول إحصاء الحرفيين :

- كلّ حرفي فردي مرفق بصانع مؤهل.
- كلّ تعاونية متكونة على الأقل من حرفيين اثنين (02).
- مؤسسة تقليدية تحتوي بمعدل على **10** أشخاص.

التطور العددي للحرفيين (2005/2002):

الجدول رقم 19 :تطور عدد الحرفيين من سنة 2002 الى سنة 2005.

نوعية النشاط	عام 2002	عام 2003	عام 2004	عام 2005	عام 2003 %	2004 %	عام 2005 %
الصناعة التقليدية لانتاج المواد	38346	43435	45126	50139	13.27	3.89	11.1
الصناعة التقليدية لانتاج الخدمات	23901	26151	3014	32574	9.41	15.25	8.07
الصناعة التقليدية الفنية	9276	10264	11466	13359	10.62	11.71	16.5
المجموع	71523 حرفي	79850 حرفي	86732 حرفي	96072 حرفي	11.64	8.61	10.76

المصدر : الغرفة الوطنية الصناعات التقليدية و الحرفية 2006.

خلاصـــة:

عرف قطاع الصناعـــات التقليـــدية و الجرفية انتشارا بأغلب ربوع العالم ولقد أثبث وفي العديد من المرات مرونة كبيرة و إصـــرارا و عزمـــا على المواصلة في تحقيق في تحقيق التنمية الشاملـــة بمختلف ميادين النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، و ذلك على الرغم من مزاحمة التكنولوجيا له و على الرغم من الضغوطات التي أصبحت تمارس في حق هذه الانشطة خاصة بالنظر الى حفاضها على الإرث الثقافي و الحضاري.

هذه الضغوطات أجبرت كثير من انشطة الصناعات التقليدية الحرفية على الانحراف تجاه الاقتصاد غير الرسمي قصد المواصلة و الاستمرار، نظرا لما يتيحه هذه الأخير من إمكانيات للتسويق وتسريب المنتجات حتى في المسار الرسمي بعيدا عن صخب الإجراءات الإدارية التي أثقلت كاهل هذه الانشطة البسيطة، قريبا من الأرباح التي كانت تضفيها الممارسة الرسمية أو أكثر. فالممارسة غير الرسمية في هذه الحالة تأخذ شكل بديل ليس حتمي كما يعتقد كثير من الدارسين و ان كان يبدو كذلك، و إنما اختياري، فان كانت هذه الممارسة أو المقايضة و المبادلة بين هذين القطاعين على حساب الاقتصاد الرسمي تجري أمام أعين الدولة. فما هي الإستراتيجية المقترحة من طرفها لإعادة استقطاب هذه الممارسة غير الرسمية و إعادة إدماجها في القطاع الرسمي، ما دامت تملك مداخل لا يستهان بها و تساهم بشكل فعلي و مباشرة في عملية التنمية.

الفصل الرابع: دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في مدينة تلمسان

تـــمهيـــد.

المبحث الأول: خصائص قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية و منهجية العمل

المطلب الأول: تعاريف الصناعات التقليدية و الحرفية

المطلب الثاني: المفهوم الدولي للحرفة

المطلب الثالث: الصناعات التقليدية و الحرفية في مدينة تلمسان

المبحث الثاني:منهجية العمل

المطلب الأول:تحديد العينة المراد دراستها

المطلب الثاني:الاستجواب و عناصره

المطلب الثالث: نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الثالث:تحليل نتائج الاستجواب

المطلب الأول: تحليل نتائج معايير التمييز

المطلب الثاني: تحليل النتائج الخاصة بالنشاط

المطلب الثالث: تحليل النتائج الخاصة بالعلاقة الانشطة غير الرسمية- الانشطة الرسمية

خـــلاصـــــة

تمهيـــد:

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن موضوع العمل في الاقتصاد غير الرسمي، خاصة بالنّسبة للدّول السّائرة في طريق النمو. و لعلّ الجزائر واحدة من الدول المعنية بهذه القضية، شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم، و نظرا لتعدد الصناعات التقليدية و الحرفية عبر ربوع الوطن من جهة، وتفشي البطالة من جهة أخرى. سلك الجزائريون سبيل الصناعات التقليدية و الحرفية من أجل كسب قوتهم، و لذا فقد حظي موضوع الاقتصاد غير الرسمي باهتمام أكاديمي واسع سواء خلال تنظيم الملتقيات الوطنية و الدّولية.

فهناك بعض الاقتصاديين أمثال برنارد سالون Bernard Salone الذي اقترح بأن الاقتصاد غير الرسمي يتكون من التشغيل المدعم بكثرة العرض، أيضا خلق أشخاص يبحثون عن عمل، و هو على عكس الاقتصاد الرسمي أين التّشغيل مدعّم من طرف مشغلين يبحثون عن اليد العاملة[1].

فمن أجل التّمييز بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي مرتكزين في ذلك على قاعدة سوق العمل، نجد أنه من خصائص الاقتصاد غير الرسمي اليد العاملة بأجر محدّد.

[1] **El kheider**. A et El Adnani M.J,"Etude du marché dans le secteur informel. Cas de l'artisanat à Merrakech", **Université Cadi** Ayad Merrakhech ; Maroc ;p 03.

لقد أصبح للقطاع غير الرسمي مكانة معتبرة في برامج التّشغيل، و أيضا في السّياسات الإقتصادية للجزائر. ففي هذا القطاع يمكن ملاحظة عدم وجود تجانس في الـــدخول - العائدات - و أنماط الإنتاج.

إنّ الهدف من هذه الدّراسة، هو محاولة قراءة و فهم هذا الموضوع من جهة، و من جهة أخرى رسم الخطوط العريضة لسوق العمل في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية خصوصا، محاولين بذلك فهم حقائق الاقتصاد غير الرسمي.و موازاة مع ذلك، محاولة معرفة أكثر لسوق العمل في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية لمدينة تلمسان. بغضّ النّظر عن خصائصه و مكوناته سواءاً حرفـــاً أو قطاعات الأنشطة أيضا، حسب السّن و الجنس إنطلاقا من نتائج التحقيق الذي سنقوم به حول قطاع الصناعات التقليدية و الحرفيّة لمدينة تلمسان.

فاختيارنا لمدينة تلمسان، لم يكن بمحض الصّدفة و إنّما يرجع ذلك إلى كونها مدينة فن و تاريخ و نظرا لتواكب حضارات و ثقافات خلفت آثارها على المجتمع التلمساني فجعلته يضمّ كل الأنشطة و الفروع المختلفة للصناعات التقليدية و الحرفية.

فقد لاحظنا بأن هناك بعض المدن الجزائرية التي تزخر و تنفرد بأنواع معينة من قطاع الصناعات التقليدية و الحرفيّة مثل غرداية، شرشال، تيزي وزو، بشار،...فغرداية و بشار تنتشر صناعة الزرابي، و في تيزي وزو صناعة الحلي،...بينما نجد ان مدينة تلمسان تظم جميع هذه الصناعات التقليدية و الحرفيّة بنسب متباينة و بأهمية تفوق مجموع المدن الأخرى.

أيضا يمكن إثبات وجود تأثير متبادل ما بين قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية و الأنشطة السّياحية في مدينة تلمسان، و هذا لأنها تضم عدّة أنشطة سياحية كالبحرية و الحموية،....و هذا ما يمنعنا القول بأن المناظر السّياحية الطبيعية تجذب السّواح لوحدها، أيضا تنوع ثروات الصناعات التقليدية و الحرفيّة و اختلاف الحرف تعمل على استقطاب كم هائل من السّواح خاصة الأجانب. من جهة أخرى، تدفق السّواح على مدينة تلمسان يدفع بالحرفيين إلى إنتاج و بكم أكبر التحّف التّقليديّة اليدويّة التي تعكس حضارة المدينة.

هذا العمل سنحاول تحليله و بالتّفصيل في ثلاث نقاط أساسية هي:

نبدؤها بتقديم عام لتعاريف و مفاهيم أساسية مع التّطرق إلى منهجية العمل، ثم نقوم بتبويب البيانات المتحصّل عليها من التحقيق الذي تمّ على مستوى المدينة، و هذا على الحرفيين القارّين خاصة بمحل أو بدون ورشة، حسب التقسيم الجغرافي،و حسب السن و الجنس.
لنختمها بتحليل للنتائج المحققة و إقتراحات و توصيات.

المبحث الأول: خصائص قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية و منهجية العمل.

المطلب الأول: تعاريف الصناعات التقليدية و الحرفية.

تعرف الصناعات التقليدية و الحرفية على أنها الأنشطة الإقتصادية التيّ تعمل على تحويل المواد الأولية سواءاً محلية أو مستوردة، من أصل حيواني أو نباتي أو معدني من أجل تلبية حاجيات الطّلب سواءاً على الخدمات أو السلع أو من أجل صناعة الأثاث المترلي.

- تشكل الصناعات التقليدية و الحرفية إحدى المكونات الأساسية للشخصية الإبداعية، فهي الوسيط بين الماضي والحاضر، يستقبلها العالم في صورة منتج صغير لتبلغ عن رسالة أصيلة معطرة برائحة الحضارات السالفة والتراث الإنساني الثقافي الذي صهرته عبر سيرورة التاريخ القدرة للخلافة الإبداعية للإنسان بصفة عامة، و للصانع التقليدي خصوصا وهو ما يبرز اعتزازه بكينونته وانفتاحه على الآخر. و تشكل الصناعات التقليدية و الحرفية النشاط الرئيسي لفئة عريضة من السكان وتشكل مورد عيش أغلبيتهم، وفضلا عما تضفيه من رونق وبهاء على مختلف معالمها وفضاءاتها مما يجعلها تحظى بمكانة خاصة في نفوس مختلف الزوار الذين يتوافدون عليها من مختلف الجنسيات. فالصناعات التقليدية و الحرفية صورة لذات المجتمع في كل مراحل تطوره لهذا جاءت منتجاتها متنوعة، وغنية بالدلالات الاجتماعية والتاريخية، وهذا التنوع دال على المستوى الحضاري المتميز لنفس المجتمع، وكدلك مرد وديتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بها.[2]

- إن الصناعات التقليدية و الحرفية بصفتها نشاط إقتصادي ذات بعد إجتماعي و ثقافي تعمل وفق سياسة هادفة ترتكز على إيجاد مناصب شغل و خلق الثروة، و المساهمة في الدخل الوطني، و تنويع

[2]، نظيفي زينب و مزيل وهيبة،" الصناعات التقليدية و الحرفية بجهة مراكش "، مذكرة ماجستير جامعة مراكش-المغرب-،2003-2004،ص 13.

الصادرات خارج المحروقات و إمتلاك القدرات التنافسية بالرفع من الطاقات الإنتاجية و تحسين النوعية و التحكم في الأسعار، و التعريف بالموروث الحضاري و الثقافي للبلاد، و هذه السياسة تتطلب إيجاد حلقات مترا بطة و هي : التكوين و التأهيل، التموين و التمويل، و التسويق[3].

- هي تلك الصناعات التي يقوم بمزاولتها الحرفي معتمداً في عمله على مهاراته الفردية الذهنية واليدوية التي أكتسبها من تطور ممارسته للعمل الحرفي وذلك باستخدام الخامات الأولية المتوفرة في البيئة الطبيعية المحلية أو الخامات الأولية المستوردة بحيث يتم التعامل معها في الإنتاج بصورة يدوية أو باستخدام بعض العدد والأدوات البسيطة[4].

فحديثنا عن الصناعات التقليدية و الحرفية، يقودنا إلى التفكير في أصحاب هذه الأنشطة لذلك أصبح إجباريا علينا الإجابة على السؤال التالي:

من هو الحرفي ؟

1- " يعتبر حرفيا كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعات التقليدية والحرفية ويمارس نشاطاً تقليدياً كما هو محدد في المادة **05** ويثبت تأهيله ويتولّى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل ، وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته."[5]

2- إنّ إجابتنا على هذا السّؤال في الحقيقة كشف واضح عن عجز كبير في الإتصال، فمن طرحوا هذا السؤال هم في الحقيقة المندمجون معنا في كل يوم، و في كل مكان و في مختلف مجالات حياتنا، و بشكل أكثر تناقضا فإنهم يصبحون موجودون في مخطط الإتصال، في اليوم الذي يصبحون فيه تحت رحمة الزّوال، ليشكل غيابهم نقصاً ملاحظاً يدفع إلى الحيرة، و العمل الجاد من أجل الإنقاذ.

و ما يعطل لغة الإتصال عن هذه الشريحة الهامّة هو قوتها الإقتصادية التّي لا يعرفها أيّ أحد، فالأرقام و الإحصائيات حول الحرفيين قليلة، إن لم نقل منعدمة، كما أنّ هذه الشريحة لا تظهر في مخططات و برامج السّياسات الإقتصادية بشكل مستقل، و لكن كثيراً ما تدمج مع التّجار، و مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هو ما يجعلها هكذا غير معروفة و محدودة كقوة مستقلة. كما أنه من جهة أخرى تبقى اللغة المتداولة بشأن الحرفيين، مساهمة بشكل كبير في تعكير الرؤية

---

[3] الموقع الرسمي لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، جوان2007.

بن عوض القحطاني سعيد،" الجدوى الاقتصادية للاستثمار في مشروع للحرف و الصناعات اليدوية بالمملكة العربية السعودية"، المؤتمر الدولي للسياحة و الحرف اليدوية، السعودية، 7-14 نوفمبر 2006، ص 10.

[4]

[5]الموقع الرسمي لغرفة الصناعات التقليدية و الحرف لبشار www.becharcam.dz ،

و وضوحها حول هذه الطاقات الخلاقة و المبدعة. فبالنسبة للبعض الآخر فـــهم الخبازون أو الجزارون ...الخ. و هـــم بذلك تجـــار ليصبح من الصعب حصر هذه الشريحـــة و عزلها عن المحيط العام بالرغم من تواجدها على كل الخطوط و في كل الميادين تضمن إنتاج المواد و الخدمات المتعددة كما تضمن الحفاظ على الإرث التاريخي و الحضاري لأمة عريقـــة و أصيلة في مئات الأصناف الحرفية.و إذا أردنا أن نصحح لغة الاتصال عند الحرفيين فإننا نقول أنهم يوجدون في قلب الحياة اليومية لكل فرد، في كلّ قطاع، في كلّ مجتمع، بل في كلّ دولة و ما يفسر وجودهم الدائم هذا هو الحاجة الملحة إليهم و التي تكتشف إذا ما حاولنا أن نتخيل عالمنا دونهم هذا و ما هو الخلل الذي يمكن أن ينجر عن ذلك ؟

"لعلّ هذا ما يكشف حقيقة الدّور الذي تؤديه شريحة الحرفيين في حياة المجتمعات على اختلافـــها و الخلل الذي يمكن أن يترتب عن إزالتها من خلال غيابها. كما لا ينحصر دورها في الجانب الاقتصادي فقط. إنما تؤدي هذه الفئة عملها النبيل و الدؤوب في حفظ و صيانة إرث هذه الأمة، و مكانتها الكامنة في عراقة و تمييز ما تزخر به بلادنا من صناعات تقليدية و حرفية توارثناها أباً عن جـــدّ، و أصبحت تمثل صلة فعلية ما بين ماضي أصيل،و حاضر معاصر، إذ ما من شك في أن الحرفي على بساطة عمله إنما يعمل على المحافظة على هوية هذه الأمّة بما يصون ثقافتها و انتمائها و ما نلمسه في أصحاب الحرف اليوم أيضا طاقاتهم العجيبة في الإبداع و التفنن هكذا ينبغي أن يعرّف صناع الحرف على أنهم فاعلون إقتصاديون و شركاء دائمون و اجتماعيون و فنّانـــون خلاقـــون، و مبدعون ليس كلاماً جافاً،و لكن واقعًا ملموسًا في حياتنَا اليومّية، فالحرفي هو الموجود معنا أينما كنا"[6].

يمارس النشاط الحرفي بمفهوم الامر **01/ 96** في ثلاثة صيغ قانونية (صفة):

الحرفي المعلم:

"هو حرفي في حرفته، كل حرفي مسجل في سجل الصناعات التقليدية والحرفية يمارس نشاطا حرفيا، يتمتع بمهارة تقنية خاصة، وتأهيل عال في حرفته وثقافة منهجية.

عامل حرفي:

[6] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، "مجلة الحرفي"، مرجع سبق ذكره، ص 07.

عامل ذو كفاءة او مارس حرفة تدخل في مجال الصناعات التقليدية و الحرفية.

لكلتا الصفتين يحدد المرسوم **97/145** الكفاءات و الحرف اللازمة للحصول عليها.

تعاونية الصناعات التقليدية والحرفية:

هي شركة مدنية يكونها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية إنضمام الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي.

مقاولة الصناعات التقليدية والحرفية :

تعتبر مقاولة للصناعة التقليدية و الحرفية كل مقاولة مكونة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري وتتوفر على الخصائص التالية:

- ممارسة عدد غير محدد من العمال الأجراء.
- ممارسة أحد نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية.
- إدارة يشرف عليها حرفي أو حرفي معلم.

فعلاوة على أنّها نشاط إقتصادي يمكن اعتبار الصناعات التقليدية و الحرفية على أنها نشاط إجتماعي، تبعا لقيمته التاريخية لأن الصناعات التقليدية و الحرفية تنبع أصالتها من جدور التاريخ و هي تمتد من جيل لآخر محافظين على نفس مراحل و تقنيات الإنتاج.هذه الأسباب تدفع بنا إلى القول بأن الصناعات التقليدية و الحرفية نتاج نهضة طويلة جامعة بين حقب متعددة. و فيمايلي أهم أنواع هذه الأنشطة:

قـــائمة نشاطـــات الصناعات التقليدية و الحرفية:

تشكل قائمة نشاطـــات الصناعات التقليدية و الحرفية من ثلاثة:

(03) ميادين تمثل في مجموعها (24) قطاع وتحمل ترقيما مضمونا خاصًا بكل واحدة منها.

الميدان الأول: الصناعات التقليدية الفنية:

تحتوي على ثمان (08) قطاعات للنشاط (مرقمة من 01 إلى 08) مرّتبة حسب طبيعة المـــادّة الأوليـــّة المستعملة (الطين، الزجـــاج، الحجـــارة، المعادن، الخشب، الصوف، النحاس،

الجلود ...) وتضم هذه القطاعات الثمانية (52) نشاطاً من قائمة نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية .

الميدان الثاني: الصناعات التقليدية الحرفية لإنتاج المواد:

تحتوي على (09) قطاعات (مرقمة من 09 الى 17) مرتبة حسب مختلف نشاطات الإنتاج الموجودة والتي يمكن ممارستها بصفة تقليدية.

الميدان الثالث: الصناعات التقليدية الحرفية للخدمات:

تشكل 07 قطاعات للّنشاط مرقمة من 18 إلى 24 مرتبة حسب طبيعة الأشغال المنجزة والتقنيات المستعملة وميادين التدخل (مركبين، مصلحين، خدمات، مرتبطة بالنظافة...إلخ) تضم هذه القطاعات السبعة 81 نشاطا من قائمة نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية."[7]

المطلب الثاني: المفهوم الدولي للحرفة .

من الواضح أن وضع مصطلح دولي للحرفة في صدد التّطبيق ليس تجربة للعمل في حالة نشوء عدد من المشـــاكل المتعلقة بتعريف الحـــرفة نفسها، بأخذ الإلمام بالحرفة في الحسبـــان و المؤسسات الصغيرة، للقوى الإقتصادية و الإجتماعية التّي تمثلها و المتوقع المؤسساتي إذ ينعكس على عـــدد من التّنظيمات المتصلة للحرفـــة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ففيما يخص المخطط الدولي و داخل كل دولة على حدى.

إلا أنـــه يبقى الموقع المتجانس نسبيا في المخطط الدولي آخذا في الحسبان المؤسّســـات الخاصة لهذا القطـــاع و التّأكيد على المفهوم المشترك و العوامل المقاربة، فأصبح من المهمّ المساهمة في الإستقرار الإجتماعي و التطور الإقتصادي لعدد من الدوّل في مختلف مناطق المعمورة. هذه الإنطلاقة سجّلت هدف له الأسبقية و يجب وضع الهـــدف داخل اعتبار تســـاهمي بهيئة لشركة اقتصادية و ثقافية حيث القيـــود الإجتماعية تقوم على القرابـــة و الجودة.

[7] الموقع الرسمي لغرفة الصناعات التقليدية و الحرفية لبشار، مرجع سبق ذكره.

البحث عن مفهوم دولي للحرفة يظهر إذن كعامل ضروري بحيث يسمح بتعريف رأسمال المخاطر به، الفوائد الاقتصادية و الاجتماعية و استراتيجيات الاستفادة من التطور بحيث تكون لمصلحة البلدان الأقل تقدما.

المؤسسة الصغيرة بتسمياتها تنتمي إلى الحرفة هي في المصطلح الأكثر إلمام و تمثيل في العامل الحقيقي للمؤسسة.

واقعيا 93% من المؤسسات الأوربية هي مؤسسات صغيرة جدا ترتفع إلى نسبة 98% من مجموع المؤسسات في العالم (أقل من 10 عمال).

إذا أردنا الذهاب إلى أبعد من هذا، فإن المؤسسات الحرفية و المؤسسات الصغيرة تمثل بجدارة النمط الذي يتواجد بكثرة في العالم فهي داخل كل أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية.

و بالـــرغم من قلة التأثير الهادف على حقيقة السياسة التي تعطيه مكانها داخل مختلف التنـــاولات القانونيـــة و الاقتصادية و المالية، حيث أنّ عددا كبيرا من الدول يمكنها تطبيق أو إبقائها لصالح الصناعات الكبيرة.

و لهذا الإلمام مفهوم دولي للحرف يشرح تواجده في التأثيرات الحقيقة، ضرورة سياسية حقيقية لصالح الحرف في مجموع مناطق العالم و بالأخص في المناطق التي تغيب فيها الصناعات الكبيرة. بالتوازي مع هذه الأخيرة سياسة واحدة للمؤسسة التي تسمح بإعطاء حتمية للحرفة و تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تكون نافعة و فعالة في هيكلة الاقتصاد و التضامن الاجتماعي بحيث يتفادى الخلط و لكن بتسطير الممتلكات.

و بهذه الشروط تبدوا الأهمية فيما يخص المصطلح الاستراتيجي للمقاربة ، للحصول على عناصر تعريفية و مفرقة للحرف، أين يدخل في سياق التصنيع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،كما يجب الحصول على إمكانيات تميزها عن باقي التعاريف هذا الفرق الانعكاسي سجل حيث هناك تواجد ثروة بالفعل داخل تنوع و مساعدة الحرف لتأكيد مزايـــاها كشعاع مهم للتطور الاقتصادي و الاجتماعي و كذلك كوسيلة للحفاظ على نمـــط أو فن في الحياة التي تحمـــل مزايـــا و أخذ في الحسبان الحاجيـــات المستعجلـــة و بالأخص السكـــان و المستهلكون.

المطلب الثالث: الصناعات التقليدية و الحرفية في مدينة تلمسان.

تعّد مدينة تلمسان من المدن العريقة في مجال الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر حيث تشكل نسبة كبيرة من ثراتنا الثقافي و الحضاري الجزائري لما تحتويه من رصيد هائل و كدا من العادات المتمكّنة عبر السنين. فقد استطاع سكانها و على اختلاف هوياتهم و رغم التأثيرات الأجنبية المحافظة أبًا عن جد على عاداتهم و تقاليدهم و فنونهم. و يشكل قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية موردا اقتصاديا هامّا.كما كان مصدر رزق لجل العائلات الحضرية و الريفية. و لقد كانت الصناعات التقليدية و الحرفية تمارس في الورشات و البيوت، و نظرا لجودة منتوجاتها الحرفية و التي تتسم بروع الإبداع و الذوق الرفيع النابع من أعماق التاريخ و الطابع المميز للمدينة، حيث عرف هدا القطاع خلال الفترة الممتدة من مطلع الستينات إلى أواخر السبعينات ازدهاراً و رواجاً كبيرين على الصعيدين الوطني و الدولي أين كانت منتوجاته تحتل الصّدارة في الأسواق العالمية خاصة في مجال صناعة الزرابي المتميزة بنوعية صوفها العالية و التي كانت تصدر هذا المنتوج إلى الأسواق الأوربية. كما كانت توفر مناصب شغل لليد العاملة النسوية بالإظافة إلى عدد كبير من مناصب الشغل. فضلا عن ذلك كانت تجلب مبالغ مالية هامة من صناعة العملة الصعبة للخزينة العمومية، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك نشاطات حرفية تقليدية لا تقل أهمية على نشاطات صناعة الزرابي مثل:

- "صناعة الأغطية الصوفية و الملابس الصوفية.
- صناعة الحصير و الأدوات المترلية من مادة الحلفاء.
- صناعة الخزف و الطين.
- صناعة الجلود.
- صناعة الخشب و النحت عليه.
- صناعة السروج و تجهيز الخيل.
- صناعة الأدوات الموسيقية و الفلكلورية.
- صناعة النحت على النحاس.

- صناعة البلغة.
- صناعة الطرز على القماش و على الجلد.
- صناعة الحدادة الفنية."[8]
- صناعة البراميل الخشبية و غيرها من الصناعات.

غير أن جل النشاطات السالفة الذكر عرفت خلال العقدين الأخيرين تقهقراً كبيراً بل منها من اندثر و ذلك لأسباب متعددة متداخلة فيما بينها، يصعب تحديد المسؤولية.
فالتطـــور و التنمية السّريعين اللّذين عرفتهما البلاد من خلال سيـــاسة التصنيع أثّرت بصفة سلبية و مباشرة على نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية الذي حد من تنميتها و تهميشها فضلا عن:

- هجرة اليد العاملة الحرفية و المتخصصة و المؤهلة من النشاطات الصناعات التقليدية الحرفية.
- غزو المنتوجات المصنعة للسوق الوطنية.
- تغيير النمط المعيشي للمجتمع.

[8] تصريح لمفتشية مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية لولاية تلمسان.

المبحث الثاني: منهجية البحث.

المطلب الأول: تحديد العينة المراد دراستها.

فامتداد المجتمع المراد دراسه أرغمنا على تحديد معايير اختيار العينة .

المعيار الأول :قمنا بتحديد دراستنا على – العائلات، المؤسسات ،الورشات– التي تنشط في مختلف قطاعات الصناعات التقليدية و الحرفية.

المعيار الثاني:من العناصر السابقة الذكر اخترنا – المؤسسات و الورشات و العائلات– المسجلين لدى مصالح السجل التجاري أو غير المسجلين تماما و المشطوبين .أيّ الذين ينشطون في الاقتصاد غير الرسمي ،و هذا رغم أنهم يمثلون حصة معتبرة. فقمنا بتحقيق الإستجواب على عينة تضم حوالي 100 مؤسسة مصغرة ، عائلات، ورشات تنشط في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية على اختلاف أنواعها. غير أن هذه العينة لا يمكن لها أن تمثل: المجتمع."العائلات الورشـــات، المؤسســـات المصغرة،..." الذي ينشط في مختلف أنواع الصناعات التقليدية و الحرفية ، و هذا بسبب:

من جهة، فمهما يكن حجم العّينة المدروسة ،فلا يمكننا تمثيل المجتمع و هذا بسبب غياب تعريف جامع لمختلف الآراء و المقاربات الإقتصادية حول المقاولة ،المؤسسات المصغرة و العائلات.

- من جهة أخرى :التقسيم الجغرافي يجب أخذه بعين الإعتبار و هذا حتى تكون العينة مثالية. ففي ظل غياب الإحصاءات خاصة حول مشاريع النساء التيّ تنشط في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية هذا ما يمنعنا من اتخاذ عينتنا هذه كعينة مثالية.

المطلب الثاني: الاستجواب و عناصره.

رغم الحواجز و المعوقات التي تعترض تحقيق مثل هذه المشاريع ،و هذا نظرا للسّياسة المنتهجة من طرف حكومات الدول النامية . ارتاينا دراسة و تحليل هذه المعوقات و هذا بالاتصال المباشر مع عناصر العينة محل الدراسة.

هذه العملية ،أجبرتنا على تحديد وسيلة الدّراسة ،و هي الإستجواب.

و محاولة من في تحقيق ذلك قسمنا استجوابنا إلى عدة عناصر:

عناصر الاستجواب:

تعريف المشروع (المؤسسة،الورشة،العائلة،....)

الهدف من هذه المرحلة هو التعريف بعناصر العينة محل الدراسة، حتى نتمكّن من جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الأشخاص الّذين قاموا بإنشاء هذه الورشات ، بما في ذلك طبيعة المؤسسات و ننشاطها : السن، الخبرة المهنية ،الحالة الاجتماعية،.....

الإنشاء :

هذه المرحلة من الاستجواب خصصناها لمرحلة إنشاء المؤسسة .و هذا رغبة منّا في معرفة المراحل التي مرّت بها حياة هذه المؤسسة (المناولة)، الورشة،.....(المشاكل، المساعدات الاجتماعية....). و مختلف التحفيزات الرسمية و غير الرسمية التي وصلت المشروع.

التمويل:

تمّ إختبار هذا المفهوم ،بغية معرفة طريقة تمويل هذه المشاريع .لأن في الغالبية العضمى تمول مشاريع الصناعات التقليدية و الحرفية بطريقة غير رسمية .أيضا للتأكد من العلاقات بين أصحاب المشاريع و مختلف المؤسسات المالية (بنوك ،ضرائب،ضمان اجتماعي....).

الرسّوم و الضّرائب:

مفهوم تطبيق الرّسوم و الضّرائب على الحرفيين الجزائريين يملي علينا عدة عراقيل و صعوبات تجبر هذه المشاريع على العمل في الاقتصاد غير الرسمي.و عموماً كل المؤسسات الصغيرة تنـــشط في الاقتصاد غير الرسمي غير مصرحة نهائيا بنشاطها.

التّسيير و التموين:

يختص التّسيير عادة في دراسة حالة هذه المشاريع و المشاكل التي تعاني منها، و من ثم استقطاب نقاط الضعف أين على المسير معالجتها بطريقة علمية. و منها ندكر كيفية تسيير المواد الأولية اللاّزمة لتحقيق مخرجاتها، لان تموين هذه المشاريع يتم بطريقة تلقائية.لدى نوعية منتجات الصناعات التقليدية و الحرفية لا تكون دائما بنفس المقاييس و النوعية.

اقتراحات:

آخر مرحلة خصّصناها لإقتراحات و توصيات للعينة التي تم اختيارها و هذا من أجل تحسين و تنمية نشاط مشاريع الصناعات التقليدية و الحرفية غير الرسمية و إدماجها في الاقتصاد الرسمي الدي يعود بالنفع على المشاريع الصغيرة(الصناعات التقليدية و الحرفية) و أصحابها و الدولة.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة الميدانية.

ما هو مشار إليه في الفصل السابق، نلاحظ أن ظاهرة الصناعات التقليدية الحرفية أخذت عدة مفاهيم، و هذا لكونها مؤسسات مصغرة و هي أيضًا ليس لها تعريف شامل لجميع خصائصها و مكوناتها. لهذا كان لقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية عدة مفاهيم كالمقاولة،..

من أجل دراسة جميع هذه المفاهيم، إرتاينا المساهمة بدراسة ميدانية على عينة من العناصـــر الدين ينشطون في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية على مستوى القطاع الحضري لتلمســـان.

مقاربتنا هذه تمت على مرحلتين نوجزهما فيمايلي:

أ- **الجانب المنهجي:** بدوره يضم العناصر التالية:

- طرح فرضيات البداية.
- تحديد العينة المراد دراستها و تكوين اسئلة الاستجواب.
- تحديد المتغيرات المفسرة للظاهرة محل الدراسة.

ب-**فرز، تجريد، و تحليل** نتائج الدراسة الميدانية مستغلا في ذلك نتائج الاستجواب.

- **فرضيات البداية:**

موضوع دراستنا هذه يرتكز على مجموعة من الفرضيات يمكن ايجازها فيمايلي:

✓ نسبة – الورشات، العائلات، المؤسسات المصغرة،.....- التي تنشط في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية غير الرسمية أكبر منه في الاقتصاد الرسمي.

✓ أغلب النشطين في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية غير الرّسمية شباب.

✓ المستوى التعليمي للنشطين غير الرسميين في هذا القطاع لا يتجاوز التعليم المتوسط.

✓ معوقات تطوير و تنمية المشاريع – الورشات، العائلات،...- مشاكل إدارية.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستجواب.

المطلب الأول: تحليل نتائج معايير التمييز.

التقسيم حسب طبيعة النشاط(رسمي و غير رسمي):

نتيجة للدّراسة الميدانية التيّ قمنا بها على مستوى القطاع الحضري لمدينة تلمسان، و بخصوص قطاع الصناعات التقليدية الحرفية على اختلاف أنواعها. لقد أفرزت نتائج دراستنا التيّ تمت على **100** حرفي بمختلف نشاطاتهم الفنية،و الخدمية، و إنتاج المواد، سواءاً يمارس نشاطه في ورشة أو محل أو متنقلين أين يصعب التجاوب معهم. .

و فيما يلي تعبير عن نسبة الحرفيين الذّين ينشطون بعيداً عن أعين الدّولة في الاقتصاد غير الرسمي دون بطاقة الحرفي (سجل تجاري) أين تأخذهم الهيئات العليا بعين الاعتبار وقت إقرار سياساتها التنموية.

في تحليلنا هدا نميز النشطين في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية غير الرسمية من النشطين في دات القطاع بطريقة رسمية يبعا لحصولهم على بطاقة الحرفي من عدمها. الا ان هده النسبة يمكن ان تضم حرفيين يتعاملون في الخفاء متسترين ببعض نشاطاتهم لدى ممكن ان تصل نسبة الحرفيين غير الرسميين الى اكثر من دلك.

من خلال الشكل نلاحظ بأنّ:

- نسبة الحرفيين النشطين في قطاع الصناعات التقليدية الحرفية غير الرسمية تصل إلى 63% و هو ما يعكس لنا بأنّ أكثر من نصف عدد الحرفيين في مدينة تلمسان ينشطون في الاقتصاد غير الرسمي. بينما نجد بأن الحرفيين الذين ينشطون بطريقة رسمية و هم مسجلون لدى الغرفة الجهوية للصناعات التقليدية و الحرفية لتلمسان لا يتعدى عددهم 37%. من هنا نستنتج ان السلطات المعنية همشت تراثا ثقافيا يعكس لها اصالتها، و عائداً يزيد في الدخل الوطني و ينقص من نسبة البطالة و مساهما في تحسين وضعية التنمية في بلادنا.

حسب نوع النشاط:

على غرار جميع المدن الجزائرية، التيّ تزخر بصناعات تقليدية و حرفية متباينة، تضم مدينة تلمسان معظم هده الحرف.فنظرا لكثرتها، تتنوع هذه الأنشطة عبر كامل القطاع الحضري لتلمسان، و فيه قمنا بدراسة ميدانية، عن حجم العمالة التي تمتصها الصناعات التقليدية و الحرفية، خاصة منها غير الرّسمية.

و فيمايلي استعراض لنتائج الدراسة حسب طبيعة الصناعات التقليدية و الحرفية:

الجدول رقم 18 : تقسيم الحرفيين حسب طبيعة النشاط.

	فنية	خدمات	إنتاج المواد	المجموع
عدد الحرفيين غير الرسميين	22	24	17	63
النسبة المئوية	34.92%	38.09%	%26.98	%100

المصدر: انجاز الطالب انطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية.

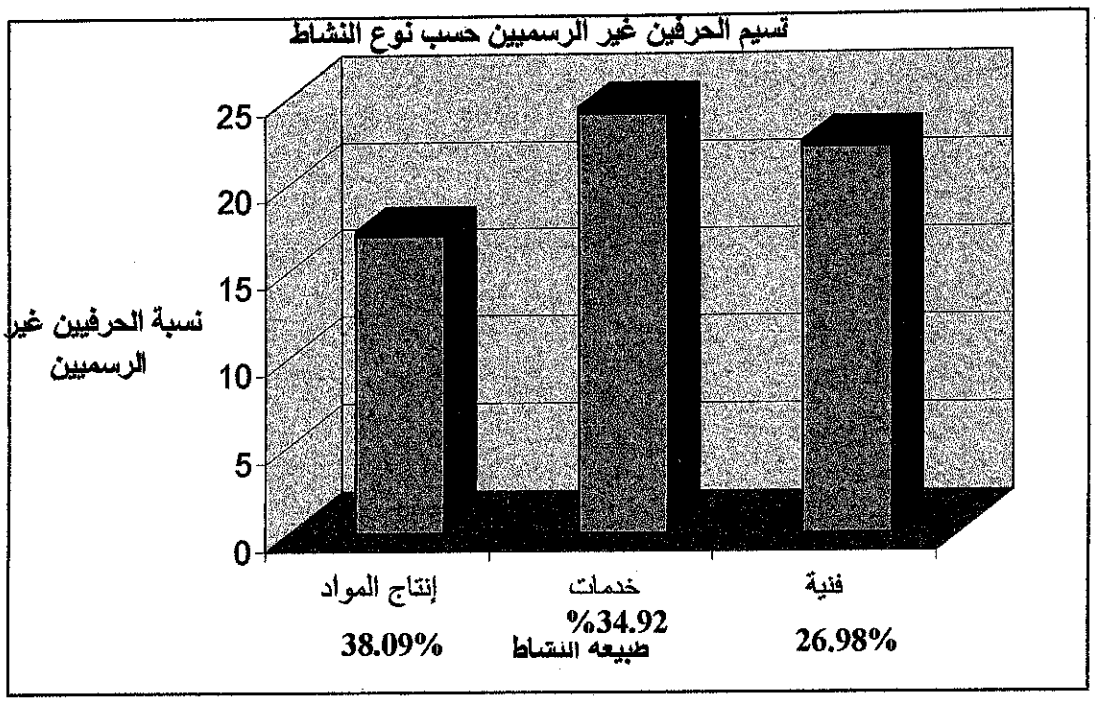

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ بأنّ:

قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية للخدمات يحتلّ أكبر حصة بـــ **24** حرفيا من مجموع **63** حرفي غير رسمي و التيّ التقينا بها في مدينة تلمسان. و هدا لان القطاع الحضري اين الكثافة السكانية مرتفعة، يتطلب خدمات متعددة و متنوعة لدى يلجأ معظم البطالين الى قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية للخدمات ، و الدي لا يتطلب مهارات و كفاءات عالية ، ادا ما قورنت بالقطاعين الاخرين .اما قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية الفنية فاحتل الدرجة الثانية بنسبة 34.92 **%** و هدا نظرا لتعدد و تنوع الصناعات التقليدية و الحرفية في القطاع الحضري لمدينة تلمسان و الدي اكتسبه كثرات خلفته الحضارات التي تواكبت على مدينة تلمسان أما قطاع إنتاج المواد فياتي في المرتبة الأخيرة بمقدار **26.98%** .

ضئالة هده النسبة ترجع الى نفور حرفيي المدينة لهده الانشطة نظرا للمساحة التي يشترطها القيام بهدا النشاط، علاوة على المواد الاولية التي اصبحت مفقودة و نادرة.

حسب التقسييم الجغرافي:

حاولنا تقسيم القطاع الحضري لمدينة تلمسان إلى ثلاث مناطق و هي:

المنطقة الأولى: و تضم، الكيفان القديمة، حي الدّالية، حي الزيتون.

المنطقة الثانية: و فيها، وسط المدينة، الأفق الجميل، جزء من حي الصف صاف.
المنطقة الثالثة: و يندرج تحتها، حي بودغن، حي سيدي شاكر، و حي القلعة، حي بئر وانة.
و فيما يلي البيان الذي يعكس لنا حالة قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في المناطق السّابقة الذّكر.

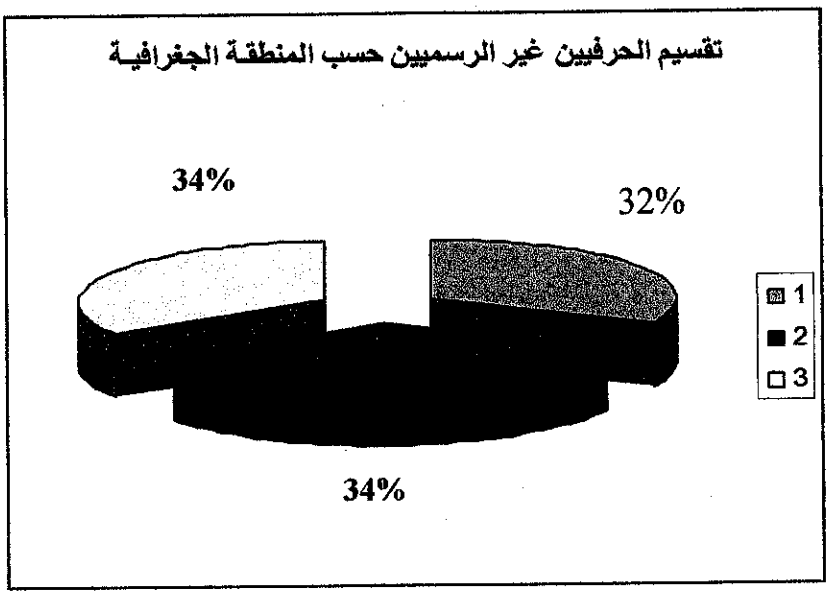

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأنّ الصناعات التقليدية الحرفية و على اختلاف انواعها تنتشر و بصفة متوازنة عبر كامل تراب مدينة تلمسان. و هذا ما يعكس لنا بأنّ تلمسان تتميز بصناعات تقليدية و حرفية متوارثة عبر العصور، مانحة بذلك فرص أكثر للنشّاط فيها و القضاء على البطالة.
و فيمايلي تقسيم الحرفيين غير الرسميين حسب مكان ممارسة النشاط – قار او متنقل- و الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم 19 : تقسيم الحرفيين حسب مكان ممارسة النشاط- قار او متنقل-.

	المنطقة رقم 01	المنطقة رقم 02	المنطقة رقم 03	المجموع
قـــــار	29	34	28	91
متنقـــــل	03	-	06	09
المجمـــوع	32	34	34	100

المصدر: انجاز الطالب حسب نتائج الدراسة الميدانية.

نلاحظ بان النشاط الحرفي- القار- بمحل، هو النوع السائد في القطع الحضري لميدنة تلمسان، خاصة في المنطقة رقم **02** و التي تحتل المرتبة الاولى بمعدل 100% حرفي يمارس نشاطه في محل . اما المنطقة رقم **03** ينتشر فيها الحرفيين غير القارين بنسبة21.42% . فمن بين 34 حرفي استجوبتها في دات المنطقة اكتشفت 06 حرفيين يمارسون نشاطهم الحرفي بصفة متنقلة و هذا نظرا للموقع الجغرفي الذي تتميز به ةهذه المنطقة، اين يصعب على المستهلكين التجوال فيها.

و في المنطقة رقم 01. معظم الحرفيين النشطين فيه يمارسون نشاطهم في محل، و قد وصلت نسبتهم الى 90.62% بينم 09.38% يمارسون نشاطهم متنقلين.

حسب الحرفيين الذين استجوبتهم في الفترة الممتدة من 21 اكتوبر 2006 الى 13 فبراير 2007 فان نشاطهم المتنقل تفرضه الحرفة .

أما عن توزيع الحرفيين تبعا لنوع لنشاط الحرفي او التقليدي الممارس فننجز فيمايلي جدول يلخص لنا نوع الحرفة الممارسة تبعا للمنطقة الجغرافية التي يمارس فيها الحرفي نشاطه.

الجدول رقم 20: تقسيم الحرفيين حسب قائمة النشاط الذي يمارسه.

المنطـــقـــــة	رقم 01	رقم 02	رقم 03	المجموع
الاغطية الصوفية و الملابس الصوفية	00	02	02	04
الحصير و الادوات من الحلفاء	00	02	01	03
الخزف و الطين	00	00	01	01
الخشب و النحت عليه	04	00	01	05
السروج و تجهيز الخيل	01	04	02	07
الادوات الموسيقية و الفلكلورية	00	00	01	01
النحت على النحاس	00	02	01	03
البلغة	00	01	00	01
الطرز على القماش و الجلد	01	06	03	10
الحدادة الفنية	01	00	05	06
الحلاقة نساء و رجال	05	03	01	09

ساعاتي	00	01	01	02
خراط	03	01	02	06
مرصص	05	03	02	10
ميكانيكي	03	01	05	09
صناعة الحلويات التقليدية	01	03	03	07
صناعة الالبسة التقليدية	07	02	01	10
صانع المجوهرات	01	02	01	04
طحن البن	00	01	01	02
المجمـــــــــــوع	32	34	34	100

المصدر: انجاز الطالب حسب نتائج الدراسة الميدانية.

نلاحظ أن الصناعات التقليدية و الحرفية و على اختلاف وظائفها تنتشر و بصفة شبه متوازنة على مستوى القطاع الحضري لمدينة تلمسان. و هد على الرغم من وفرة المواد الاولية في بعض المناطق على حساب اخرى، الا ان سهولة التنق بين هده الاحياء سهل من مشكل وفرة المواد الاولية.

الجـــنـــس :

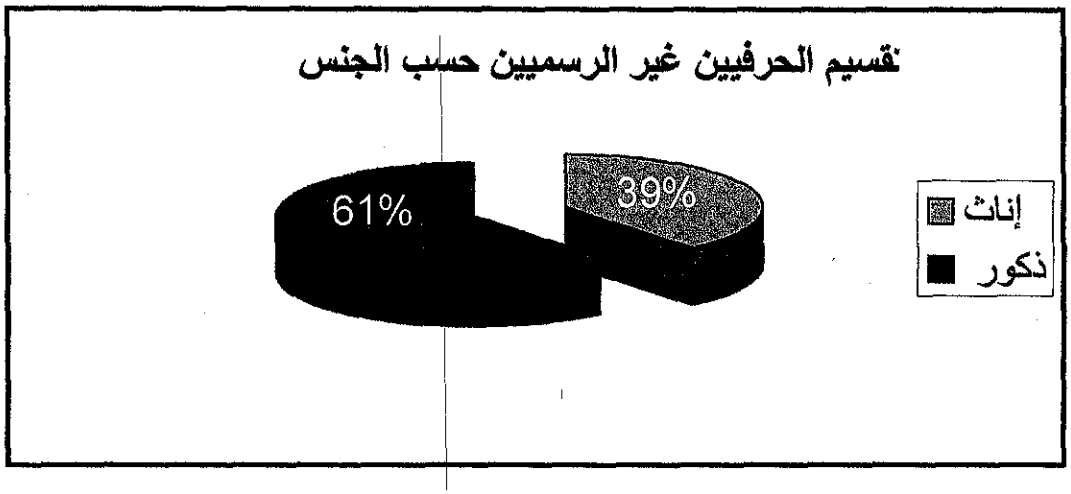

من خلال الشّكل أعلاه، نلاحظ أنّ نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث و ذلك راجع إلى ما يلي:

- إحتلال المرأة المتعلّمة لمكانة الرجل، و ذلك بسبب قدرتها على أداء نفس العمل و بأجر أقل.

- لان ما هو متعارف عليه في المجتمع الجزائري هو مسؤولية الرجل بالدرجة الأولى اتجاه مستلزمات العائلة.
- ثقافة المجتمع الّتي تفرض على الرّجل تحمّل مسؤوليات أفراد أسرته، و بالتالي البحث عن أقصى دخل ممكن و بطريقة أسرع.
- عدم تعوّد المرأة على ممارسة مثل هذا النّوع من النشاطات غير الرسميّة بفعل التقاليد الموروثة.
- ارتفاع الكثافة السكانية النسوية اد اكثر من 80% من مجموع السكان نساء . هدا ما ضاعف من تدني المستوى المعيشي و جعل مظم العائلات تعيش في دائرة الفقر، و بالتالي أصبح إجباري على بعض النساء العمل بالتوازي مع شريحة الرجال التي أصبحت ضئيلة.

السّـــــــن:

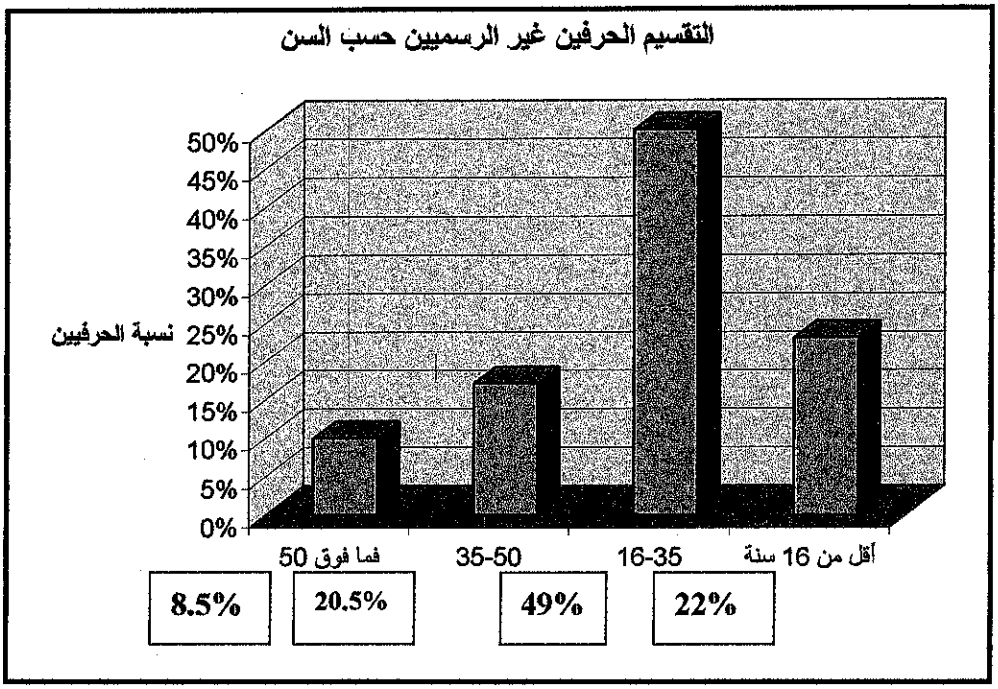

ما يظهر للعيان، و بشكل واضح و جلي نلاحظ بأنّ: فئة الشّباب [16-35]، هي الفئة الغـــالبة، و يرجع ذلك إلى الأسباب التّاليّة:

- ما هو معلوم و منتشر في أوساط مجتمعاتنا على اختلاف طبقاتها. اشتراط المؤسسات لخبرات ســـابقة، و هذا ما يغيب في السيرة الذاتية لشبابنا؛ خاصّة المتخرجين من المعـــاهد و الجامعات.

- قابليّة هذه الفئة على تحمل مخاطر العمل الحرّ.
- جاذبيّة هذا النشاط لهذه الفئة من حيث الربح السّريع و رأس المال الصغير، و سهولة الحصول على العمل.
- البطالة الّتي أصبحت في حاضرنا داء و علاجها الناجح الاقتصاد غير الرسمي.

المستوى العلمي:

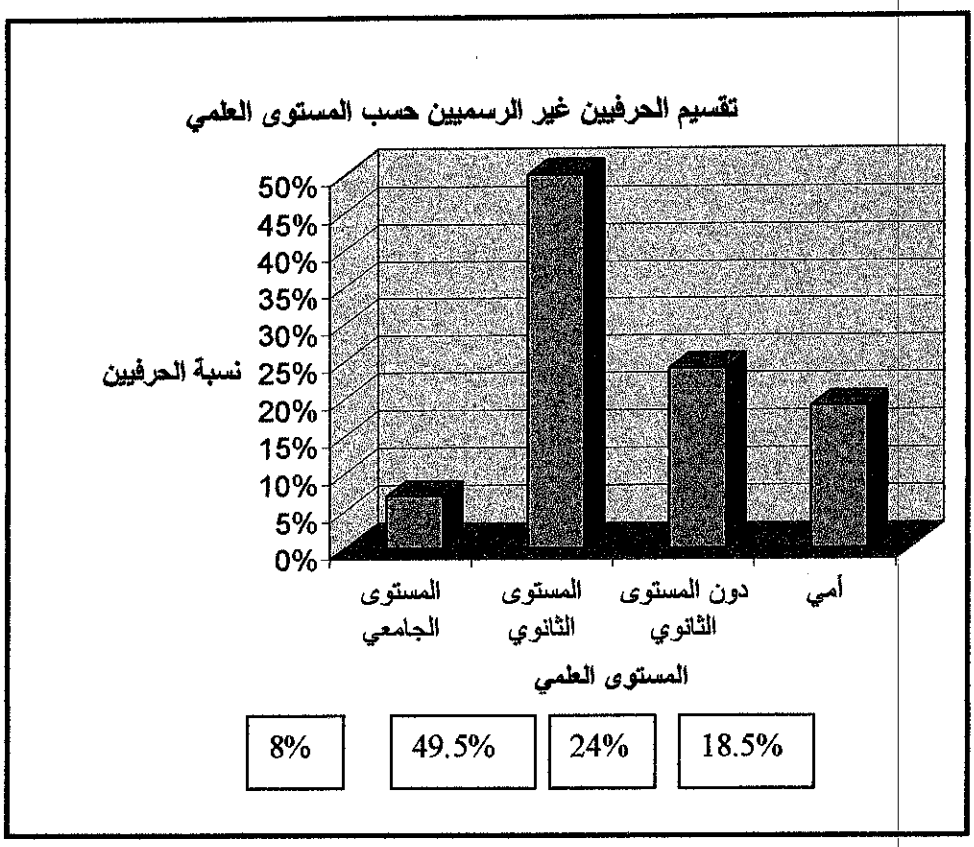

من خلال الشكل أعلاه، و الذي يوضح لنا نسب الأطوار التعليمية المتباينة، من الأمي إلى الجامعي. نلاحظ أنّ الفئة الغالبة هي ذات المستوى الثانوي، و ذلك راجع للأسباب التالية.

- هذا المستوى من التّعليم يتطلب تضحيات بالجهد و الوقت خاصّة عند إجراء امتحان الباكالوريا، و هذا ما يدفع الكثير إلى الإكتفاء بهذا المستوى و محاولة التوجه إلى المناصب الدائمة ؛ أين يشترط المستوى الثانوي كأدنى مستوى للقبول.

- تأثير الأوضاع الاِقتصاديّة (البطالة لحاملي الشهادات.....) على تخطيط قرارات من الأفراد بخصوص مواصلة دراستهم الجامعية.
- الظروف الاِجتماعية القاسية الّتي تعيشها بعض العائلات مما يدفع بالكثير من أبنائها إلى ترك أماكن الدّراسة، عند هذا المستوى الذي قد يفتح لهم منافذ عمل مرضية لطموحاتهم.

الحـــالـــة العـــــائـــــليّـــــة :

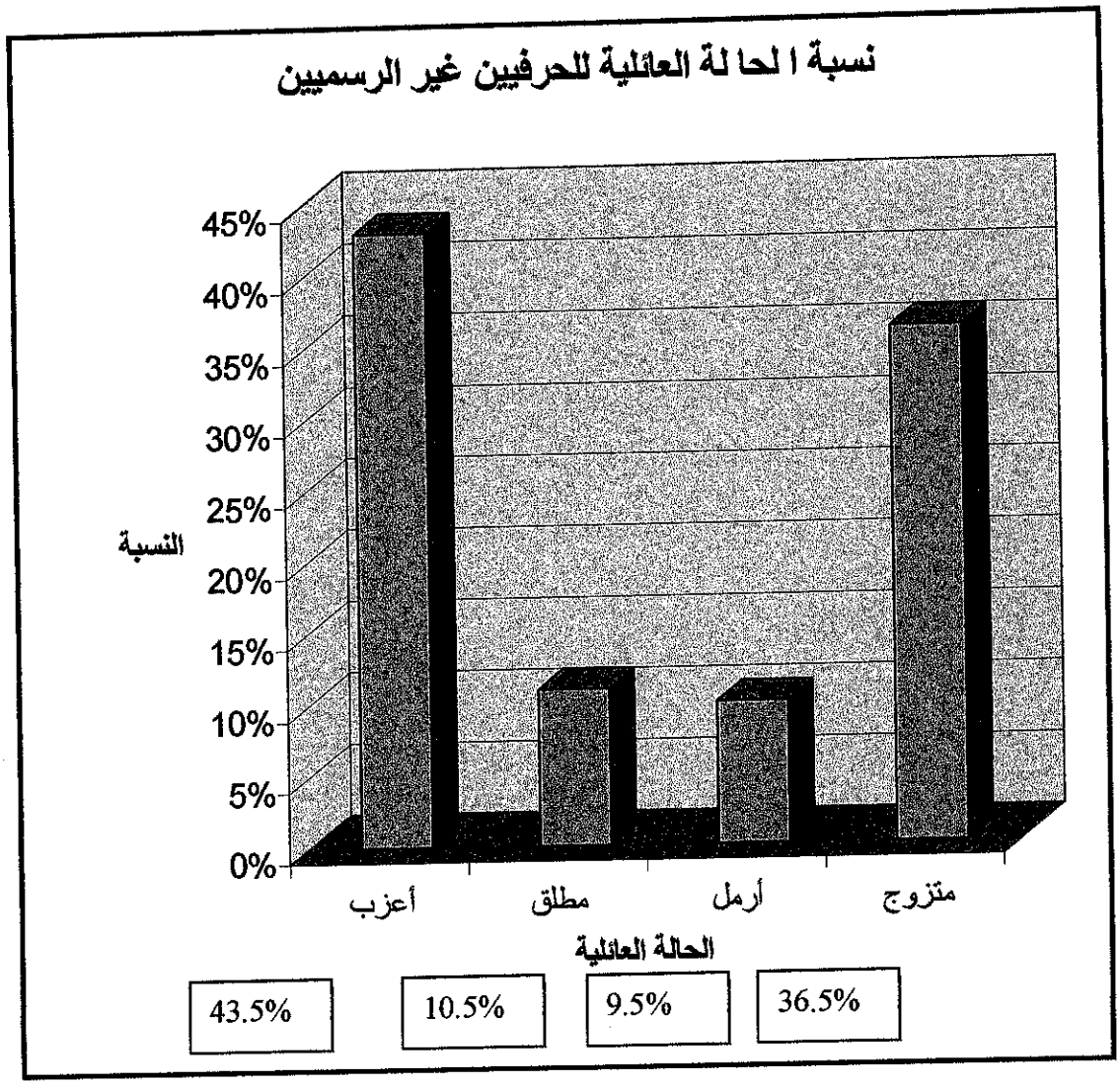

نلاحظ، و من خلال الشّكل أعلاه، أنّ فترة العزوبة هي الّتي يقوى فيها العمل غير الرسمي، و عموماً في المجتمع الجزائري هذه الفترة ينحصر معدّل منها في المجال [16-35] سنة و هي الفترة الّتي تنتشر فيها الأنشطة غير الرّسمية، مقارنة بالفترات الأخرى، و يرجع ذلك إلى ما يلي:

- تعدّ هذه المرحلة بالتكوينية لحياة الفرد، و هي الفترة الّتي يقوم فيها الشباب بالإدخار للإنتقال إلى مرحلة أخرى.
- في هذه الفترة، يتميّز الشباب بنوع من الحرّية، فيعمل متى يشاء و دون ضغوطات.
- إنّ انتشارالفقر، و تردّي الأوضاع المعيشيّة و قسوتها، تجعل الأسرة الجزائريّة عاجزة على تلبية احتياجاتها.
- بالنّظر إلى الحجم الساعي للعمل، نرى بأنّ الأعزب مرن في تحقيق ذلك.

عدد أفراد الأسرة تحت الرعاية : تختلف من شخص إلى آخر.

دخـــــل المهنـــــة:

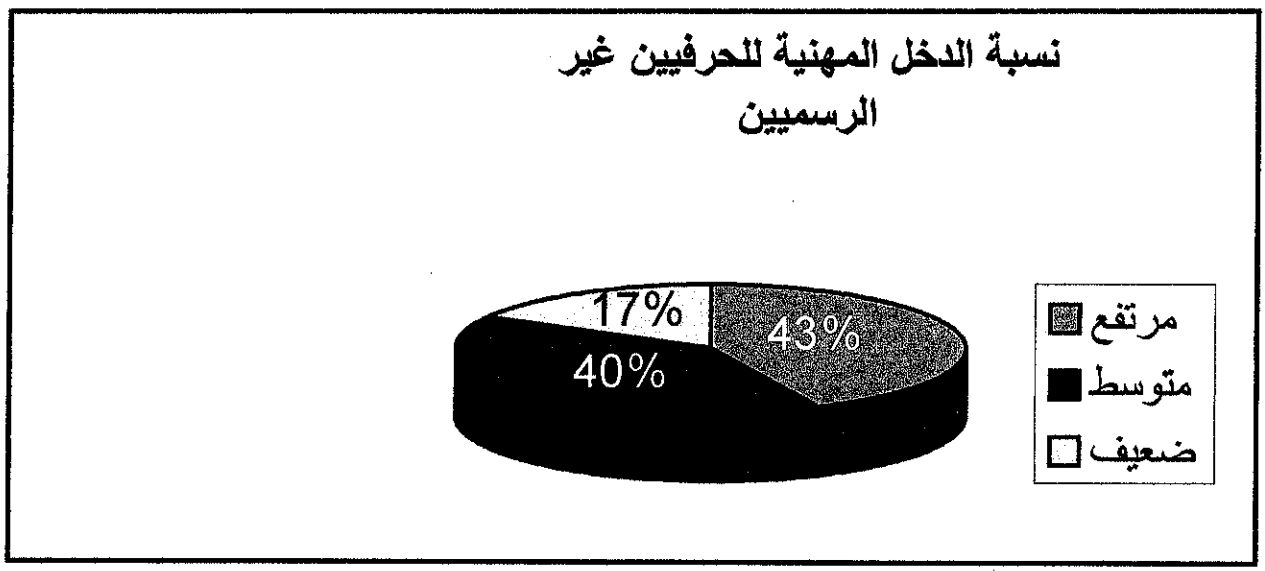

ملاحظة: نلاحظ ان الدرجات المستعملة في الشكل السابق قارنتها مع الحد الأدنى للأجور.
و المقدر في الجزائر ب حوالي **10000.00**.

نلاحظ أنّ قطاع العمل غير الرسمي يوفّر دخل مرتفع و هي النّسبة الغالبة و يرجع ذلك لِلأسباب التّاليّة:

- عدم دفع الضرائب، و عدم دفع مصاريف الكراء.
- عدم دفع غرامات مالية سواءً للدولة أو لأي شخص آخر.
- يعتبر دفع أي استحقاقات مالية سواء للحصول على بطاقة الحرفي، أو أي وثائق أخرى، فهو يتطلب أموالاً و لو بالشيء القليل لشراء سلع و بيعها دون تكاليف أخرى.

هل يلبي احتياجاتك؟

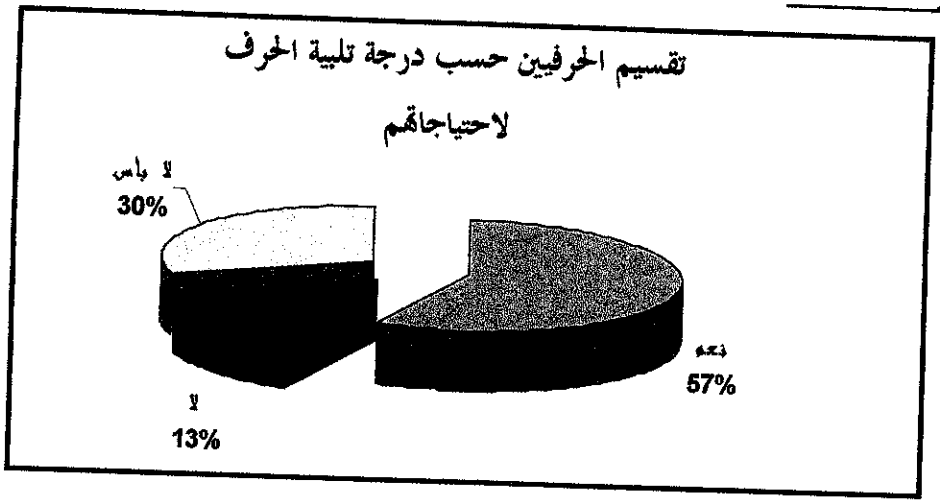

نلاحظ أنّ النسبة الغالبة هي نعم بـــــ 57% مقابل لا بـــــ 13% و لا بأس بـــــ 30%.
من هنا نستخلص أنّ العمل غير الرّسمي في هذا النّوع من الأنشطة يلبي الإحتياجات، و ذلك للأسباب التّالية :

- يوفر الربح السّريع.
- سهولة الحصول عليه: لا يتطلب معايير محدّدة، مفيدة أو معرقلة.
- يساعد على النفقات الخاصّة بالأفراد.
- يوفّر أرباح بشكل كبير دون دفع أي غرامات مالية.

المطلب الثاني: تحليل النتائج الخـــاصة بالنـــشـــاط.

سبـــب الاختـــيـــار:

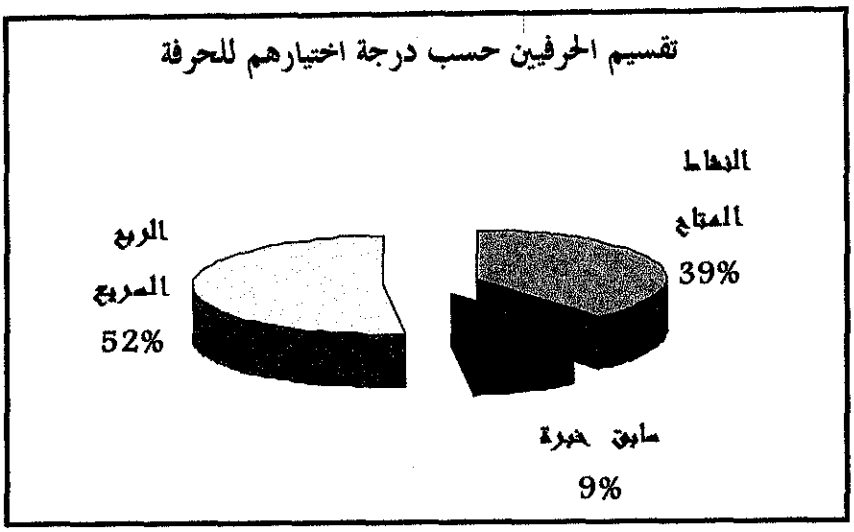

نلاحظ أنّ الرّبح السّريع يمثل النّسبة الغالبة و ذلك للأسباب الآتية:

- مصدر بديل لكسب الرّزق بالنسبة للمعتدين عليه.
- عدم دفع أي استحقاقات مالية.
- القيام ببيع السّلع دون دفع أي غرامات مالية.

ظـــروف مـــمـــارســـة النـّـشـــاط :

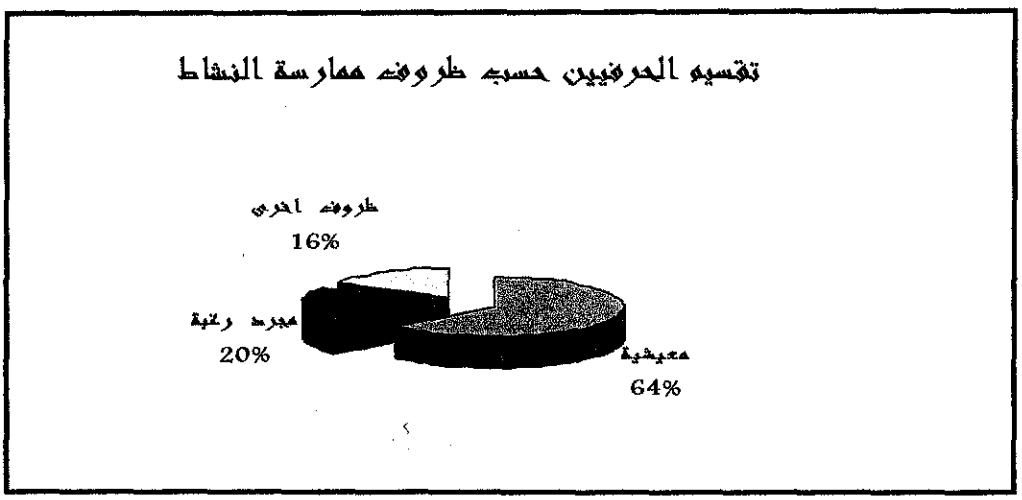

نلاحظ أنّ النسبة الغالبة هي معيشية و ذلك للأسباب التاليّة :

- وسيلة للتحسين في الأوضاع المعيشيّة، و ذلك على درجات متفاوتة، وفقا لطبيعة السلعة.
- الظروف المعيشية الصعبة الّتي تعيشها بعض العائلات، هذا ما يدفعهم للبحث عن عمل لكسب الرّزق أي يعتبر كبديل للبطالة، أي نقص التشغيل، الفقر.
- محاولة البقاء على قيد الحياة أي يعتبر سندا أساسي للازمات الاجتماعية.

مدّة ممارسة النّشاط : تختلف من شخص إلى آخر.

هل قدمت طلب عمل من قبل لأي مؤسّسة ؟

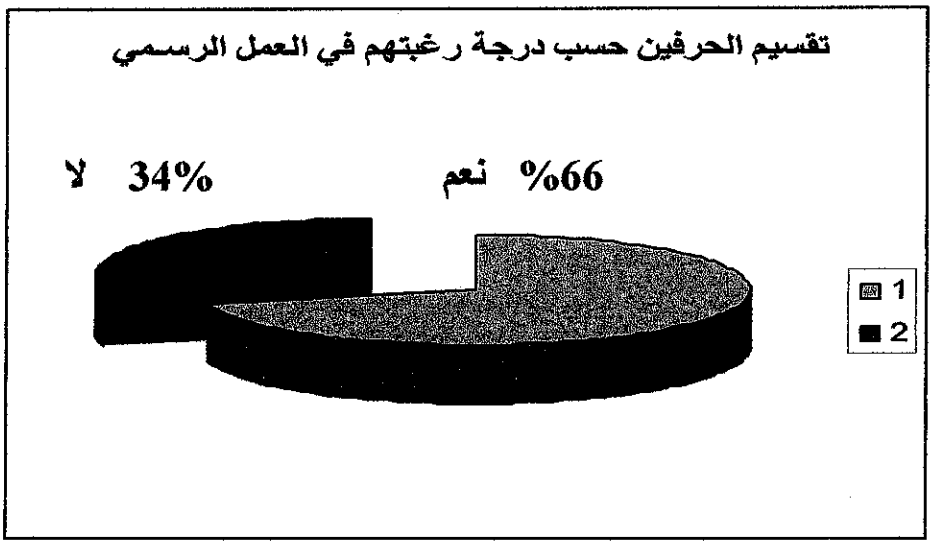

نلاحظ أنّ نعم هي النسبة الغالبة و ذلك للأسباب التّاليّة:

- التّخلص من البطالة، التي أصبحت متفشية في أوساط المجتمعات الجزائرية.
- لتحمل المسؤوليّة أي مساعدة الأهل خاصّة بعد التّخرج أوفي حالة تسربهم من المدارس.
- لتلبية احتياجاتهم: لاسيما للظروف المعيشية القاسية.

مصدر المواد الأولية:

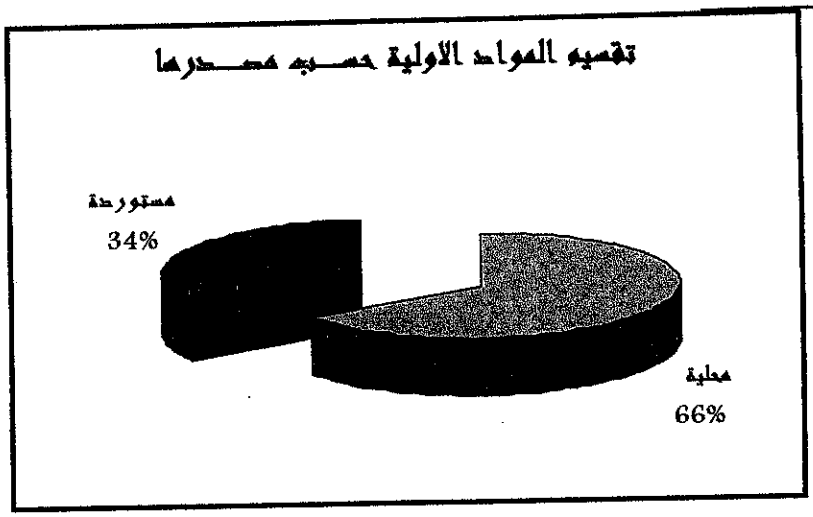

نلاحظ أنّ السّلع محلية أكثر منها مستوردة و ذلك لأنّ :

- السلعة المحلية اقتناؤها لا يسبب مخاطر من حيث الحدود أي تهريبها..
- عدم دفع تكاليف أكثر لتهريبها، أو أي وسيط لجلبها له.
- كما أنّ السلع المحليّة أرخص من السّلع المستوردة : و بالتالي تباع كلها.

من زبائنكم :

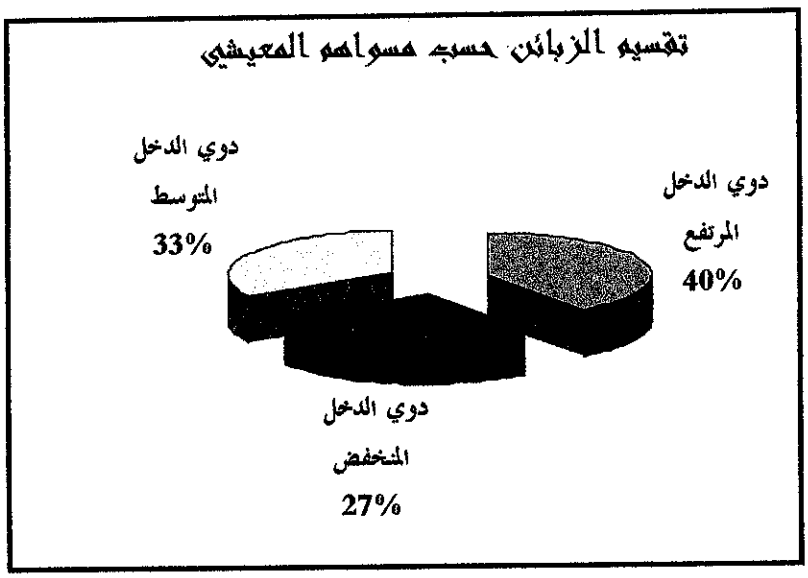

نشير انه في تحليلنا دائما نقارن الدخل بمستوى الحد الأدنى للأجور.

نلاحظ أنّ الزبائن ذوي الدّخول المنخفضة هم أكثر شراءً لهذه المنتجات و ذلك للأسباب التالية:

- لأنّها تلبي احتياجاتهم أي يقومون بشراء المنتجات بتكاليف منخفضة عكس شرائه من مجال آخر.
- يعمل على تلبية حاجيات محدودي الدّخل.
- يوفر الإدّخار بالنسبة إلى للراغبين في الإقتصاد في نفقاتهم، و قد يعجزون عن توفيره من مناصب أخرى.
- الحصول على سلع قد لا تكون متوفرة في مجالات أخرى، و بأرخص الأثمان.

هل كل ما يعرض يباع ؟

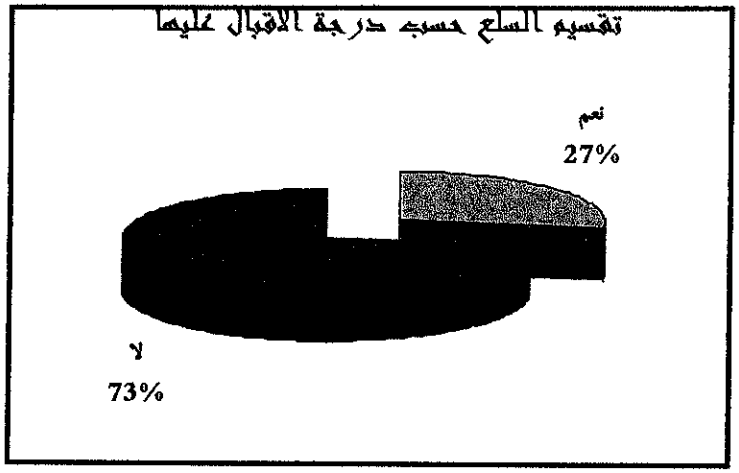

نلاحظ أنّ النّسبة الغالبة هي لا، و ذلك للأسباب التالية:

- ذلك ناتج عن الأسعار حيث نجد في بعض الأحيان سلع ذات جودة عالية و سعرها مرتفع بسبب قلة و ندرة المواد الأولية المستعملة في دلك.
- طريقة تعامل بائعي المنتجات التقليدية و الحرفية المكتسبة من الممارسة العمليّة : تساعد في جذبهم، لأنهم و في الغالبية العظمى لهم ميول فني.

المطلب الثالث: تحليل النتائج الخاصّة بالعلاقة،أنشطة غير رسمية– أنشطة رسمية.

هل تعمل لمصلحتك الخاصة ؟

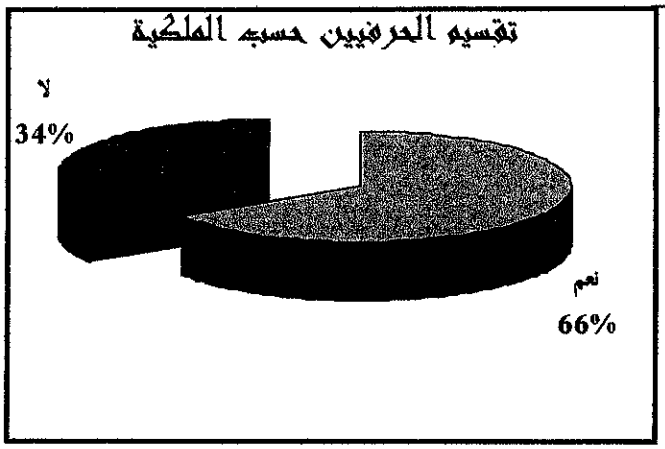

نلاحظ أنّ العمل لمصلحتك الخاصّة يمثل النّسبة الغالبة و ذلك للأسباب التّاليّة:

- تفاذي استغلال مستخدميهم.
- تفاذي تقاسم الفائدة، و لاسيما أنّه يوفر أرباح كبيرة.
- عدم تلقي ضغوطات من مستخدميهم.
- المرونة من حيث ساعات العمل أي يعملون متى يشاءون و يتوقفون حين يرغبوا في ذلك.

مصـــدر المواد الاولية:

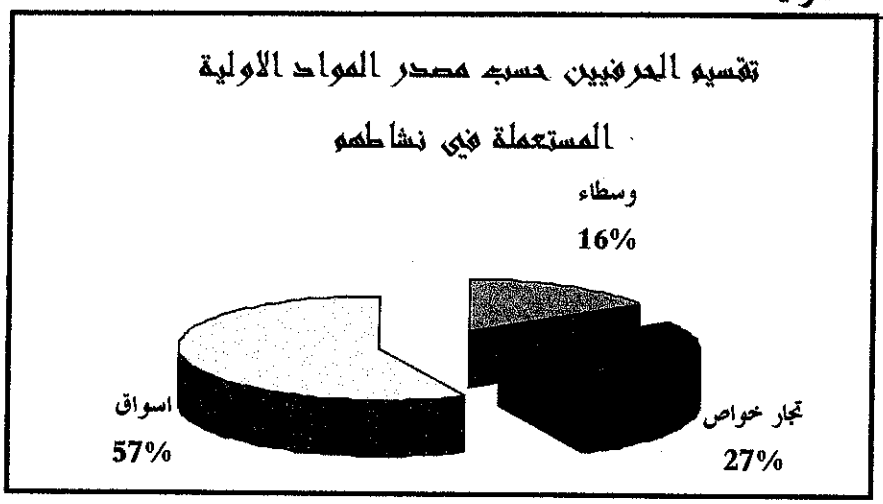

نلاحظ أنّ الأسواق هي المصدر الغالب في جلب السّلع و ذلك للأسباب التّالي:

- انخفاض الأسعار.
- أخذ فائدة أكبر أي أخذ السّلع بأرخص الأثمان لإعادة بيعها بأسعار أكبر.

- الحصول على ربح كبير.

من منـــــافسيـــــكم:

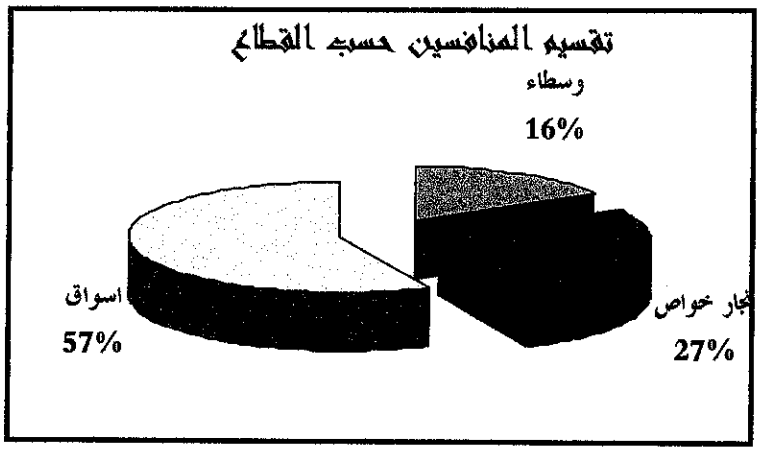

نلاحظ أنّ زملاء نشاطهم أكثر منافسة و ذلك للأسباب التّاليّة:

- لأنّهم في بعض الأحيان يقومون بيع نفس السّلعة، و هذا يدفعهم للتنافس حول الأسعار و بالتالي يدفعهم إلى البيع بأرخص الأثمان لتصريف سلعهم، و كسب الزبائن.

صعوبات النّشاط:

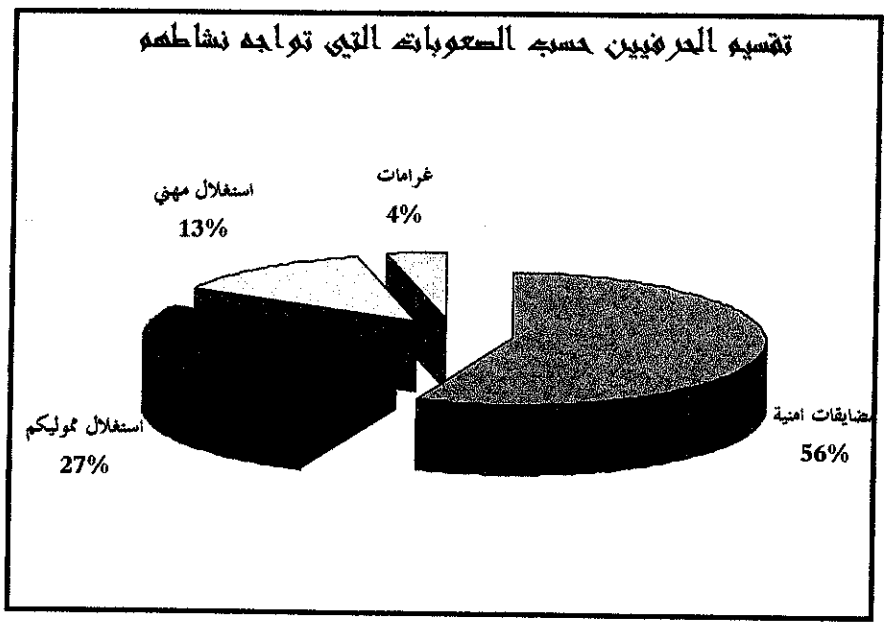

نلاحظ أنّ المضايقات الأمنية هي أكثر الصعوبات الّتي يتلقونها و ذلك للأسباب التّاليّة:

- منع هذا النشاط من الانتشار أكثر.

- لأنّ النشاط غير رسمي في حد ذاته .
- بالنسبة للسلطات وجود فرص ضائعة للخزينة العموميّة.
- فقدان الرقابة على الميكانزمات المالية و النّقدية.
- نلاحظ بأن المضايقات الأمنية تحتل نسبة وصلت إلى حدود 56% لدى نجد بان معظم منتجات قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية لا تباع في محلات مسجلة لدى المصالح المعنية. هدا الانخفاض في المبيعات ينعكس بصورة مباشرة على الممونين و الموردين و بالتالي انحراف هؤلاء الحرفيين إلى الاقتصاد غير الرسمي.

هل تفضل الحصول على منصب عمل رسمي ؟

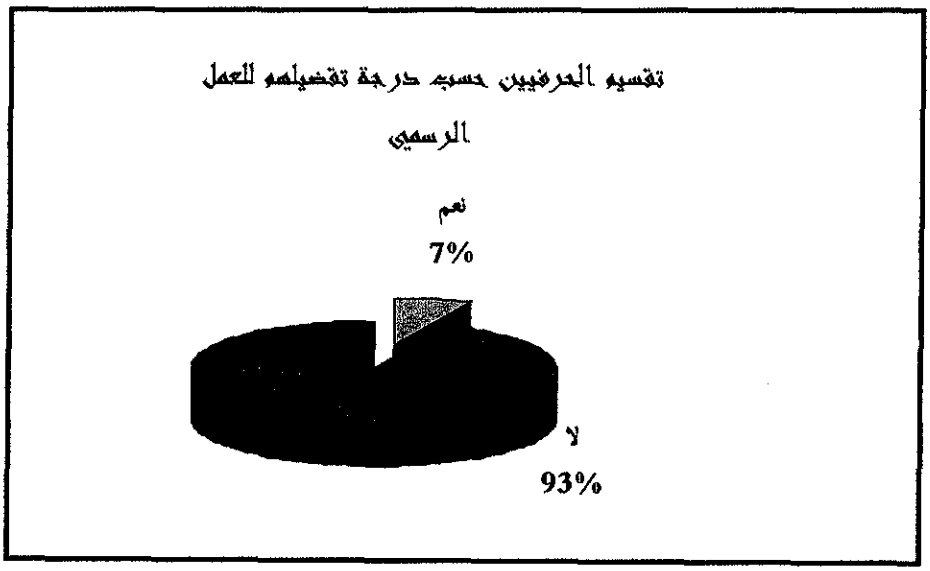

نلاحظ أنّ عدم الحصول على منصب عمل في مجال رسمي هو الغالب بنسبة 93% و ذلك للأسباب التاليّة :

- دفع الغرامات المالية أي دفع الضرائب.
- دفع تكاليف الكراء.
- دفع مبالغ مالية للحصول على السّجل التّجاري.
- دفع استحقاقات مالية : مثلا : الكهرباء،...

- عدم التقيد بالوقت أي عدم الحرية في العمل، و هدا من خصائص الاقتصاد غير الرسمي.
- دفع تكاليف مالية للوسطاء لجلب المواد الأولية،لان السلطات المعنية عموما لا تهتم بتموين الحرفيين بالمواد الأولية سواءا المحلية و هي متوفرة بكثرة أو المستوردة ذات السعر المرتفع.

بالنسبة إلى السّلع أو البضائع الّتي تباع :

كيف تحـــدد السّلـــــــع :

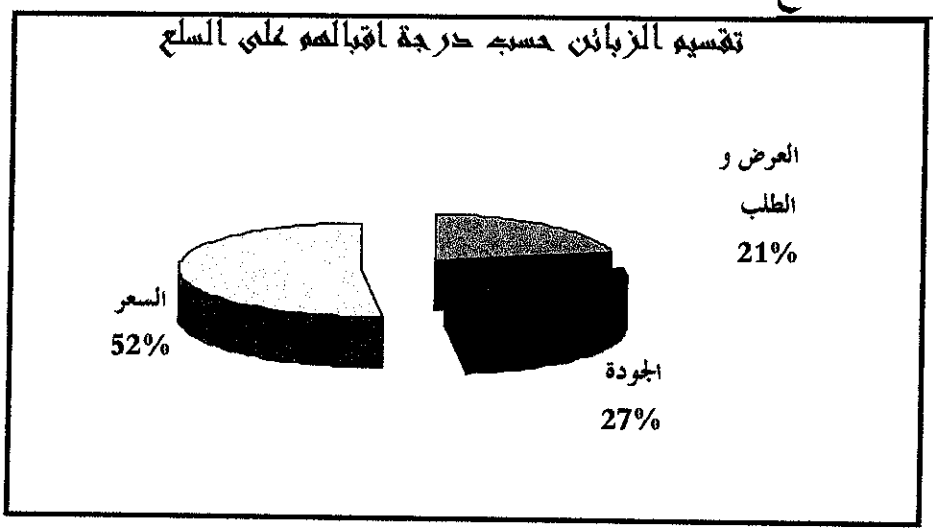

نلاحظ أنّ السّعر هو السّبب الرئيسي لشراء السّلع و الّذي يمثل النّسبة الغالبة و ذلك للأسباب التالية :

- الظروف المعيشية الصّعبة: بغية تحقيق الاكتفاء الذّاتي و تلبية حاجيات الأسرة.
- انخفاض الأجور.
- يساهم في التقليل من التكاليف بالنّسبة للأسر أي الحصول على أكبر كمية من السّلع بأرخص الأثمان.

هل لديك علم بعالم الاقتصاد أي مجال التجارة و المال و الأعمال ؟

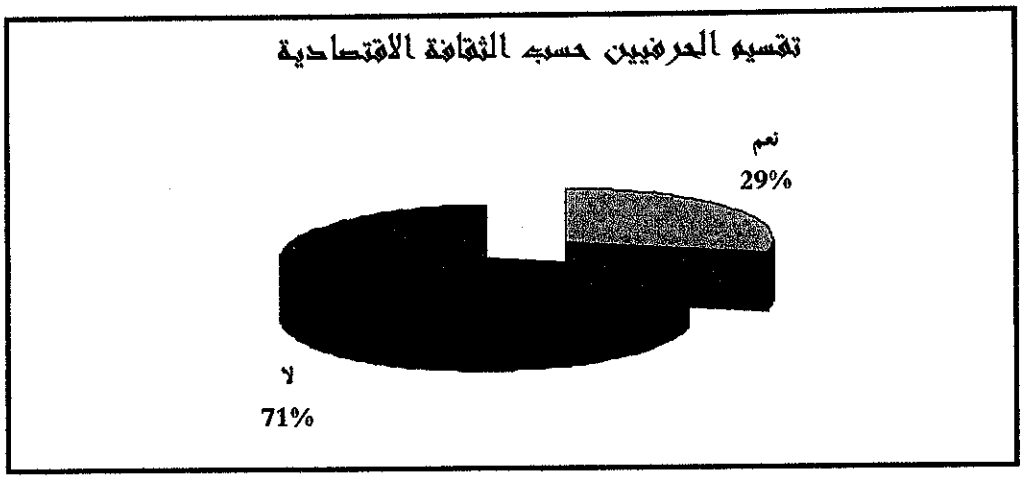

نلاحظ أنّ عدم العلم بعالم الإقتصاد هي النّسبة الغالبة و ذلك للأسباب التالية:

- المستوى العلمي المتدني، أي عدم بلوغهم المستوى الجامعي.
- عدم حصولهم على خبرات سواءً في مجالات التكوين أو الدّراسة.
- هدفهم هو الرّبح السريع دون مراعاة لطريقة تصريف منتجاتهم.

هل صرف نظر السلطات عندك ساعدك ؟

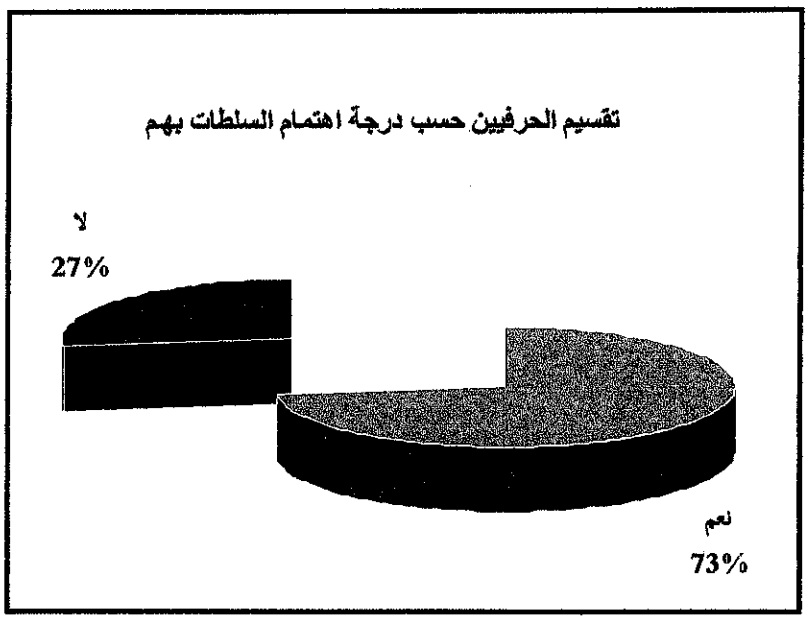

نلاحظ أنّ صرف نظر السلطات يمثل النّسبة الغالبة و ذلك للأسباب التالية :

- ترك لهم الحرية في العمل و تصريف المنتجات دون أي مضايقات أو تقييد من طرف السلطات.
- عدم حجز السّلع و بالتّالي تخليصهم من دفع تكاليف الحجز.
- عدم المجازفة بسلعهم أيّ عدم مطاردة السلطات العليا لهم ،و بتالي المتحلي عن نشاطاتهم و إهمالهم لها .
- ان اهمال السلطات المعنية لنسبة معتبرة من الحرفيين، تجعلمه يفقدون قوة اقتصادية بعائد مالي معتبر .

هل ترغب في مواصلة النّشاط ؟

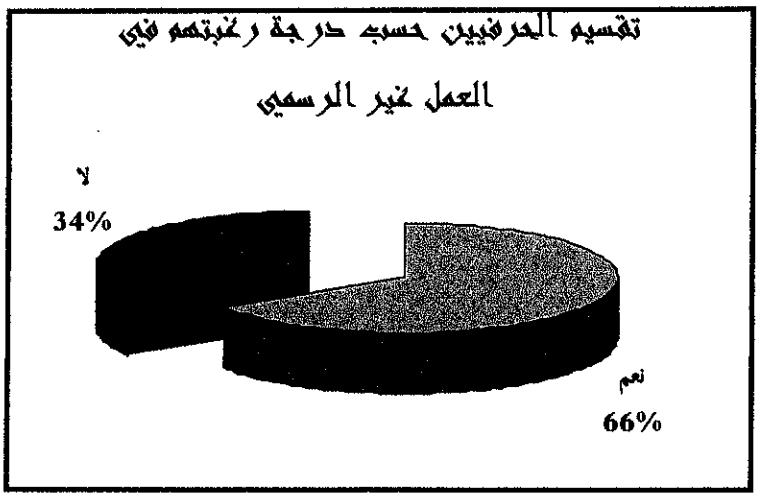

نلاحظ أنّ النّسبة الغالبة هي القبول و المقدرة ب 66% .و ذلك للأسباب التّاليّة :

- الربح السريع.
- تلبية الحاجيات.
- تقليص الفجوة الطبقية.
- تقليص ظاهرة الفقر.
- عدم دفع غرامات مالية (الضرائب،..).

- الحصول على مناصب عمل و بالتالي الحدّ من ظاهرة البطالة.
- يوفر علينا مدّة البحث عن عمل في مجال رسمي.
- يعتبر كمخرج أو سد لبعض الثغرات للخروج من الأزمات الاجتماعيّة.
- سهولة العمل فيه،وانتشاره بنسبة أكبر مقارنة بالعمل الرسمي.باعتباره السبيل الوحيد و المناسب لحالة الحرفيين.
- أما نسبة 34% فهي التي ترغب في الحصول على عمل رسمي أخر أو الانضمام لدى الغرفة الجهوية للصناعات التقليدية و الحرفية، و دفع مستحقات الضمان الاجتماعي و الضرائب و غيرها . و هدا ما فسره سؤال الثقافة الاقتصادية، أين نجد **71%** لا يملكون ثقافة اقتصادية.

هل تتعاملون مع التجار الذين يتاجرون بشكل رسمي؟

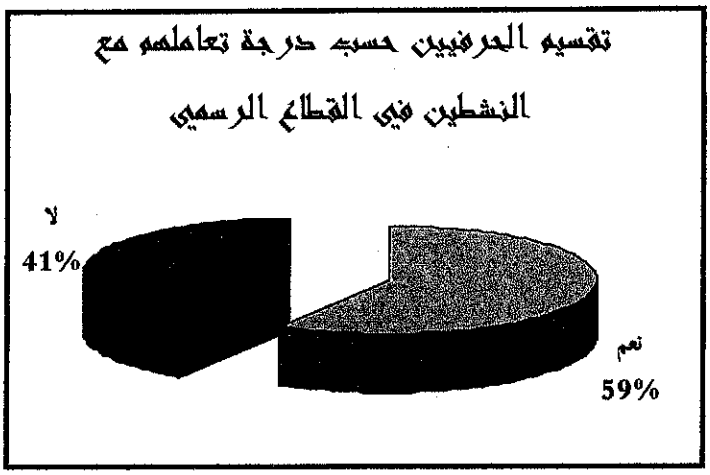

نلاحظ أن عدم التعامل هي الصّفة الغالبة و ذلك للأسباب التّاليّة :

- عدم استغلالنا،لأنهم في الغالبية العظمى تكون أسعارها بالجملة دنيئة مقارنة بأسعار التجزئة.
- عدم دفع مصاريف أكثر.
- عدم تقييدنا.

في حالة شراء مواد أولية من طرف ممون ينشط بطريقة رسمية تكون أعلى و بالتالي فسعرها الوحدي يزيد و هذا ما نرغب في تذنئته.

خلاصـــــــة:

الهدف من هذا الاستجواب هو توضيح الظروف والأسباب التيّ دفعت بالأفراد إلى اللّجوء، والنّشاط في الاقتصاد غير الرسمي، وهذا يساهم بنسب متفاوتة ويغطي أغلب النشاطات الاقتصادية.

لقد وجد هذا القطاع وسيلة استراتيجية للخروج من الأزمة الإقتصادية المتعلقة بالدّول السّائرة في طريق النمو. و يوجهون الدولة على إنتاج الاقتصاد غير الرسمي، كنموذج خاص ونوعي للتنمية الإقتصادية وبديل لها.

وقد اتبعنا في ذلك منهجية تأخد على أساس التناول التدريجي لواقع النشاط من خلال الربط بين الإجابات عن استمارة الاستجواب و إجراء نقاش حول الموضوع بشكل عام للوصول إلى أكبر مصداقية في المعالجة. حيث أن العامل الرئيسي الذي تسبب في ظهور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، هوالنظام الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال والذي يتميز بمركزية القرارات.

و يكمن ذلك في مدى تدخّل الدّولة خصوصا في تدعيم الأسعار، وكذا برنامج التصحيح الهيكلي و ما أفرزه من نتائج. وما أملاه من شروط اعتبرت كإصلاحات شرعت في إتباعها، ضف إلى ذلك عوامل أخرى:

- النمو الدّيمغرافي الذّي ولّد ارتفاعاً ملحوظا في عدد اليد العاملية.
- التّراجع الشّديد في عدد العاملين بالقطاع الفلاحي نظراً للتّحديث السريع للإقتصاد.
- الجمود الشّديد في سوق العمل، والّذي بطبعه أثّر على إمكانية التوظيف.

لأجل ذلك وللإجابة على التساؤلات وخلفيات هذا قمنا بتوجيه استمارة الاستجواب إلى كل من:

- الحرفيين في المنازل.
- الحرفيين النشطين في المساحات المصغرة.
- الحرفيين غير القارين.

- الحرفيين في الورشات.

وبالتالي اتضح أنّ من أهمّ ما ميز هذا النشاط، نجد الربح السريع، إذ يساهم في تطوير المستوى المعيشي، وذلك لسهولة الاندماج فيه، وعدم تطلب مستويات عالية من التكوين، عدم تجانس وحدات العمل، صغر السن، رأس المال المحدد.

كما يعتبر قطاعا بديلا في حالة الأزمة، وقد يدفع بالتنمية خاصة الأشخاص النشطين فلقد نجحوا في هذا القطاع، كما أنه يضمن توفير فرص عمل للشباب، وقد يكون العمل فيه أحيانا بشكل دائم وأحيانا مؤقت.

من جهة أخرى ندكر بأن الفئات العمرية المتجهة لهذا المجال تختلف، إذ نجد الأطفال، الشباب، الكهول، النساء، ويكون دور الشباب كمتعاملين صغار، يبيعون ويشترون دون الأخذ بعين الإعتبار المضايقات الأمنية أو إستغلال مستخدميهم أو ممولهم، فهم يجدون في هذا العمل بديلا عن البطالة وتلبية الاحتياجات للوصول إلى مستوى معيشي أحسن، حتى أن بعضهم يلجأ إلى الادخار، ومن ثم يتحسن المستوى المعيشي وبالتالي النمو الجيد لنحقق تنمية ولنصل عن طريق استثمار أكثر إلى تنمية متطورة أكثر وبالتالي تنمية مستدامة.

كما أن التعامل في هذا السوق ليس بالأمر الصّعب أو السّري، إذ يمكن لأيّ شخص أن يبيع أيّ شيء في هذا السوق غير الرسمي، حيث نجد أكثرهم في الطرق و على الرصيف.
كما أن بعض الشباب الذين يحملون شهادات و لم يجدوا ملجأ للعمل، يلجؤون إلى العمل في هذا المجال (قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية،و الذي يلبي لهم احتياجاتهم، ودفع بهم للتخلص من البطالة والقضاء نوعا ما على الفقر) أي يوفر لهم فرص العمل ويحافظ على المستهلك. كما أن الاقتصاد غير الرسمي، حرك الاقتصاد الرسمي، من حيث المنافسة وخلق مجتمع يتميز بنوع من النهوض والإطلالة على العالم من حيث توفر وسائل و بأقل الأثمان عكس الاقتصاد الرسمي، أي حرّك عجلة التنمية نحو تنمية مستدامة.

وقد تم وصف هذا النشاط على أنه سوق لطريقة التعامل فيه، وتحديد أسعار السلع فيه التي تعتمد على ميكاميزمات العرض والطلب، إذ تتغير وفقا لأوقات محددة كالمناسبات (الأعياد، المواسم الشتوية والصيفية، المولد النبوي.....)

كما أنّها عرفت تطورا وتوسعا كبيرين، فالدولة تعترف به أوتحاول صرف النظر عنه بالرغم من معرفتها ورؤيتها لهذه الأماكن التي تطغى على المجال الرسمي، وقد يكون هذا التغاضي نتيجة لتوفر الفرص المعيشية للأفراد، أو أنه آن الأوان للإعتراف به بشكل رسمي، ومدى مساهمته في التنمية، كما يعتبر كنقطة لإنطلاق التنمية المستدامة.

الخاتمة العامّة

في حقيقة الأمر فان التحدي المطروح في مجال التنمية و على مستوى الدول السائرة في طريق النمو يبقى متوقف على ضبط واقع و أهمية الصناعات التّقليدية و الحرفية غير الرّسمية، و تحديد أساليب دمجها في القطاع الرسمي بإتباع مناهج و دراسات علمية تفيد في ترشيد استخدام الموارد المتاحة في البيئة الجزائرية بطريقة رشيدة و عقلانية، متجنبة ذلك الإهمال و التعطيل الذي ظلت تتخبط فيه الصناعات التقليدية والحرفية طيلة أزمنة و أجيال قد مضت مما لم يبقي له أدنى فرصة في الممارسة الرسمية و عجّل بدخولها القطاع غير الرسمي. و نظرا للاعتراف المتنامي بظاهرة الصناعات التقليدية و الحرفية، و قصد التحكم في تسيير هده الثروة زاد اهتمامنا و انصبت دراستنا على موضوع "الصناعات التقليدية و الحرفية بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة مدينة تلمسان-" . أين بدأنا الدّراسة بمقدمة عامة ترسم لنا معالم البحث و حدوده، فأردفناها بعرض لبعض النظريات العلمية التي حاولت تفسير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و الصناعات التقليدية و الحرفية في اطار نظري يحتوي على ثلاثة فصول، فخصصنا الفصل الأول إلى سرد مختلف التعاريف و المقاربات التي قيلت بشأن القطاع غير الرسمي، بغية فهم الموضوع، كما تطرقنا إلى مختلف الطرق و الأساليب التي أوكلت لها مهام قياس الأنشطة غير الرسمية، و قصد شرح و تحليل دور الاقتصاد غير الرسمي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ارتأينا التّطرق إلى العلاقة مابين الإقتصاد الرسمي و الإقتصاد غير الرسمي، وذلك من أجل استنباط بعض الأفكار التي تساعدنا في فهم حقيقة و واقع هذا الإقتصاد، خصائصه و مميزاته.

وعند محاولتنا لدراسة ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، تبين لنا أنّ مع بداية التسعينات و بداية الإصلاحات السياسية و الإقتصادية و تحرير التجارة الخارجية و رفع الإحتكار عن النشاط الإقتصادي مع رفع الدعم عن مختلف السلع و الخدمات، تغير وجه الإقتصاد غير الرسمي و توسعت مساحته و خاصة مع الاثار السلبية لبرنامج التصحيح الهيكلي المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي. و الظروف الخاصة التي مرّت و تعايشها حاليا الجزائر، و التي لم تمكنها من إقلاع إقتصادي حقيقي، مبني على توسيع قاعدة الإستثمار الحقيقي، سواءا كان بوسائل محلية أو أجنبية.

الخاتمة العامة.

بينما تعرضنا في الفصل الثالث إلى محاولة شرح واقع قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية بين الإقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي، و قد بينا أن إنتشار هذه الأنشطة سواءا في الدول السائرة في طريق النّمو وحتى الدّول المتقدمة، لا يعود بالدرجة الأولى إلى الإصـــلاحات المنتهجة منة قبل الدولة ذاتها. بينما حاولنا حصر دلك في الخصائص التي يشترك فيها كل من الاقتصاد غير الرسمي و قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية.

و في ختام دراستنا أردنـــا المشاركة بإطلالة و تسليط للضوء على حالة قطـــاع الصناعات التقليدية و الحرفية في مدينة تلمســـان. كان ذلك بإستخدام استجـــواب حضرناه بخصوص هذا القطاع، قسمناه على مختلف الشرائح- عائلات، ورشات، مؤسسات مصغرة ،...- النشطة في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية و هذا بغية معرفة مدى إنتشار هذه الأنشطة في القطاع غير الرسمي على بسيطة القطاع الحضري فقط.

أما عن النتائج التيّ توصّلنا إليها في ضوء الفرضيات المذكورة في بداية البحث، فقد أدت بنا إلى عرض أهم الإستنتاجات و رسم جملة من التدابير التيّ تكتسي الصبغة التنموية.

استنتاجات و اقتراحات:

إنّ إمكانية النهوض بقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية، بغية تحقيق التنمية الذاتية في المجتمعات- الحضرية و الريفية- الجزائرية، تتحقق في ظل سياسات ملائمة تعمل من ناحية على توفير الآليات اللاّزمة لتوجيه هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد الوطني في ظّل الظّروف القائمة، و تعمل من ناحية أخرى على حشد و توجيـــه المـــوارد و الجهود بما يتفق مع تعظيم الاستفادة من هذا القطاع في التنمية الذاتية للمجتمعات المحلية و يشمل هذا:

أولا: العمل على دعم و توجيه تكيف قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في الظروف الراهنة لمجتمعاتنا، و عنها نذكر:

- جمع المســـاهمات المالية بما في ذلك الهبات و أموال الزكاة لاستثمارها في مجال الصنـــاعات التقليديـــة و الحرفية.

- تكوين بنك معلومات عن الصناعات التقليدية و الحرفية و التّواصل مع الهيئات الدّولية المعنية و توفير الخدمة الاستشارية المجانية للصنـــاع الحرفيين و إمدادهم أوّلاً بالمعلومـــات عن الأسواق العالمية المتاحة و سعة السوق بالنسبة للمنتجات التي يقومون بصناعتها.
- القيام بالدّراسات بهدف التنبؤ بمجالات الصناعات التقليدية و الحرفية غير المحتملة النجاح و القيام بتوجيه الصّنّاع الحرفيين إلى مجالات جديدة ينتظر ازدهارها.
- إعـــداد دراسات جدوى مبدئية للمشروعـــات الصناعية الصغيرة التي ينتظر نجاحها في كل منطقـــة، و ذلك في إطار الجهد الإرشادي اللازم بذله لمساعدة المستثمرين المحليين للدخول في مجال الاستثمار الصناعي، خاصة الصناعات التقليدية و الحرفية. هذه الدّراسات يجب أن تتوفر على المعلومات الأســـاسية اللاّزمة لإنشاء و تشغيل المنشآت الصنـــاعية التي تشمل بيانات عن حجم المنشأة و رأس المال، و تقدر كل من عناصر الدخل و الإنفاق و الربحية بالنسبة لكل مشروع.
- المساهمة في إنشاء مراكز للإنتـــاج عبر كـــامل التراب الوطني. كذلك المساهمة في اختبار الـــمواد و ضبط جودة الإنتاج خاصة بالنسبة للمنتجات الموجهة للتصدير للخارج.
- العمل على دعم الخامات المستوردة و التي تدخل في بعض الصناعات التقليدية والحرفية المحلية_ كالفضة و النحاس،و الأخشاب،...-،وكذلك دعم المنتجـــات الموجهة للتصدير إن لـــزم الأمر و ذلك بشرط حيازتها للجودة المطلوبة"مقاييس الإيزو".

ثانيا: السعي لتحقيق الربط العضوي ما أمكن بين التعليم الفني- على مستوى المدارس و المعاهد الفنية و مقتضيات التنمية الذاتية في كل منطقة، حيث تتوفر الإمكانية للاستفادة من المعارف و المهارات و القدرات الســـائدة في كل مجتمع محلي و تطويرها. و يقتضي هذا ، التحلي بالمرونة في اختيار هياكل المدارس و المعاهد الفنية في كل منطقة ، و محتويـــات المقررات الدّارســـة بما يتماشى مع خصائص البيئة المحيطة و الأنشطة الأولية اللاّزمة و الخبرات التاريخية و المتراكمة في كل مجتمع محلي.

ثالثا: تبني القيـــام بدراسات موسوعية تستهدف رصد و تقييم التراث الهائل للصنـــاعات التقليديـــة و الحرفية الذي تحوزه كل منطقة تتضمن:

- مسحا لكافة الصّناعات التقليدية و الحرفية السّائدة مع دراسة أساليب الإنتاج المستخدمة في كل حالة، و كذلك أدوات الإنتاج و أماكن العمل و نوعية العمالة المستخدمة الى آخره.
- دراسة تحليلية لخصائص الأنشطة الإنتاجية في كل موقع من النواحي:

1. الاقتصادية و يقصد بها الحرص على توليفة عوامل الإنتاج المستخدمة : رأس المـــال، العمـــالة، الخامات، الأنشطة التنظيمية و التسويقية و تكلفة النقل.
2. البيئية أيّ مدّى الاعتماد على المصادر المحلية المتجددة للبيئة و مدى استنـــزاف المصادر غير المتجددة — أو المتجددة ببطء- للبيئة، و مدى تلويثها للبيئة إلى آخره.
3. الاجتماعية- الحضارية: (الأشكـــال التنظيمية وأنمـــاط تقسيم العمـــل المستخدمـــة، أطـــر القيم و الأفكار السائدة).
4. دراسة لنوعيات المنتجات سواء كانت سلعاً أو خدمات في كل حرفة أو صناعة، و استقصاء مدى ما يتمتع به كل منتج من قبول و انتشار على المستوى المحلي و الوطني.
5. تشخيص للحالة الراهنة لهذه الأنشطة الإنتاجية و المشكلات التيّ تواجهها و عمليات التحول الجارية في المجتمعات المحلية و خصائصها و أثر ذلك كله على الصناعات التقليدية و الحرفية التيّ تحوزها هذه المجتمعات.
6. دراسة للعلاقات التجارية و التسويقية التي كانت موجودة و الكائنة حاليا بين البنى الإنتاجية التقليدية و غيرها من البنى داخل الإقليم و خارجه، و علاقتها بالأسواق المحلية و الوطنية و العالمية و دراسة أوجه القصور في هذه العلاقات و كيفية تحسينها لتدعيم هذه البنى الإنتاجية.
7. وضع تصور عن إمكانية رفع إنتاجية أو تطوير منتجات هذه الصناعات مع الإبقاء على نفس الأطر الاجتماعية- الحضارية الحاملة لها في المجتمع المحلي أو تطويرها وفقا للرؤية الحضارية الخاصة بالمنطقة.

رابعا: تبني مشروعات خدمة عامة على نطاق واسع تحت إشراف الأجهزة الفنية المختصة كوزارة الصنـــاعات المؤسســـات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، وزارة البيئة و تهيئة

الإقليم. و التي تستهدف الحفاظ و تحسين البيئة، منع التّصحر، و كذلك الدّعم غير المباشر لبعض الأنشطة الأولية كالزراعة و الرعي، و كذلك بعض الصناعات التقليدية و الحرفية.

خامسا: دعم الطلب المحلي على الصناعات التقليدية و الحرفية القائمة أو المزمع إنشاؤها عن طريق:

1. تشجيع الأخذ بالأساليب السّائدة في كل مجتمع محلي لبناء المســـاكن باستخدام المواد المتاحة محليـــا، و القيام بالجهد التنظيمي المطلوب في هدا الصّدد.
2. إعطاء المنشات الصناعية المحلية أفضلية خاصة في التعامل في طرح المناقصات الخاصة بالوفاء بما تحتاجه الأجهزة الحكومية في كل منطقة من سلع و خدمات صناعية.
3. السّعي لتبني نمط غير تقليدي لتنمية السياحة يرتكز على تشجيع الطابع المحلي كميزة نسبية يتمتع بها كل مجتمع محلي و العمل على تصميم المنشات السياحية

و تخطيط الخدمات بها بما يتّفق مع الطابع المحلي، و ما يؤدي إلى إيجاد سوق محلية واسعة للكثير من الصناعات التقليدية و الحرفية .

4. إقامة معارض دائمة لمنتجات بعض الصناعات التقليدية و الحرفية بكل منطقة. و الهدف منها عرض منتجات هده الصناعات، و بيعها للجمهور و الزائرين على تدخل هذه المعارض ضمن المزارات السياحية، مما يمثل توسيعا على منتجات الصناعات التقليدية و الحرفية و دعما للسياحة في نفس الوقت.

سادسا: القيام بالدعاية لمنتجات الصناعات التقليدية و الحرفية و ذلك عن طريق:

1. إصدار كتيّبات سياحية(الدّليل السّياحي) عن المنتجات التي تتميز بها كل منطقة، و توزع على كافة الجهات ذات العلاقة بتنشيط السّياحة، خاصة السياحة البيئية.
2. إقامة معارض متنقلة لبعض منتجات الصناعات التقليدية و الحرفية التيّ تتميز بالتعبيرية الحضارية، تستهدف تعريف شعوب العالم بالمنتجات الإسلامية، و ما تحوزه من ثراء حضاري كما ينعكس في فنونها الإنتاجية، كما تستهدف دعم قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية عن طريق توفير سوق عالمية واسعة لمنتجاتها.

الملحق:

الملحق الأوّل

الجمهـــوريـــــة الجـــــــزائـريـــة الـــــديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية

كتابة الدولة للصناعات التقليدية

قائمة نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية

المرسوم التنفيذي رقم 97-140 المؤرخ في 30افريل 1997.

الفهـــرس

* نشاطات الصناعات التقليدية و الصناعات التقليدية الفنية .

1. صناعة المواد الغذائية.

حرفي مكرر لزيت الزيتون، حرفي طحان- طاحونة-، حرفي صانع العجائن الغذائية التقليدية، حرفي متخصص في تصبير الفواكه.

2. صناعة الطين ، الجبس، الحجر، الزجاج و مايماثلهم.

حرفي نافخ الزجاج، حرفي صانع الزجاج، حرفي صانع الفخار و الزليج، حرفي صانع الفسيفساء، حرفي خزاف – الخزف الفني-، حرفي نحات على الحجر و الحجر الكريم، حرفي رخام- الرخامية-، حرفي جباس، حرفي حفار الابار.

3. صناعة المعادن بما في دلك المعادن الثمينة.

حرفي صانع البرونز، حرفي صانع الحدادة، حرفي صانع النحاس، حرفي نقاش، حرفي صانع الاسلحة التقليدية، حرفي صانع الحلي التقليدية، حرفي مطرق على الحديد التقليدي.

4. صناعة الخشب و مشتقاته و ما يماثله.

حرفي صانع الغرابيل و اطرها، حرفي صانع الادرات الخشبية، حرفي نجار فني، حرفي مدهب و نقاش على الخشب، حرفي مطعم الخشب، حرفي صانع المعازف اليدوية، حرفي صانع الالات الموسيقية، حرفي صانع المناضد، حرفي نحات على مادة القرن، حرفي صانع الغليون، حرفي صانع الادوات الفنية المصنوعة من الخشب الرفيع، حرفي صانع السلالة.

5 . صناعة الصوف و المواد المماثلة.

حرفي محضر الصوف، حرفي غازل الصوف، حرفي نساج، حرفي صانع الزرابي، حرفي صباغ صباغة تقليدية.

6. صناعة القماش و النسيج.

حرفي طراز على القماش، حرفي رسام على القماش، حرفي صانع البسة تقليدية من القماش، حرفي صانع القبعات التقليدية.

7. صناعة الجلود.

حرفي دباغ الجلود، حرفي صانع الجلود، حرفي سراج، حرفي طراز على الجلد، حرفي صانع البابوج- صناعة الاحدية التقليدية-، حرفي في التجليد و التدهيب.

8. صناعة المواد المختلفة.

حرفي صانع الازهار و الفواكه و الحيوانات الاصطناعية، حرفي صانع التحف، حرفي مقشش طبيعي، حرفي مشكل للامعاء و المصارين- تحويل الامعاء الموجهة لاستعمالات غير غذائية الى اوتار...-.

*نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية لانتاج المواد.

9. الصناعة التقليدية الحرفية للانتاج و الصناعة او التحويل المرتبطة بقطاع المناجم و المقالع.

حرفي قلاع، حرفي مشغل الرمل، حرفي محضر الجبس، حرفي محضر احجار الجير، حرفي مستغل مقالع الصلصال او الطين، حرفي محضر مختلف المقالع، حرفي محضر ملح البوتاس، حرفي محضر الاملاح.

10. الصناعة التقليدية الحرفية للانتاج و الصناعة التحويلية المرتبطة بقطاع الميكانيك و الكهرباء.

حرفي صانع نماذج في الميكانيك، حرفي صانع لوائح و قطع غيار السيارات، حرفي صانع قطع الغيار و لواحق الدراجات و الدراجات النارية دات المحرك، حرفي ساعاتي، حرفي صانع المدارج، حرفي صانع الحديد، حرفي صانع مواد التغليف و التعبئة المعدنية، حرفي صانع لواحق و مواد متنوعة معدنية صغيرة الحجم .

11. الصناعة التقليدية الحرفية للانتاج و الصناعة او التحويل المرتبطة بقطاع الحديد.

حرفي سباك، حرفي صانع القوالب، حرفي صانع الادوات النحاسية، حرفي متخصص في البناءات المعدنية، حرفي غلفاني- صناعة الغلفنة- حرفي صانع اللوالب و المسامير.

12. الصناعة التقليدية الحرفية للانتاج و الصناعة او التحويل المرتبطة بالتغذية.

حرفي مكرر للزيوت النباتية غير زيت الزيتون، حرفي صانع اغدية المواشي، حرفي خباز و حلواني، حرفي خباز، حرفي حلواني- صناعة الحلويات-، حرفي حلواني -- صناعة الحلويات و السكريات، حرفي صانع السكرات و الحلوى، حرفي صانع العطور و الروائح، حرفي صانع الجبس، حرفي محول و مكيف الشكولاطة، حرفي محضر التوابل، حرفي حماص، حرفي صانع المثلجات و قرون المثلجات، حرفي مكيف للمواد الغذائية،

*الصناعات التقليدية و الحرفية للخدمات.

18. نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية للخدمات المرتبطة بتركيب ، صيانة و الخدمة مابعد البيع للتجهيزات و المعدات الصناعية المخصصة لمختلف فروع النشاط الاقتصادي .

حرفي في تركيب التجهيزات و المعادن المائية، حرفي في تركيب و تصليح المسخنات، حرفي في التجهيز المائي و التدفئة و كدلك معدات و مواد التدفئة، حرفي في تصليح و تركيب و تجهيزات و معدات المطابخ الكبيرة، حرفي في تركيب المحابر.

19. نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية للخدمات المرتبطة بتصليح و صيانة التجهيزات و المواد المستعملة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي و العائلات.

حرفي في تصليح معدات الحماية ضد الحرائق و السرقة، حرفي في تصليح تجهيزات و معدات المخبرة، حرفي في تصليح العتاد الفلاحي، حرفي في تصليح الالات المستعملة في الفلاحة، حرفي في تصليح الات الخياطة الصناعية، حرفي في تصليح الات النسيج و الات الحباكة الصناعية، حرفي في تصليح القوارب و غيرها، حرفي التلفيف، حرفي في تصليح الموازين و الروافع، حرفي في تصليح عداد السيارات، حرفي في تصليح المصاعد و الاجهزة المماثلة لها، حرفي في تصليح المكثفات، حرفي في تصليح الدراجات النارية، حرفي ميكانيكي الوزن الثقيل المتخصص للنقل البري، حرفي ميكانكي السيارات، حرفي ميكانيكي متخصص، حرفي في تصليح الالات الكهرومنزلية، حرفي في تصليح
جهاز التلفزيون و المذياع و غيرها من الاجهزة الناقلة للصوت، حرفي في تصليح الساعات، حرفي في الفلكنة وتصليح العجلات، حرفي في تلبيس العجلات المطاطية، حرفي صانع الافرشة، حرفي في اصلاح الاثاث، حرفي صانع المفروشات، حرفي اسكافي، حرفي في تزيين و تصليح مقاعد السيارات، حرفي متعدد الاختصاص من تصليح كل الاجهزة و الالات ذات الاختصاص الداخلي، حرفي في تصليح اجهزة التدفئة، حرفي في تصليح اللالات الموسيقية.

20. نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية للخدمات المرتبطة باشغال الميكانيك.

حرفي مضبط، حرفي خراط و فراز،حرفي فراز، حرفي خراط، حرفي فرازميكانيكي، حرفي سنان، حرفي في تصليح الالات الخياطة و الالات الحباكة العائلية، حرفي في تصليح الاسلحة، حرفي في تصليح الولاعات و السيلالات الحبرية.

21. نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية للخدمات المرتبطة بالتهيئة، الصيانة و التصليح و زخرفة و تزيين المباني المخصصة لكل الاستعمالات التجارية، الصناعية و السكنية.

حرفي بناء، حرفي مبلط، حرفي بناء بالحرسة المسلحة، حرفي ردام، حرفي مركب لهيكل السقف الخشبي و نجارة البناءات، حرفي في التتريك و كل التغطية بالزنك، حرفي مرصص، حرفي في الكتامة، حرفي في الغزل السمعي الصوتي، حرفي صانع اقفال البنايات، حرفي في تركيب اجهزة الحماية و مكافحة الحريق، حرفي في تنظيف و تنقية المدخنات، حرفي دهان البنايات، حرفي مزخرف، حرفي في تهيئة و تجميل واجهات المحلات، حرفي مصور مناظر طبيعية، ىحرفي صانع الزجاج، حرفي مركب للبنايات المعدنية، حرفي كهربائي في البنايات، حرفي متخصص في تنظيف الطرق و الشبكات المختلفة، حرفي متخصص في تنظيف المحلات المختلفة.

22. نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية للخدمات المرتبطة بالنظافة و صحة العائلات.

حرفي في تبديل الاسنان الاصطناعية، حرفي متخصص في علم التجميل، حرفي في حلاقة الرجال و النساء، حرفي حلاق الرجال، حرفي حلاق النساء.

23. نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية للخدمات المرتبطة بالالبسة.

حرفي في الطباعة على الاقمشة و الملابس، حرفي في رتق و ترقيع الملابس القديمة، حرفي مضرب الاحدية و فرعيات الاحدية.

24. نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية للخدمات المختلفة.

حرفي في الطباعةى الفورية، حرفي طوبوغرافي، حرفي في الطبع على الحرير، و القماش ، حرفي في التركيب المطبعي، حرفي مغلف، مجلد، حرفي نقاش، حرفي مصمم نماذج، حرفي مصور.

الملحق الثاني

جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

رقم الاستمارة:

رقم منطقة البحث:

الصناعات التقليدية و الحرفية بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي-دراسة حالة مدينة تلمسان-

إعداد: وهراني عبد الكريم

إشراف البروفيسور: بونوة شعيب.

بيانات هده الاستمارة سرية و لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

يناير 2006م .

إستمارة الإستجواب:

أسئلة معايير التمييز:

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2. السن: أقل من 16 ☐ 16 -35 ☐ 35-50 ☐ 50 فمافوق. ☐

3. الحالة العائلية: متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق ☐ اعزب ☐

4. المستوى التعليمي: أمي ☐ دون المستوى الثانوي ☐ المستوى الثانوي ☐ جامعي ☐

5. ما نوع النشاط الدي تمارسونه: فنية ☐ خدمات ☐ إنتاج مواد ☐

6. هل النشاط الذي تمارسونه مسجـــل لدى الغرفة الجهوية للصناعـــات التقليدية و الحرفية: نعم ☐ لا ☐

7. دخل هده المهنة: ضعيف ☐ متوسط ☐ مرتفع. ☐

8. هل يلبي احتياجك: نعم ☐ لا ☐ لابأس ☐

أسئلة خاصة بالنشاط:

1. ما سبب إختيارك لهدا النشاط؟ النشاط المتاح ☐ سابق خبرة ☐ الربح السريع ☐

2. ماهي الظروف التي دفعت بك الى هدا النشاط؟ معيشية ☐ مجرد رغبة ☐

ظروف أخرى.....

3. منذ متى و انت تمارس هدا النشاط؟ .....

4. هل قدمت طلب عمل من قبل لأي مؤسسة: نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم: كيف كان الرد؟ .....

في حالة لا: لمادا؟.....

5. ما مصدر المواد الأولية ؟ محلية ☐ مستوردة ☐

لماذا؟.....

6. من زبائنكم ؟ ذوي الدخل المرتفع ☐ المنخفض ☐ المتوسط ☐

7. هل كل ما تعرضونه يباع؟ نعم ☐ لا ☐

* في حالة نعم: هل يعود ذلك إلى:

- اسعار السلع المنافسة ☐ - سلع متوفرة حسب الطلب ☐

- عدم وجود بديل آخر أمام الزبون ☐ - بعض من هده الحالات. ☐

- حالات أخرى:.....

أسئلة خاصة بعلاقة الأنشطة الرسمية بغير الرسمية:

1. هل تعمل لمصلحتك الخاصة؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ لا: لصالح من؟ .....

2. من منافسيكم؟ القطاع الخاص ☐ زملاء النشاط ☐ القطاع العام ☐

3. هل أنتم راضون عن وضعيتكم ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ لا : لماذا؟.....

4. ما هي صعوبات نشاطكم هدا؟ مضايقات أمنية ☐ استغلال مموليكم ☐

استغلال مستخدميكم غرامات مختلفة ☐

أخرى:.....

5. هل تفضل الحصول على منصب عمل رسمي؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ لا لماذا؟ لدفع الضرائب ☐ تكاليف الضمان الإجتماعي ☐

أخرى:.....

6.بالنسبة للمنتجات التي تباع: كيف تحدد السعر

- حسب العرض و الطلب ☐ - الجودة ☐ - السعر ☐

7. هل لديك ثقافة إقتصادية؟ في مجال المال و الاعمال و التجارة : نعم ☐ لا ☐

8. هل صرف نظر السلطات عنك ساعدك؟ نعم ☐ لا ☐

9. هل ترغب في مواصلة هدا النشاط؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان نعم ، لمادا؟ للربح السريع ☐ بدون دفع مصاريف زائدة ☐

- إذا كانت الإجابة بـ لا : لمادا؟.....

10. هل لديك إتصال مع منافسيك ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان نعم ، فماهي علاقتك معهم؟ .....

- إذا كان لا لمادا؟ .....

11. هل تتعاملون مع التجار الذين يتاجرون بشكل رسمي؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم ، فمانوع التعامل؟.....

ملاحظة: دخل المهنة مقارن بالنسبة للحد الأدنى للأجور في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- الحضاونة محمد . النعيمات عبد السلام. الروضان عبيد، " الفقر والبطالة في الأردن"، الجمعية العلمية الملكية، 1998.
2- السيد عبد أبو سيد احمد فتحي، " الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية"، مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية-، 2005.
3- جهاد عبد الله عفانة- قاسم موسى أبو عبيد، "إدارة المشاريع الصغيرة"، دار اليازوني العلمية للنشر و التوزيع- عمان-، 2004.
4- صفوت عبد السلام عوض الله،" الاقتصاد السري. دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه"، دار النهضة العربية- القاهرة-، 2002.
5- ضياء مجيد الموسوي،" الحداثة و الهيمنة الاقتصادية و معوقات التنمية"، ديوان المطبوعات الجامعية،2004.02 .
6- عاطف وليم اندراوس،" الاقتصاد الظلي. المفاهيم – المكونات- الأسباب، الأثر على الموازنة العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
7- غلاح حسن الحسني،"إدارة المشروعات الصغيرة. مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز"، دار الشروق- عمان-، 2006.
8- هني أحمد ، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية،1991.
9- هني أحمد ،"المديونية"، ديوان المطبوعات الجامعية، .1983.
10- يسرى احمد عبد الرحمن، " تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها"، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع الإسكندرية، 1997.

دراسات و مذكرات و رسائل جامعية:

1. البرميلي،" الحرف اليدوية. العملاق المقيد" www.islamonline.net. 2006/04/16.
2. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة علاقات العمل،القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، ، جوان 2004.
3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي"تقرير حول أجهزة التشغيل"، الدورة العشرون،جوان 2002.

16. مسلم احمد حسين، " مشرف منتدى فنون الثقافي، معوقات... و حلول مقترحة"، اكتوبر2006، www.islamonline.net.
17. نظيفي زينب و مزيل وهيبة ، "الصناعات التقليدية و الحرفية بجهة مراكش"، مذكرة ماجستير، جامعة مراكش المغرب، 2003/، 2004.
18. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية:الملف الصحفي للصالون الدولي الثاني عشر للصناعة التقليدية، ، 29 جوان الى 06 جويلية 2005،قصر المعارض الصنوبر البحري الجزائر.
19. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، «دليل حرفي المستقبل"، ابريل 2005.
20. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية،"مجلة الحرفي"، العدد 00، أكتوبر- ديسمبر 2000.
21. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية،" التقرير النهائي و التوصيات لورشة العمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي"،الرباط، 17-2005/09/19.
22. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، «تقرير اتفاق سوريا مع الجزائر لتنمية الصناعات التقليدية و تدريب الحرفيين"، دمشق، 2005/11/30.
23. وزارة المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة و الصناعات التقليدية،" دليل حرفي المستقبل"، 2005.
24. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية،" تقرير الصالون الدولي الثني عشر للصناعة التقليدية"، الصنوبر البحري، 06/29 إلى 06 جويلية 2005.
25.الغياتي نجيب ، مدير الثقافة و الاتصال المغرب، "تقرير ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي"، دمشق، 2006.
-تقرير المكتب الدولي للعمل ، 2002.
26.مركز التجارة الدولية،" لمحة عن الوسائل و التشريعات الرامية إلى حماية المصنوعات الحرفية"، مؤتمر الأمم المتحدة و التنمية – الاوناكتاد- المنظمة العالمية للتجارة و الثقافة ، 1995.

المراجع بالفرنسية:

الكتب:

1-Benachenhou Abdelatif, "Introduction à l'analyse économique", O.P.U. 1976.

2-Bruno Lautier," L'économie informelle dans le tiers monde", Edition la découverte, 2004.
3-Bruno Lautier," L'économie informelle : solution ou problèmes", édition la découverte, 1994.
4-Bruno Lautier," L'état et l'informel", Edition l'harmattan, Paris, 1990.
5-Didier Chouat, Jean-Claude Daniel" Les petites entreprises et les entreprises artisanales, L'homme au cœur de l'économie", Volume 01, Rapport au premier ministre, septembre2001.
6-Douayti Khadîdja," Micro entreprise et entreprenariat féminin : Cas du secteur de l'artisanat", Thèse de magister, Université Mohamed I Oujda, 2006
7-Henni Ahmed, "Essai sur l'économie parallèle, Cas de l'Algérie", Edition ENAG Alger, 1990
8-J.Charmes, "Définition et recherches sur le secteur informel", Une revue critique des concepts, In Salomé et Schawartz 'édition', 1990.
9-Liane Mozère, Travail au noir. informalité. liberté ou sujétion, édition l'harmattan ,1999
10-P. Bodson, "Politique d'appui au secteur informel dans les pays en développement", Economica, 1995.
11-Paul Bodson et Paul Merter Roy, " Survie dans les pays en développement, Approche du secteur informel", Edition l'harmattan, 2003.
12-Paul Bodson ,"Politique d'appui au secteur informel dans les pays en développement", Economica, 1975.
13-Pierre Pestieu, "L'économie souterraine", Edition hachette, 1989.
14-Pierre Pestieu," L'économie souterraine", Edition Hachette, 1995.
15-Pierre Yves Henin," La persistance du chômage", Edition economica, 1993.

المقالات و المجلات و الدوريات:

1. A.El kheider etM.J.El Adnani , "Etude du marché dans le secteur informel ; Cas de l'artisanat à Merrakech", Université Cadi Ayyad, Merrakech, Maroc.
2. Bounoua Chaib, "L'état ; il légalisation de l'économie et marché en Algérie" ,N°50, 4 ème trimestre,1999.
3. Bounoua Chaib," Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde", In les cahiers du CREAD, Alger, N°30, 2 ème trimestre, 1992.
4. Bureau international du travail, Rapport sur le travail dans le monde, 2000.
5. C.N.E.S,"le secteur informel. enjeux et défis",2004.
6. Conseil National Economique et Sociale,"Rapport sur l'évaluation de l'emploi féminin", Alger, 2005.
7. Fatma Boufenikh et Abdelkrim El aidi , "L'informel en Algérie : Quel approche", Revue économie et management N°01, Université de Tlemcen, 2003.
8. J.B.Boyabe," Marché informel une lecture critique du modèle d'Aquerlof", Tiers monde, Vol 40 ; N° 157,112, 1999.
9. J.C.Williard," L'économie informelle au Mexique", Revue économique et statistique in francois Roubond ,Khartela. Ostom, Paris, 1994.
10. Jacque Charmes, "L'emploi informel .Méthodes et Mesures", Cahier du Gratice N° 22, L'économie informelle au Maghreb, Université Paris XII, 2002.
11. Les cahiers du Gratice N°05-07-09, Université Paris XII, 2002.
12. Lomani Shomba," L'économie informelle", Mémoire de master, Université de Kinshasa-Sénégal, Avril 2005.
13. Mejjati Alami Rajaa, "Le secteur informel au Maroc 1956-2004", 2002.

14. Musette Saib et Hamouda Nasr-Eddine, "La mesure de l'emploi informel en Algérie", Revue économie et management N°01, Université de Tlemcen, 2003.
15.Office national des statistiques,Collectiosn statistiques N° 123, "Enquêtes emploie auprès des ménages 2004", Alger, juillet 2005.
16. Organisation International du travail, "Programme finances et solidarité", Genève ; Suisse les sociétés de cautionnement de l'artisanat- rapport final, Tunis 29-30 mai 2001.
17. Philip Adair, "Production et financement du secteur urbain en Algérie : Enjeux et Méthodes", Revue économie et management N°01, Université de Tlemcen, 2003.
18. Philip Adair," Séminaire .Pauvreté .Démographie et marché du travail", Université de Tlemcen, Novembre 2004.
19. Revue du tiers monde N°182, 1980.
20. Université Abou Bekr Belkaid Tlemcen, "L'économie informel en Algérie", Revue économie et management °01, mars 2002.
21. Xavier Greffe et Edith Archambault," Les économies non officielles", Edition la découverte, 1984.

المواقع عبر الانترنيت:

www.alaman.com
www.becharcam.dz
www.fondep.org
www.zakoura.ma

المراجع بالإنجليزية:

الكتب:

1. Alejandro Portes, Manuel castells, Lauren A .Benton," The Informal economy, Studies in advanced and less developed

countries", The johns Hopkins university, Baltimore and London, 1989.

المقالات و المجلات:

1.Duiburg, D.C, "The Growing Shadow Economy, Implications for Stabilization policy", Intereconomies, Sept/ Oct 1984.

2 .Hanson,"The Underground Economy, Tax evasion and information distraction", New York: Cambridge University Press, Egarl; Feige edition, 1989.

3. Hanson, "The underground in a high tax country", the case of Sweden "In Tanzi", 1982.